الجغرافيا السياسية

إعداد

د. شيماء أحمد عبدالله رضوان

مدرس بقسم الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية

كلية الآداب – جامعة جنوب الوادي

قنا

العام الدراسي ٢٠٢١ / ٢٠٢٢م

١٤٤٣هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

بيانات الكتاب	
المقرر	الجغرافيا السياسية
الكلية	كلية التربية
الفرقة	الرابعة / تعليم عام
التخصص	شعبة التاريخ
تاريخ النشر	٢٠٢٢/٢٠٢١م
عدد الصفحات	١٨٤
إعداد	د/ شيماء أحمد عبدالله رضوان

محتويات الكتاب

الفصل	الموضوع	الصفحة
المقدمة		٢
الفصل الأول	تطور الجغرافيا السياسية	٣
الفصل الثاني	مقومات نشأة وقوة الدولة	٢١
الفصل الثالث	النظريات الجيوبوليتيكية	٥٧
الفصل الرابع	التنظيمات السياسية المكانية	٩٢
الفصل الخامس	جغرافية الانتخابات	١١٦
الفصل السادس	الحدود السياسية	١٣٤
الفصل السابع	نموذج لمشكلات الجغرافيا السياسية	١٥٧
ملحق الخرائط		١٧٣
المراجع		١٨٣

مقدمة

تعد الجغرافيا السياسية من فروع علم الجغرافيا التي برزت منذ أواخر القرن التاسع عشر نتيجة لما ترتب على الكشوف الجغرافية من تغيرات في الفكر الجغرافي ، إلى جانب التطور الحضاري والزيادة السكانية، الأمر الذي أدى لظهور تفاوتات بين البيئات والأقاليم ، لكن بروز الجغرافيا السياسية في ذلك الوقت لا يعني أنها وليدة العصر الحديث ؛حيث أنها بدأت في تطورها منذ العصور القديمة واستمر هذا التطور على مراحل تحولت فيها الأفكار المرتبطة بالعلاقة بين الإنسان والمكان والظواهر السياسية إلى علم قائم بذاته هو علم الجغرافيا السياسية .

وتعتبر الجغرافيا السياسية فرع من فروع الجغرافيا البشرية التي تهتم بدراسة العلاقة بين البيئة والإنسان ؛ فالجغرافيا السياسية تركز اهتمامها على الدول باعتبار أن كل دولة تمثل وحدة قائمة بذاتها اتخذت شخصيتها ومكانتها من جغرافيتها الطبيعية والبشرية ومن علاقاتها المكانية بجوارها الجغرافي ، وكذلك من خلال تأثيرها في السياسة الدولية .

ويتناول الكتاب دراسة علم الجغرافيا السياسية من حيث مراحل تطوره ومناهج البحث فيه وتحديد مجال دراسته أو الموضوعات التي يعني بها ؛ حيث أن الجغرافيا السياسية تطورت بشكل كبير نتيجة الأحداث التي مر بها العالم حتى أصبحت موضوعاتها أكثر حيوية وأهمية بالنسبة للدول وعلاقاتها المكانية .

الفصل الأول

تطور الجغرافيا السياسية

يتناول الفصل الموضوعات الآتية:

- مراحل تطور الجغرافيا السياسية
- مناهج البحث في الجغرافيا السياسية
  - المنهج الوظيفي
  - المنهج التحليلي لعناصر القوة
  - المنهج المورفولوجي
  - المنهج التاريخي

الجغرافيا السياسية

أين هي من الجغرافيا ؟

الجغرافيا هي علم دراسة سطح الأرض وما عليه من ظاهرات طبيعية وظاهرات بشرية ، لذلك نجد أن الجغرافيا تشمل جانبين في دراستها هما :الجانب الطبيعي والجانب البشري ، ويشمل الجانب الطبيعي مظاهر سطح الأرض الطبيعية "التضاريس – المناخ – النبات الطبيعي – الحيوان " ، بينما يشمل الجانب البشري كل ما هو متعلق بالإنسان وحياته من عمران ونشاط اقتصادي ونقل ومواصلات ، ويأتي ضمن الجانب البشري أيضًا الظاهرات السياسية ، ويعتبر علم الجغرافيا السياسية المختص بدراسة هذه الظاهرات ، وبذلك تكون الجغرافيا السياسية فرعًا من فروع الجغرافيا البشرية .

أولًا : تطور الجغرافيا السياسية

ظهرت الجغرافيا السياسية كعلم له منهج وموضوع في بدايات القرن العشرين لكن الأفكار المرتبطة بالجغرافيا السياسية ترجع إلى فترات تاريخية قديمة ، ويمكن تقسيم مراحل تطور الفكر الجغرافي السياسي إلى ثلاثة مراحل كل منها له سمات وخصائص مميزة ، وتعكس كل مرحلة مظهرًا من مظاهر التاريخ الإنساني ، والحقيقة أن الجغرافيا السياسية علم تفاعلي تأثر بالأحداث وتطور معها بل أحيانًا سبقها بأفكاره ، فيمكن القول أن التطبيق سبق النظرية .

١- المرحلة الأولى :

انصب الاهتمام في هذه المرحلة على دراسة العلاقة والتفاعل بين سلوك الإنسان السياسي وبين بيئته الطبيعية ،حيث أصبحت البيئة موجه للظاهرات السياسية وهنا نجد سيطرة فكرة الحتم الجغرافي بمعنى الربط الثابت بين ظروف

طبيعية معينة مناخية مثلاً وبين ظواهر سياسية معينة ، حيث نجد كتابات أرسطو Aristo والتي ربط فيها بين المناخ وصفات الشعوب فقد رأى أن الإغريق لأنهم وسط في موقعهم من وجهة نظره بين أوروبا وآسيا وأن بلادهم تتميز باعتدال المناخ لذلك فهم يتميزون بأفضل الصفات ومن أهمها الذكاء ، أما سكان المناطق الشمالية من بلادهم تنقصهم المهارة والذكاء بسبب انخفاض درجة الحرارة وسكان المناطق الجنوبية من بلاده اتصفوا بالخضوع بسبب ارتفاع درجة الحرارة ، وفي هذا المجال تأتي أيضًا كتابات استرابو Strabo الذي جاء بعد أرسطو بثلاثة قرون واعتبر أيضًا أن موطنه بلاد الإغريق نموذج للمناخ المثالي في العالم وأنه من أحسن المراكز العرقية لأجناس الأرض.

٢- المرحلة الثانية :

شهدت الكتابات الأوروبية خلال فترة العصور الوسطى تراجعًا كبيرًا حيث انهارت الإمبراطورية الرومانية وسيطرت الكنيسة ومنذ القرن الخامس الميلادي دخلت أوروبا عصور الظلام وظلت فيها حتى القرن الخامس عشر الميلادي أي لمدة ١٠٠٠ سنة تقريبًا ، لكن على النقيض و مع ظهور الإسلام في بداية القرن السابع الميلادي أخذ العالم العربي والإسلامي في التقدم في شتى المجالات ، وتعتبر كتابات ابن خلدون من أبرز الإسهامات الإسلامية في مجال الفكر الجغرافي السياسي حيث تناول من خلال كتابه "المقدمة "أفكار متقدمة مثل مراحل التنظيم الاجتماعي وقسمهم إلى البداوة والمدنية ، كما يعد ابن خلدون واضع الأساس لما يعرف حديثًا باسم " دورة حياة الدولة" cycle of state life حيث ذكر ابن خلدون أن الدول تمر بعدة مراحل أو أدوار خلال حياتها هي البداية والنشأة ، ثم دور الظفر وهي مرحلة النضج وخلال هذه المرحلة تتوسع الدولة وتمتد ، ثم دور القنوع والمسالمة وخلال هذا الدور تتراجع

المساحة وتنكمش وأخيرًا دور النهاية والاضمحلال ، وقد تناول أيضًا عوامل قيام الدولة ومنها "الدين – القبلية – السكان – الحضارة – القوة" .

عادت مرة أخرى في أوروبا فكرة الربط بين الظروف الجغرافية وطبائع الشعوب من حيث الميل للحرية أو الخضوع وذلك منذ القرن السادس عشر حيث كتابات بودان Budin الذي رأى بأن شكل الدولة ينبغي أن يتطابق مع صفات البشر ، وأيضًا كتابات مونتيسكه Montesquieu الذي ركز على أثر المناخ وسطح الأرض على حياة الشعوب حيث أن المناخ البارد يرتبط بالحرية والمناخ الحار يرتبط بالعبودية ، كما أن السهول الواسعة تسمح بتكوين الإمبراطوريات بينما تؤدي الجبال إلى الاستقلال والشعور بالحرية ، وهكذا نرى أن أفكار مونتيسكه تنم عن عنصرية واضحة ، إلى جانب ذلك ظهرت في منتصف القرن السابع عشر كتابات السير ويلم بتي William petty والذي يرجع إليه الفضل في إبراز أهم صفتين جغرافيتين للدولة وهما الموقع والمساحة .

٣- المرحلة الثالثة "الفكر الجغرافي السياسي الحديث " :

تطورت الأفكار الجغرافية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بفضل جهود اثنين من العلماء هما كارل ريتر وفردريك راتزل ، وكان كارل ريتر Karl Ritter أستاذ للجغرافيا بجامعة برلين واهتم بدراسة أثر البيئة على الحضارات متأثرًا في ذلك بنظرية التطور لدارون ، فقد رأى أن الحضارات ما هي إلا وجود عضوي في الطبيعية أي أنها مثلها مثل النباتات والحيوانات تولد وتنضج وتموت ، وأن الحضارات يلزمها القوة لكي تبقى وتقضي على الحضارات الضعيفة المنافسة لها .

ويعد فردريك راتزل المؤسس الحقيقي للجغرافيا السياسية حيث أنه ألف كتاب وسماه باسمها "الجغرافيا السياسية" politische geographie في عام ١٨٩٧م ، وقد تأثر راتزل في كتاباته بمبدأ الحتمية ؛ فقد تناول في كتابه آثر البيئة في الدول كما أنه تناول نفس فكرة كارل ريتر ؛حيث أنه وصف الدولة بأنها كائن حي يعيش في مجال معين ويسعى لتوسيع هذا المجال ، وأن نمو الدول يبدأ من نواة صغيرة تأخذ في الاتساع لتضم لها أطراف جديدة ، والحدود السياسية من وجهة نظره هي مناطق تلتقي عندها الكائنات الحية الإقليمية الساعية للتوسع (يقصد الدول) ، وتناول راتزل مقومات قيام الدولة ، وأيضًا تناول المجال السياسي والثقافي والاقتصادي لها ، وقد أبدى تحيزًا واضحًا لمبدأ التوسع الإقليمي للدولة على حساب الدول المجاورة لها خاصة صغيرة المساحة ، وقد ارتبطت أفكار راتزل بقوميته الألمانية فقد أعطى مبرر للتوسع الألماني .

وذلك على أساس أن ألمانيا عانت من ضيق المساحة وزيادة السكان كما أن الكثير من الألمان يعيشون خارج حدود دولتهم والتي تسعى لضمهم جميعًا إلى نطاقها (يقصد الشعوب الجرمانية التي تعيش في دول الجوار لألمانيا وتتحدث الألمانية) ، و على الرغم من وجهة نظر راتزل بأن المكان هو العامل المهم أو الذي يلعب دورًا هامًا بالنسبة للدول إلا أنه قدم في كتاباته بعض إشارات طفيفة إلى العوامل البشرية الأخرى المتعلقة بالشعوب ، لكن بصفة عامة كانت أفكار راتزل حول المكان والمجال الحيوي مثار للنقد والجدل .

وقد شكلت أفكار راتزل في الحقيقة أساس أمكن البناء عليه لظهور فكرة جديدة انبثقت عن الجغرافيا السياسية وهي الجيوبوليتيكا ، حيث تم تعديل فكرة راتزل عن المجال الحيوي على يد العالم السويدي رودلف كيلن Rudolf Kjellen

والذي قال أن الدولة ليست فقط كائن عضوي أنما تمتلك جوانب فكرية وأخلاقية ، ويظهر في أفكار كيلن تأثره بفكرة راتزل حول المجال الحيوي ؛ فهو يرى أن الدولة كائن حي تمثل أرضها الجسد والعاصمة القلب والطرق والأنهار تمثل الأوردة والشرايين ، ومناطق الزراعة والتعدين هي الأطراف ، وقد أكد كيلن على أهمية القوة بشكل كبير في حياة الدول ، وتعد أهم كتابات كيلن هي تلك التي عرض فيها لنظرية " الدولة " حيث قسم الدراسات التي تعالج الدولة إلى ما يلي :-

شكل يوضح الدراسات التي تتناول الدولة وفق تقسيم كيلن

وبذلك يعد كيلن أول من استخدم لفظ جيوبوليتيك وقصد به "البيئة الطبيعية للدولة " حيث رأى بأن الدول لا تحصل على القوة فقط من خلال التوسع الإقليمي إنما يمكن أن توظف ما لديها من ثقافة ومهارة وتقدم من أجل تحقيق أهدافها في حدود طبيعية ملائمة ووحدة متجانسة.

"الجيوبوليتيكا " كيلن وضع اللفظ والألمان هم من فسروه

يعتبر كارل هاوسهوفر Karl Houshofer هو المؤسس للجيوبوليتيكا الألمانية ، وقد تأثرت أفكاره بما يلي :-

- أراء فردريك راتزل وردولف كيلن
- نظرية قلب الأرض لماكيندر
- النظم السياسية والعسكرية اليابانية حيث ذهابه إلى اليابان عام ١٩٠٨ كمراقب عسكري .

كان كارل هاوسهوفر منذ عام ١٩٢٠ أستاذًا للجغرافيا بجامعة ميونخ ، وقد أسس معهد ميونخ للجيوبوليتيك في عام ١٩٢٢ ثم نشر أرائه من خلال مجلة السياسية التي قام بتأسيسها ، وقد فسر هاوسهوفر مفهوم الجيوبوليتيكا بأنها "خدمة المصالح القومية لألمانيا" وبناء على هذا التفسير أصبحت ألمانيا تسعى لتوسيع مجالها الحيوي على حساب جيرانها ، وكانت النازية الألمانية هي التطبيق العملي لفكرة الجيوبوليتيكا كما فسرها هاوسهوفر ومعهده .

وظهرت أيضًا في خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أفكار على النقيض من الأفكار المتعلقة بالمجال الحيوي والجيوبوليتيكا مثل الأفكار التي تبناها كل من جان برنهس ، وألبرت ديمانجون ، وفيدال دي لابلاش ؛فهم يرون أن الدولة ليست كائن حي ولكنها كيان ثقافي وقومي تنهض بفضل سكانها وعارضوا فكرة الحتمية حيث أن الطبيعة تقدم للإنسان فرص وعليه أن يستغلها ،كما أن المساحة ليست فقط من تضمن للدول البقاء والصمود لأنه قد تستمر الدول الصغيرة المساحة أيضًا .

وبدأ في خلال القرن العشرين الاهتمام بدراسة الوحدات السياسية من حيث إمكانياتها وقدراتها وذلك في إطار من المقارنة بين الدول وبعضها ، وظهر هذا الاتجاه كما في أفكار وتلسي في كتابه الأرض والدولة The earth and the state

حيث ينظر للجغرافيا السياسية على أنها دراسة اختلاف الظاهرات السياسية من مكان إلى آخر ، كما أن الجغرافي الأمريكي بومان Bowman (١٨٧٨-١٩٥٠م) استطاع من خلال كتابيه " العالم الجديد The new world" وكتابه عن "الجغرافيا والجيوبوليتيكا Geography and Geopolitic" أن يربط بين الجغرافيا والمشكلات الاقتصادية والسياسية في أوقات الحرب والسلم ، ويعد كتابه العالم الجديد من أوائل الكتب التي تم فيها جمع المشاكل السياسية على المستوى العالمي من خلال وجهة نظر تحليلية عامة ولم يقتصر على الدراسة الفردية أو دراسة الحالات .

مما سبق يتضح أن الجغرافيا السياسية لم تتوقف في تطورها كثيرًا عند فكرة الجيوبوليتيكا لأنها واصلت تطورها نحو دراسات أكثر عمقًا هدفها فهم مقومات الوحدات السياسية والعلاقات المكانية ، إلى جانب ذلك الجيوبوليتيكا نفسها تطورت فلم تتوقف عند فكرة المجال الحيوي ، إنما أصبحت هناك نظريات أخرى تمثلت في القوة البرية والقوة البحرية والقوة الجوية والقوة الاقتصادية وتمثلت أيضًا في العلاقات الدولية والتخطيط الاستراتيجي.

بناء على ماسبق يمكن تحديد موضوعات الجغرافيا السياسية على النحو التالي :-

- مقومات بقاء وقوة الوحدات السياسية
- النظريات الجيوبوليتيكية
- التنظيمات السياسية المكانية
- جغرافية الانتخابات
- الحدود السياسية ومشكلاتها

ثانيًا : مناهج البحث في الجغرافيا السياسية

تغيرت مناهج البحث في دراسة الجغرافيا السياسية مع التغيرات التي انتابت العلم طول الفترة الماضية ؛فعندما كانت الجغرافيا السياسية تركز دراستها على تأثير البيئة الطبيعية في تشكيل الحياة السياسية للإنسان ، وكان المنهج الجغرافي في دراسة الدولة يعتمد على الحتمية السياسية ، وعلى الرغم من استمرار المنهج الحتمي لفترة طويلة من الزمن إلا أن ريتر يحسب له أنه الجغرافي الأول الذي وضع نظرية عن نمو الدولة ونمو الحضارات عام ١٨١٧م ، وكانت نظريته عن نمو الدولة وتطورها مبنية أساسًا على عوامل بشرية ثم تبع ذلك ظهور نظرية راتزل التي تقول أن الدولة كائن حي والتي قدمت منهجًا جغرافيًا جديدًا لدراسة الدولة وهو المنهج التحليلي لعناصر قوة الدولة .

وتغيرت الصورة تمامًا في القرن العشرين مع تغير اتجاهات الجغرافية السياسية ، ومن ثم ظهرت مناهج جديدة تخدم أغراض هذا العلم ، ويمكن ملاحظة أربعة مناهج لدراسة الجغرافيا السياسية ، وقد أوضحها هارتشهورن Hartshorne عام ١٩٥٠ في مقاله الشهير "المنهج الوظيفي في الجغرافيا السياسية" ، وهي :

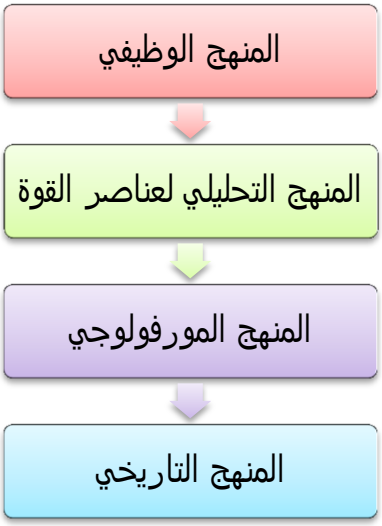

١- المنهج الوظيفي Functional Approach

يعني بالوظيفة التي تقوم بها الدولة أو الوحدة السياسية أو أجزاء منها ممثلة في المحافظات أو المقاطعات أو البلديات ؛أو أي تقسيم إداري آخر ، وكل منطقة أو وحدة سياسية تتكون من عدة وحدات سياسية أصغر وخاضعة لسلطان الوحدة الكبرى، ولا بد أن تكون الأقسام السياسية الصغرى مرتبطة ارتباطًا قويًا بالدولة أكثر من ارتباطاتها ببعضها البعض أو بدولة خارجية، فلكي تقوم الدولة بوظائفها على الوجه الأكمل، فإنه يلزمها أن تكون الوحدة السياسية لكل أقسام الدولة واضحة وقوية ومتناسقة في كل نواحي الحياة الاقتصادية والاستراتيجية، وفي علاقة الدولة ككل بالدول الخارجية.

وعلى هذا فالمنهج الوظيفي يركز على دراسة القوى المركزية للدولة، أو مراكز تقوية الدولة، أو تلك التي تؤدي إلى ضعف معين فيما يختص بالمساحة والمكان.
مثال : إن وظيفة الدولة في مجال التجارة الخارجية هي الإبقاء على ميزان تجاري لصالح الدولة وصالح المنتجات الوطنية، ولهذا تفرض كل دولة قوانينها الخاصة على التجارة الخارجية، وتشتمل هذه القوانين على القواعد الجمركية، والمساعدات التي تقدم من أجل تشجيع صادرات معينة، والتشريعات التي تمنع دخول أو خروج سلع معينة، وهذه القوانين عامة ترمز إلى وظيفة الدولة في مجال التجارة الخارجية.

وترتبط حيوية الدولة بالاعتبارات الاقتصادية والإدارية والسكانية ، ومدى اتصال الدولة بالدول الأخرى ، وهنا نجد المنهج الوظيفي يهتم بدراسة آثر المكان في تقوية هذه العناصر أو ضعفها ، ودور الدولة في حماية أجزائها وقوتها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وانعكاس ذلك على الظاهرة السياسية .

٢- المنهج التحليلي لقوة الدولة Politico – Geographical Analysis of the state

يهتم بدراسة تحليلية لمكونات الدولة ، وإظهار نقاط القوة والضعف بها وإيضاح العلاقات التي تربط أجزاءها ، والتي تربطها بالدول المجاورة ، وهذا المنهج في الواقع هو المنهج المفضل لدارسي علم السياسة ، وكان هو المنهج السائد في الجغرافيا السياسية الألمانية فيما بين الحربين العالميتين ، وهو يؤدي إلى الجيوبوليتيكا بأسلوب واضح ، والمنهج التحليلي الذي يظهر قوة الدولة يعتمد على دراسة كل المقومات الطبيعية والبشرية كما يلي :-

الشق الطبيعي ويشمل دراسة الأبعاد الطبيعية مثل :

- دراسة الموقع وآثره في قوة الدولة
- دراسة التضاريس وآثرها في قوة الدولة
- دراسة المناخ وأثره في قوة الدولة
- دراسة النبات الطبيعي وآثره في قوة الدولة
- دراسة المسطحات المائية وآثرها في قوة الدولة

أما الشق البشري فيشمل :

- دراسة سكان الدولة من حيث الكم والخصائص
- دراسة استغلال الإنسان للموارد الطبيعية
- دراسة طرق النقل واتجاهات الحركة داخل الدولة

أمثلة :

- فيما يتعلق بالبيئة الطبيعية دراسة أطوال السواحل في النرويج وتناسب ذلك مع المناطق السمكية الغنية في مقابل فقر اليابس النرويجي، وارتباط هذه المجموعة

من العناصر لتفسير تأثيرها على توجيه النرويج نحو دولة معتمدة على صيد الأسماك وحياة البحر، ومن ثم التجارة والنقل البحري.

- التداخل الشديد بين التراكيب الاقتصادية السياسية والعوامل التاريخية في توجيه العناصر المختلفة داخل الوحدات السياسية، والأمثلة كثيرة على دور السكان في القوى السياسية، وخاصة في مناطق الحدود ؛ففي الدول الأفريقية الكثير من التداخل السكاني اللغوي والحضاري مما قد يؤدي إلى ظهور مشكلات عديدة في حدود الدول الأفريقية في المستقبل، وبالمثل نجد أن غالبية سكان إقليم عربستان الذي تسيطر عليه إيران من العرب؛ مما يؤدي باستمرار إلى علاقات مشدودة بين إيران والعراق.

- الكثافة السكانية العالية في البيئات الفقيرة تؤدي إلى مشكلات عديدة اقتصادية وسياسية داخل الدولة، مثال ذلك الفقر مع التزاحم السكاني في جنوب إيطاليا الذي يؤدي إلى الكثير من المشكلات الاجتماعية الاقتصادية داخل إيطاليا.

وخلاصة القول في المنهج التحليلي الجغرافي أنه ليس من الصعب جمع العناصر الجغرافية فكلها موجودة وفي متناول الباحثين، لكن الصعب هو نوعية هذه العناصر ووزنها بالنسبة للعلاقات السياسية الداخلية والخارجية للدولة، والمشكلة التي نجدها شائعة في كثير من الكتابات أن الموضوع السياسي يتيه ويختفي وسط خضم الدراسة التحليلية لكافة العناصر الجغرافية الطبيعية والبشرية بغض النظر عن الأهمية النسبية لهذه العناصر، والحقيقة إذن أنه يجب أن نبحث عن العناصر التي يمكن تطبيقها بنجاح حتى لا تتحول الجغرافيا السياسية إلى شيء شبيه بالجغرافيا الإقليمية، وفي ذلك يقول فريمان T. W. Freeman: "لم يعد هناك صراع بين الجغرافيا السياسية

والإقليمية، فكلاهما أصبح مساعدًا للآخر، وذلك نتيجة للأبحاث السياسية للدول الجديدة في أوروبا — بعد الحرب العالمية الأولى" .

صحيح أنه يجب علينا أن نهتم بالمساحات والأرقام، ولكن ليس كما يفعل الإحصائيون ؛ فالواجب على الجغرافي أن يبحث عن العلاقات ذات المغزى، فالأعداد الرقمية تترجم إلى الكثافة السكانية، وهذا يعني ربط الرقم السكاني بالمساحة الزراعية التي تعكس لنا صورة أشكال سطح الأرض وعلاقاتها بالمناخ والجريان النهري والنبات الطبيعي؛ أي تعكس لنا خلفية الإيكولوجيا الطبيعية للمنطقة أو الإقليم أو الدولة وقيمتها في إنتاج الغذاء.

٣- المنهج المورفولوجي Morphological Approach

يهتم هذا المنهج بدراسة حجم الدولة وشكلها وموقعها وحدودها وموقع العاصمة ، كما يقوم على دراسة الحيز المساحي الذي تشغله الدولة على خريطة العالم ، ويدرس هذا المنهج مشكلات الدولة السياسية من حيث الشكل بحيث تنطوي الدراسة على مجموعة من العناصر الجغرافية تنتظم تحت عنوانين رئيسيين هما النمط والقالب، والتركيب أو البناء.

وتشير الدراسة النمطية إلى الترتيبات والتنظيمات التي يكونها الارتباط السياسي للوحدات والأقاليم التي تكون الدولة، وإلى الارتباطات السياسية للدولة ككل في التكتلات السياسية الإقليمية من ناحية، والاتجاهات والتحالفات العالمية من ناحية ثانية.

أما التركيب أو البناء فإنه يشير إلى المظاهر المكانية التي تشترك فيها الوحدات السياسية مثل مراكز الثقل السكانية والاقتصادية داخل الدولة والعاصمة، ومكونات الدولة والحدود السياسية ومشكلات خاصة بالدولة كخطط التنمية ومشكلات السكان والاقتصاد والأقليات، وتدرس هذه العناصر أيضًا على مستوى الدراسة المقارنة بين الدول المختلفة.

مثال: على الدراسة السياسية على ضوء المنهج المورفولوجي نمط الدولة الإيطالية، فموقع إيطاليا يمكن أن يدرس داخل تنظيم إقليمي أوسع هو الاتحاد الأوروبي الاقتصادي، فلقد كسبت إيطاليا كثيرًا نتيجة عضويتها للسوق الأوروبية المشتركة، مثلًا صناعة الصلب في شمال إيطاليا ربحت مميزات كثيرة من بينها تخفيض أسعار النقل للحديد الخردة على السكك الحديدية من فرنسا إلى تورينو.

خريطة دولة إيطاليا

وموقع إيطاليا كشبه جزيرة طويلة تمتد داخل البحر المتوسط قد جعلها تنتمي إلى حلف الأطلنطي كوسيلة من وسائل الدفاع المشترك، وترتب على ذلك بروز مهمة وأهمية إيطاليا عندما اعتبرت كقاعدة وركيزة لأساطيل الحلف في البحر المتوسط، وقد كان لانسحاب فرنسا من القيادة العسكرية لهذا الحلف ضعف في القوى البحرية في هذا البحر، وزاد من أعباء إيطاليا البحرية، وفي مقابل ذلك أصبح الأسطول الإيطالي يحظى بنصيب كبير من الدعم والعتاد والتدريب داخل الحلف.

هذا فيما يختص بالدراسة النمطية لإيطاليا، ومن بين مظاهر البناء والتركيب الجيوبوليتيكي في إيطاليا نجد المشكلات التالية :-

- مناطق التركيز السكاني والاقتصادي

يتركز في حوض نهر البو في شمال إيطاليا: الصناعة- معظم مناطق الإنتاج الزراعي - و نسبة لا بأس بها من السكان مع كثافة سكانية عالية، ولقد كان لوقوع هذا الحوض على أطراف الألب أثره في حصول الإقليم ككل على مصدر اقتصادي للطاقة المولدة من المساقط المائية والسدود، وفي هذا يجب أن نأخذ في الاعتبار فقر إيطاليا الطبيعي في مصادر الفحم الحجري بأنواعه، وإلى جانب ذلك نجد أن حوض البو يرتبط بواسطة مجموعة من الممرات الطبيعية والأنفاق الاصطناعية بقلب أوروبا وشمالها عبر جبال الألب، ومن ثم كان لهذا أثره الواضح في سهولة الاتصال والتجارة مع شمال وغرب أوروبا.

وعلى هذا فإن مجموعة من الظروف الطبيعية المرتبطة بالموقع وعلاقات المكان والمناخ الملائم والتربة الفيضية والمساقط المائية قد أدت إلى أن يصبح شمال إيطاليا عامة مركز الثقل الإنتاجي الزراعي والصناعي والتجاري والسكاني والحضاري، وذلك على عكس بقية إيطاليا التي تتكون من عدة أحواض نهرية صغيرة تمثل جيوبًا تمتد في وسط وحول سلسلة جبال الابنين فضلًا عن المناخ غير

المنتظم وقلة المياه لمدة طويلة خلال الصيف ، وبطبيعة الحال تزداد الحالة سوءًا كلما توغلنا جنوبًا في شبه الجزيرة الإيطالية حتى نصل إلى أسوأ الظروف — بالنسبة لإيطاليا — في أقصى الجنوب وصقلية.

- العاصمة

روما مدينة كبيرة ذات تاريخ طويل، لكنها اليوم تقع بعيدة عن القلب الاقتصادي والسكاني لإيطاليا، وفضلًا عن ذلك فإنه لا يوجد في إقليم روما المحيط بها أي مصدر من مصادر العمالة الصناعية؛ ولهذا فإن الحياة الاقتصادية في روما تقوم على العمالة الحكومية والإدارية والسياحة وصناعة السينما، وعدد من الصناعات الاستهلاكية كالملابس والأزياء والأغذية.

وقد ترتب على عدم وجود العمالة الصناعية ضعف بارز في الانتماءات السياسية اليسارية عامة في منطقة روما، هذا إلى جانب وجود دولة الفاتيكان التي تؤثر — بطريقة أو أخرى — على تدعيم الأجنحة السياسية المعادية لليسار الإيطالي، وترتب على هذا أيضًا أن منطقة روما أهدأ كثيرًا من مناطق الشمال الصناعية اليسارية، ومن مناطق الجنوب الكثيرة القلاقل بسبب الفقر الذي يؤدي بالسكان إلى التطرف الأيديولوجي بين أقصى اليسار وأقصى اليمين.

- الحدود الإيطالية

لقد ظلت حدود إيطاليا الشمالية مصدرًا من مصادر عدم الاستقرار السياسي المستمر؛ مما كان يؤدي إلى تذبذب خط الحدود، وبعد الحرب العالمية الثانية كان أكبر تعديل في حدود إيطاليا هو ذلك الذي انتاب المنطقة الشمالية الشرقية حينما أعطيت يوغسلافيا شبه جزيرة إستريا وميناء أحرا في تريستا منذ عام ١٩٥٣، وفي

منطقة الحدود الفرنسية الإيطالية عدلت الحدود في مساحات ضيقة لصالح فرنسا، وكانت المناطق التي انتابها التعديل هي: ممر سان برنار الصغير الذي يشرف على طريق بريانسون–مودانا، هضبة مون كنيس التي تشرف على تورينو وتمدها بالطاقة المائية، ومنطقة تند بريجا التي تمد محطاتها المائية السكك الحديدية الإيطالية بالطاقة الكهربائية في منطقة ليجوريا والبيدمونت الجنوبية.

وكل هذه المناطق في الواقع كانت المراكز التي هاجمت منها القوات الإيطالية جنوب فرنسا خلال بدايات الحرب العالمية الثانية، ومن ثم فإن استيلاء فرنسا عليها كان وسيلة من وسائل تأمين حدودها استراتيجيًا ، وأخيرًا فإن مشكلة التيرول الإيطالي — وخاصة ألت أديجو — لا تزال تشكل مصدرًا من مصادر القلق السياسي بين النمسا وإيطاليا نتيجة وجود عدد كبير من النمساويين في التيرول الذي ضم لإيطاليا بعد الحرب العالمية الأولى.

- مشكلات جنوب إيطاليا

يمثل جنوب إيطاليا منطقة ضعف اقتصادي وتخلف اجتماعي بالنسبة لشمال إيطاليا، وذلك بالرغم من وجود بعض المشروعات الصناعية التي تقيمها الحكومة في الجنوب لتحسين أحواله الاقتصادية — وهي مشروعات غير مربحة كثيرًا إذا نظرنا إليها من ناحية الأماكن الصناعية المثلى — إلا أن أهم مورد اقتصادي للجنوب يتمثل في تصدير الأيدي العاملة إلى شمال إيطاليا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة، وينظر كثيرون من الجنوب بعين السخط على شمال إيطاليا الذي يحظى بالنصيب الأوفر من الاستثمارات الصناعية والتجارية.

وعلى هذا النحو كان لشكل الدولة وبنائها المرتبط بعلاقات المكان والظروف الطبيعية المختلفة أثره في هذا التركيب غير المتكافئ بين الشمال والجنوب.

٤- المنهج التاريخي Chronological Approach

كما يظهر من الاسم فإن هذا المنهج يركز على التطور الذي انتاب الوحدة السياسية خلال تاريخها ؛ فالدول تمر بمراحل نمو مختلفة وهذا المنهج يركز على الماضي من أجل تحليل الأحداث السياسية والبحث عن جذور المشكلات التي تنتاب بعض الدول ، ويدرس هذا المنهج كيف نشأت الدولة وتطورت وكيف بسطت نفوذها على نطاقها الإقليمي ، ويتناول كذلك بالدراسة حدود الدولة السياسية وكيف وصلت إلى هذه الحدود من خلال الخرائط التي توضح مراحل نمو الدولة عبر تاريخها ، وتعد دراسة ويتلسي عن التطور التاريخي ونمو دولة فرنسا من أفضل الأمثلة التطبيقية في مجال هذا المنهج ، فقد تتبع هذا الجغرافي الشهير التطور التدريجي لفرنسا إلى أن وصلت إلى صورتها الحالية وربط بين الامتداد المساحي والتغيرات البشرية .

وبذلك فإن المنهج التاريخي يركز على عنصر الزمن كبعد أساسي في دراسته وذلك بتتبع أثره في المكان ؛ فهو يدور حول الماضي لتفسيره وليس لمجرد سرد الأحداث التاريخية ليمكن من فهم الأوضاع الحاضرة والمشكلات القائمة في ضوء الماضي.

نشاط (١) قارن بين مناهج الجغرافيا السياسية من حيث أوجه الاهتمام والتركيز .

المنهج	الهدف منه
الوظيفي	
تحليل القوة	
المورفولوجي	
التاريخي	

نشاط (٢) تناول إحدى الدول من خلال المنهج المورفولوجي .

الدولة	
النمط والقالب	التركيب أو البناء

الفصل الثاني

مقومات نشأة وقوة الدولة

يتناول الفصل الموضوعات الآتية :

- المقومات الطبيعية
  - الموقع
  - المساحة
  - الشكل
  - الموارد الطبيعية
- المقومات البشرية
  - الحجم السكاني
  - الهجرات
  - الأقليات
  - خصائص السكان
  - الموارد الاقتصادية

مقومات نشأة وقوة الدولة

تعتبر الدولة الموضوع الأول والأهم في الجغرافيا السياسية ، والدولة عبارة عن "رقعة جغرافية محددة بالحدود السياسية " تشمل هذه الرقعة على مظاهر طبيعية متمثلة في الموقع والمساحة والشكل وموارد الثروة ومصادر المياه والمناخ ، ومظاهر بشرية ترتبط بسكانها وخصائصهم ونمط توزيعهم ، وتعرف هذه المظاهر الطبيعية والبشرية بمقومات الدولة التي ساعدت على قيامها ووجودها وبقاؤها وأيضًا مصدر قوتها واستمرارها .

أولًا :- المقومات الطبيعية

تشمل المقومات الطبيعية الجغرافيا الطبيعية للدولة وما تمنحه لها من شخصية مميزة وفريدة تجعلها تختلف عن باقي دول العالم وفيما يلي عرض لأهم عناصر الجغرافيا الطبيعية التي تكون شخصية الدولة :

١- الموقع

للموقع أهمية كبرى وهو ينقسم إلى عدة أنواع وهو يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في الدول ووجودها وأيضا في تفسير توجهاتها .

أ- الموقع الفلكي : ويقصد به موقع الدولة بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض ويرتبط ذلك الموقع بشكل أساسي بالظروف المناخية فمما لاشك فيه أن موقع الدولة يعتبر مثاليًا إذا وقعت في العروض المعتدلة ، وأنها تتأثر سلبًا كلما كان موقعها في العروض الاستوائية أو في العروض القطبية .

ب- الموقع الجغرافي : وهو موقع الدولة بالنسبة لجيرانها ، فعلاقات الجوار الجغرافي تعد ذات أهمية عند تتبع الدولة من نشأتها وحتى العصر الحديث ، فلا شك أن الدولة تتأثر إذا كانت مجاورة جغرافيًا لدول أخرى ذات نزاعات توسعية ، أو أن الحدود مثار خلاف مع جيرانها ، ومن الأمثلة التاريخية التي توضح تأثير الجوار الجغرافي شبه الجزيرة الكورية (عبارة عن دولتين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية) التي تأثرت بجوارها الجغرافي لكل من اليابان والصين والاتحاد السوفيتي السابق والنزعات التوسعية لكل من الأطراف الثلاث ، كذلك تأثرت دول الجوار مع ألمانيا ؛فقد تعرضت بلجيكا للغزو في أثناء الحرب العالمية الأولى في أغسطس ١٩١٤ من قبل ألمانيا لرفضها عبور القوات الألمانية من خلال أراضيها ، وكذلك تعرضت بولندا لهجوم مزدوج ألماني سوفيتي في سبتمبر ١٩٣٩م.

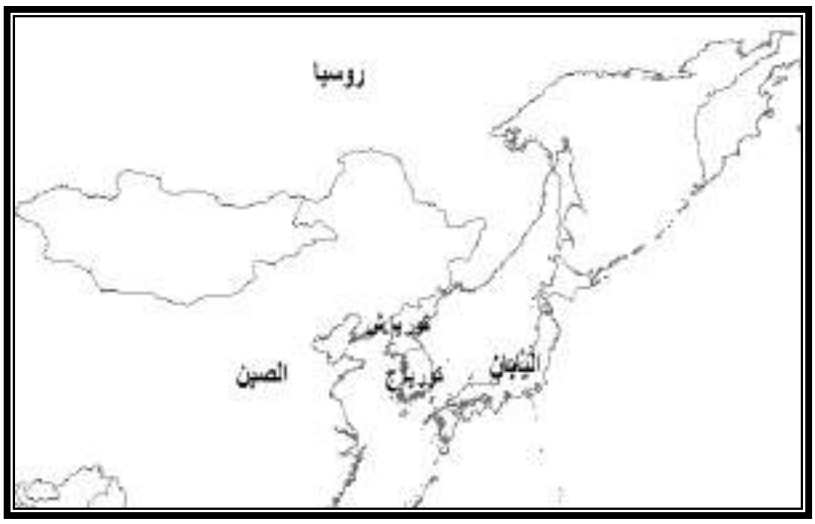

خريطة موقع شبه الجزيرة الكورية بالنسبة لجيرانها

إلي جانب ذلك نجد أنه على خريطة العالم تظهر دول أخرى ليس لها أي جوار بري مع دول وهي الدول الجزرية مثل اليابان وكوبا ، ويمكن تتبع الدول التي لديها جوار جغرافي كبير أو متعدد من خلال الجدول الآتي :-

جدول يوضح الدول ذات الجوار الجغرافي المتعدد

الدولة	عدد دول الجوار
روسيا	١٢
الصين	١٢
البرازيل	١٠
ألمانيا	٩
الكونغو	٨
تنزانيا	٨

ج- الموقع البحري : يقصد به موقع الدولة بالنسبة للبحار والمحيطات فمن المعروف أن الدولة البحرية تكتسب العديد من المزايا حيث وقوعها على خطوط التجارة العالمية ، والقدرة على شحن واستقبال البضائع والاستفادة من ثروات البحار السمكية والموارد الطبيعية المتمثلة في ثروات قاع البحار .

ولكنه تظهر على خريطة العالم دولًا لا تمتلك واجهات بحرية وتعرف باسم الدول الحبيسة Land locked states " وهي الدول التي ليس لديها ساحل بحري أو جبهة بحرية مطلقًا ، وتعاني هذه الدول من العديد من المشكلات المتعلقة بصعوبة الوصول إلى البحار لأنها مضطرة في ذلك لعبور أراضي دول أخرى مجاورة لها حتى تصل إلى البحار والمياه الدولية ، وما يتصل بذلك من فرض ضرائب على التجارة العابرة وأيضًا يتعلق الأمر بالعلاقات بين الدول الحبيسة ودول جوارها والمسافة التي تقطعها الشحنات من الدولة الحبيسة حتى الميناء في دول الجوار وتوزيع منطقة القلب بالنسبة لمساحة الدولة ، وأيضًا تتضاعف المشكلات إذا كانت الدولة حبيسة وحاجزة في ذات الوقت ، والدولة الحاجزة هي "الدولة الواقعة بين قوتين أو دولتين كبيرتين ".

يوجد في العالم ما يقارب ٤٤ دولة حبيسة يمكن تتبع توزيعهم الجغرافي على قارات العالم من خلال الجدول الآتي:

توزيع الدول الحبيسة على القارات

آسيا	١٢
أوروبا	١٥
أفريقيا	١٥
أمريكا الجنوبية	٢

يتضح من الجدول أن الدول الحبيسة موزعة على قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية ، بينما تخلو قارة أمريكا الشمالية من الدول الحبيسة وبالمثل استراليا التي هي في الأساس عبارة عن جزيرة ضخمة ، ويلاحظ على خريطة العالم وجود دول تعرف على أنها مزدوجة الحبس "أي محاطة بدولة أو بدول أخرى غير ساحلية ، ويوجد على خريطة العالم دولتان تنتميان لهذا النمط هما :

ليختنشتاين	محاطة بسويسرا والنمسا
أوزبكستان	محاطة بأفغانستان – كازاخستان – قيرغيزستان – طاجكستان – تركمنستان.

وهناك دول حبيسة محاطة بالكامل بدولة أخرى ، مثل:

ليسوتو	محاطة بجنوب أفريقيا
سان مارينو	محاطة بإيطاليا
الفاتيكان	محاطة بإيطاليا

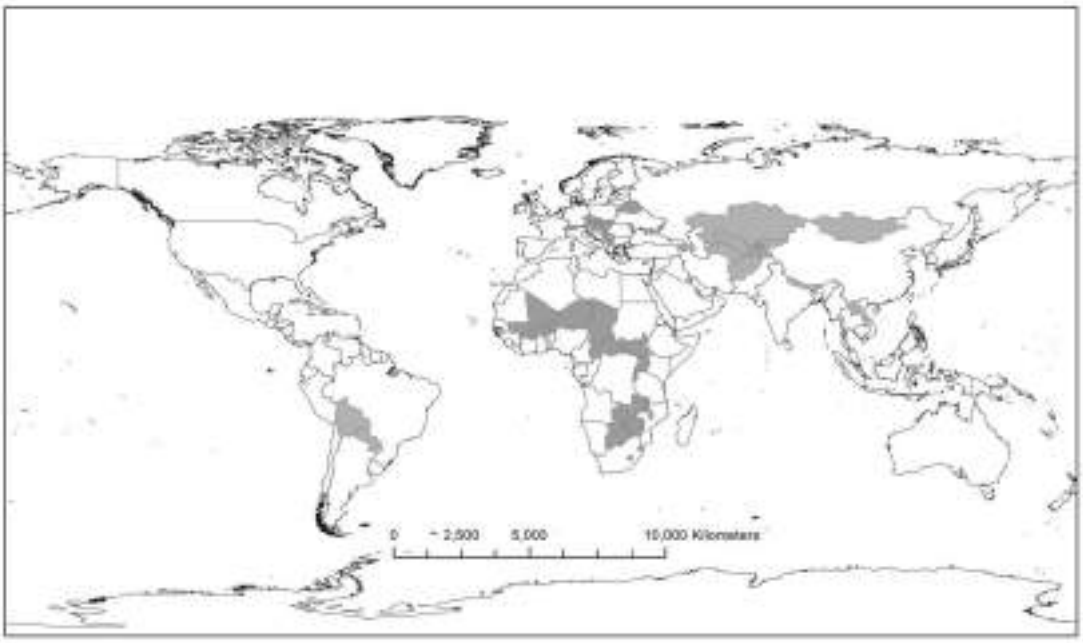

خريطة توضح الدول الحبيسة في العالم

تتباين دول العالم البحرية من حيث عدد الوجهات التي تشرف بها على البحار فمثلًا توجد دول تطل على البحار بواجهتين ، وتظهر هذه الدول بشكل أساسي في قارة أوروبا وأيضًا في مناطق البرازخ ، والمضائق كما في أمريكا الوسطى ، وكذلك في أشباه الجزر كما في إيطاليا – الهند – ماليزيا – كوريا ، أو توجد حيث يتقارب بحران كما في فرنسا – مصر – المغرب ، بالإضافة إلى الجزر التي تتميز بالواجهات البحرية في كل اتجاه مثل اليابان – الفلبين .

تزداد قيمة الموقع الساحلي للدول كلما كانت الدولة مشرفة على نقاط اختناق عالمية لعبور التجارة ، وأيضًا تستطيع الدول التي لديها موارد اقتصادية وموقع ساحلي أن تعظم استفادتها من هذا الموقع ولاسيما إذا كان قريبًا من خطوط التجارة العالمية الرئيسية .

لا تعتبر كل الواجهات البحرية بذات الوزن والأهمية فهناك واجهات بحرية محدودة أو عديمة الأهمية مثل تلك التي تطل بها روسيا أو كندا على المحيط المتجمد الشمالي ، وذلك على الرغم من طول تلك الواجهات ، وعليه فإن أهمية تلك الواجهات لا تعتمد فقط على طولها أنما أيضًا على مدى صلاحيتها للملاحة والارتباط مع خطوط الملاحة العالمية ، وأيضًا كثافة الحركة الملاحية ، ففي هذا المقام نجد أن جبهات الدول المشرفة على المحيط الأطلنطي أكثر أهمية من تلك المشرفة على المحيط الهادي ، وذلك لأن المحيط الأطلنطي يمثل ثقل الحركة التجارية في العالم .

وترتبط بالموقع خاصية أساسية وهي أن قيمة الموقع نسبية وليست ثابتة فهي تتغير من عصر لآخر مع تغير الظروف والأحداث ، فعندما بدأت المجتمعات الحضارية في نشأتها فضلت مواقع العزلة الجغرافية التي توفر لها الحماية حتى تستطيع البقاء فكان التركيز على المواقع المحاطة بموانع جغرافية طبيعية كالصحاري والغابات لذلك نشأت الحضارات القديمة حول الأنهار أو تلك التي تحيطها الصحراء ، وعندما ازدهر البحر المتوسط كمركز للتجارة أصبح التطلع لأخذ موضع على هذا البحر الهام من الضرورة بمكان مما أدى لقيام العديد من الإمبراطوريات على سواحل البحر المتوسط ، لكن تحولت هذه الأهمية مع حركة الكشوف الجغرافية إلى المحيط الأطلنطي وبرز مع ذلك موقع الجزيرة البريطانية بعد أن كانت مجرد جزيرة متطرفة تقع عند الهامش فبتغير الظروف انتقلت قيمة الموقع من جنوب أوروبا إلى غرب أوروبا .

٣- المساحة

تعتبر المساحة من أهم مقومات الدولة فكلما كانت الدولة كبيرة في المساحة كلما توفر لها عمق استراتيجي وهي ميزة لا تتوفر للدول صغيرة المساحة ، كما أن المساحة الكبيرة تعني تنوع الموارد الاقتصادية ومن ثم تقدم الدول ونموها ، كما أنه يمكنها من استيعاب زيادة السكان وهو أمر لا يتوفر للدول صغيرة المساحة التي يشكل عدد السكان فيها ضغطًا على الموارد ، لكنه لابد من التنبه إلى أن المساحة الكبيرة ليست ذات مزايا مطلقة لأنه قد تكون المساحة كبيرة لكن الجزء الأكبر منها عبارة عن صحاري أو جبال أو مناطق جليدية ومتجمدة أو مناطق استوائية ومدارية يصعب العيش فيها ، وهذا يعني أنه هناك عوامل أخرى تتعلق بشكل السطح وظروف المناخ وتوفر الموارد المائية وأعداد السكان من حيث توزيعهم وخصائصهم والقدرة الاقتصادية تؤثر في مزايا المساحة الكبيرة .

يرتبط بالمساحة الكبيرة أيضًا سلبيات نتيجة الامتداد الكبير الأمر الذي يعني حدودًا أطول مع دول الجوار مما يترتب عليه مشكلات حدودية في أجزاء متفرقة على طول الحدود وما يستلزمه ذلك من حماية لهذه الحدود وتأمينها ، أيضًا قد تؤثر المساحة الكبيرة على القدرة الدفاعية حيث صعوبة السيطرة على كل الأجزاء مما يؤدي لقيام نزعات انفصالية لصعوبة السيطرة والاتصال بين العاصمة والأطراف .

تتباين دول العالم من حيث دور المساحة كمقوم من مقومات بقاؤها وقوتها ، فقد استطاعت كل من الولايات المتحدة وروسيا (الاتحاد السوفيتي سابقًا) تحقيق القوة من خلال المساحة الواسعة والموارد الكبيرة وذلك مقابل الدول الاستعمارية في غرب أوروبا والتي اعتمدت في قوتها على المجال السياسي والمتمثل في مستعمراتها في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية الأمر الذي ترتب عليه أنه فقدت جزء من قدرتها مع فقدها للمستعمرات ، ولكن لا يسير الأمر هكذا دائمًا لأنه هذه الدول الصغيرة في مساحتها استطاعت التأثير في النظام العالمي مثل فرنسا وبريطانيا وإيطاليا واليابان ، فهذه الدول استطاعت توظيف مواردها الذاتية واستغلالها بتوسيع الدائرة التجارية لها مع توسيع المجال السياسي الخارجي بالاستعمار مثل الإمبراطورية البريطانية .

تصنف الدول وفقًا للمساحة إلى خمسة أنواع من خلال الجدول الآتي :

جدول يوضح تصنيف الدول من حيث المساحة

التصنيف	المساحة(كم٢)
عملاقة	أكثر من ٨ مليون كم٢
كبيرة	أكثر من ٢,٥ مليون كم٢
متوسطة	١٥٠,٠٠٠ – ٣٥٠,٠٠٠ كم٢
صغيرة	٢٥,٠٠٠ – ١٥٠,٠٠٠ كم٢
صغيرة جدًا	أقل من ٢٥,٠٠٠كم٢

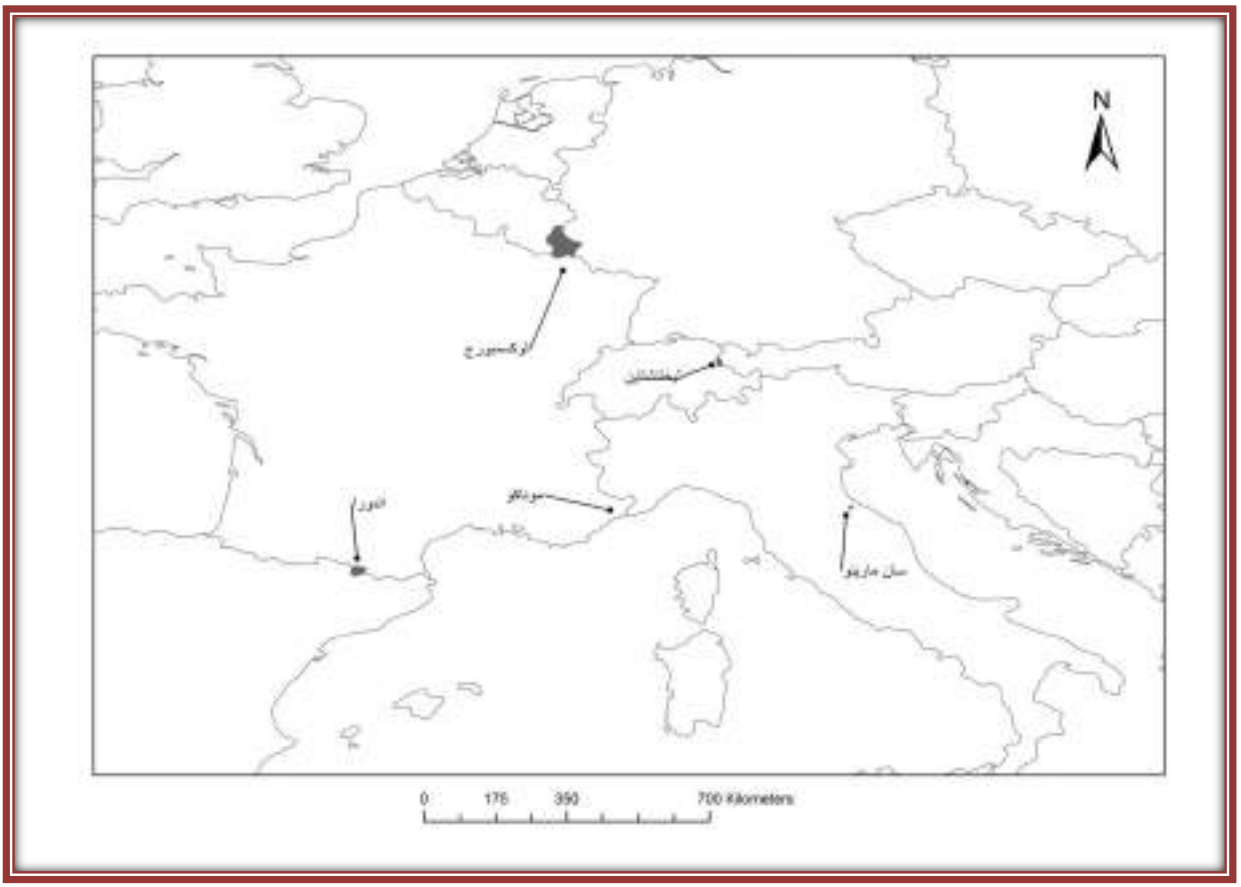

توضح الخريطة نماذج للدول متناهية الصغر من حيث مساحتها في أوروبا

٣- الشكل

تتخذ كل دولة شكلًا معينًا يشمل مجمل مساحتها وتختلف درجة تقييمات الدول بحسب شكلها ، فهناك شكل مثالي وأشكال بعيدة عن هذه الصفة .

أ- الشكل المندمج أو المنتظم Compacted states: هو ذلك الشكل المثالي الذي تكون فيه أجزاء الدولة على أبعاد متقاربة من منطقة المركز بشكل يشبه الدائرة أو المربع .

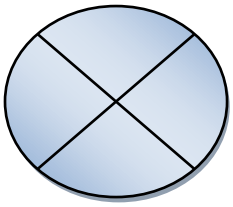

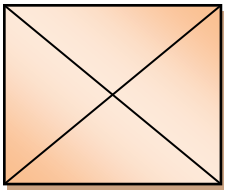

وتتمثل أهم صفات هذا الشكل في سهولة الربط والاتصال بين أجزاء الدولة مما يسهل عملية قيام الدولة بوظيفتها الرئيسية المتمثلة في حماية كامل أراضيها ، كما أن المشكلات الحدودية المترتبة على أشكال أخرى للدولة تكون أقل في ظل وجود ذلك الشكل ، ويساعد الشكل المندمج أيضًا على زيادة الترابط الشعبي بين سكان الدولة الواحدة مما ينمي من الشعور القومي ، ويتمثل الشكل المندمج في أشكال الدول الآتية (فرنسا – سويسرا – مصر – المجر – بولندا – رومانيا).

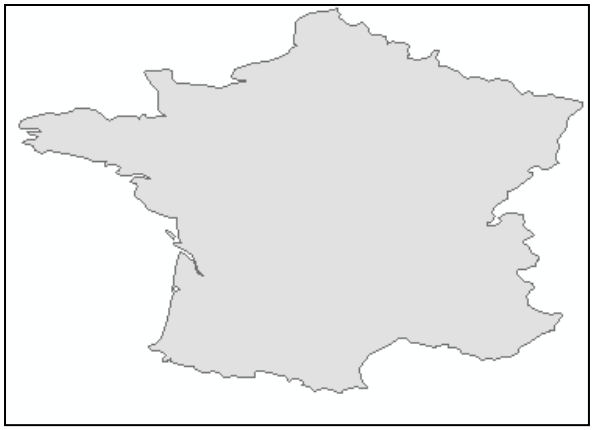

فرنسا نموذج للشكل المندمج

و تعاني بعض الدول من أن شكلها في المجمل يبدو منتظمًا لكن نتيجة وجود نتوء أو بروز في أحد أجزائها فإنها لذلك تتخذ شكل غير منتظم ومن أمثلة ذلك دولة الكونغو الديمقراطية التي تبدو في شكل منتظم فيما عدا إقليمين هما كاتنجا في الجنوب الشرقي وشابا في الغرب ، وكذلك ممر كابريفي في دولة ناميبيا والذي يصلها بنهر الزمبيزي .

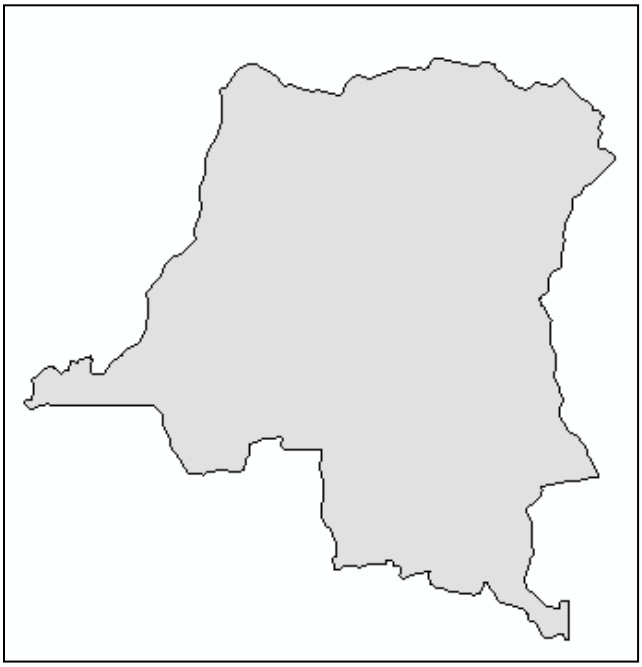

الكنغو الديمقراطية نموذج لشكل غير منتظم

ب- الشكل المستطيل (الطولي) Elongated states

يعتبر الشكل المستطيل على النقيض من الشكل المندمج فإنه يمتلك العديد من السلبيات والتي منها طول الحدود نتيجة زيادة طول الدولة وبالتالي ضعف السيطرة والدفاع عنها ، ويولد ذلك النمط نوعًا من الشعور بالعزلة بين السكان حيث يضعف الروابط القومية مما يترتب عليه تفاوت اقتصادي و اجتماعي بين أجزاء الدولة الواحدة ، أيضًا قد يترتب على هذا الشكل تباين في الظروف الطبيعية خاصة المناخية نتيجة الامتداد الطولي بالنسبة لدوائر العرض مما يترتب عليه تباين في الزراعة وموارد الثروة والاقتصاد بصفة عامة .

كما قد تشكل طبيعة الأرض في ظل الشكل الطولي عامل فصل بين أجزاء الدولة الواحدة مثل الجبال حيث ساهمت في فصل شعب تشيكوسلوفاكيا بسبب الحواجز الجبلية التي كانت تمتد في شكل ذراع طويل من الغرب إلى الشرق ، وكانت أيضًا من عوامل انهيار الاتحاد اليوغسلافي السابق الذي نشأ في شبه جزيرة البلقان وقد ساهمت الطبيعة الجبلية في عزل شعوب يوغسلافيا عن بعضهم فتقوقع كل منهم على قوميته التي حافظ عليها مما أثار نزعات الانفصال والاستقلال.

ومن أمثلة الدول ذات الشكل الطولي (شيلي – البرازيل – إيطاليا – النرويج – الأرجنتين – فيتنام).

إيطاليا نموذج للشكل الطولي

و تعتبر فكرة الدول الحاجزة التي كانت سببًا في ظهور العديد من الدول لها دور في الأشكال التي تأخذها بعض الدول خاصة تلك التي نشأت في ضوء هذه الفكرة مثل اللسان الأفغاني الشمالي الشرقي الذي كان يمتد بين الاتحاد السوفيتي سابقًا في الشمال وباكستان وكشمير في الجنوب ، وكذلك اللسان السويسري (مقاطعة جنيف) في داخل فرنسا وتتداخل أراضي سويسرية أيضًا في ألمانيا و إيطاليا على أساس أنها دولة حاجزة للفصل بين هذه القوى وهذا الشكل يضعف من السيطرة والدفاع على تلك الأجزاء .

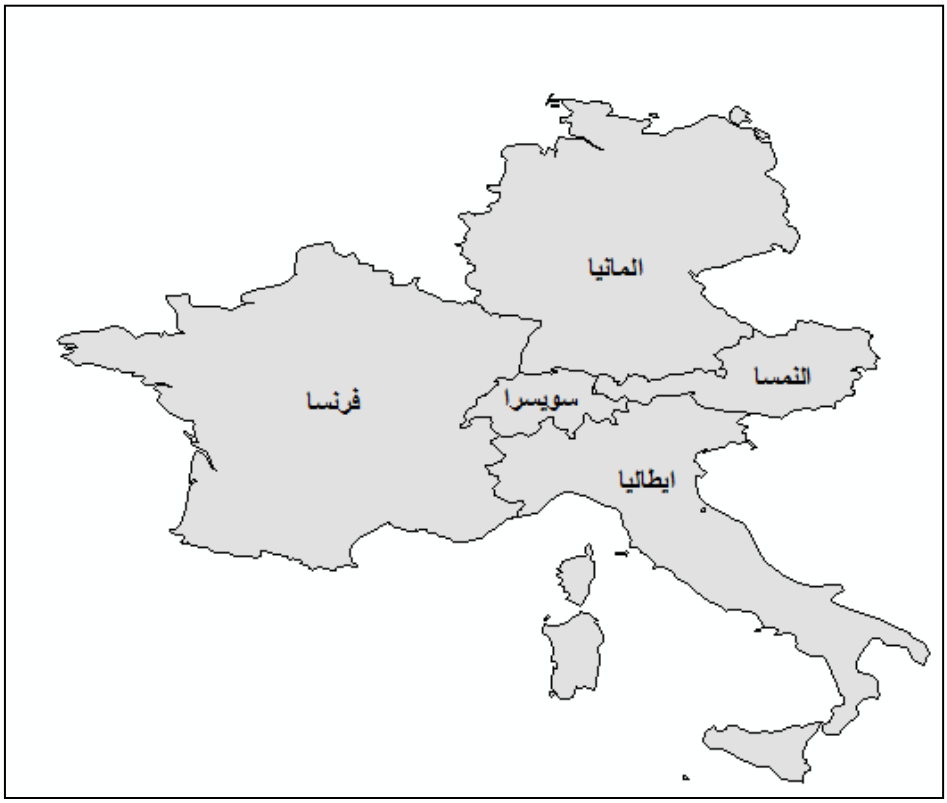

سويسرا نموذج لدولة حاجزة

ج- الشكل المجزأ Fragmented states

يعد شكل الدولة المتماسك من حيث الأراضي المتصلة من أهم عوامل تماسكها وقوتها ، لكن تعاني العديد من الدول من ضعف تماسكها نتيجة الشكل الذي تتخذه وهو الشكل المجزأ الذي يضعف أداء الدولة لوظيفتها في الحماية والسيطرة والدفاع ويقلل الاندماج الشعبي ويؤدي لظهور النزاعات الانفصالية ، ويأخذ الشكل المجزأ العديد من الأنماط :

☒ النمط البحري : حيث تتشكل الدول من مجموعة من الجزر من أمثلتها (اليابان – الفلبين –إندونيسيا – المملكة المتحدة) ، وفي بعض الحالات في ظل هذا النمط تضعف عمليات الدفاع وتثار مشكلات متعلقة بحدود الجزر من المياه الإقليمية وأيضا النزعات الانفصالية مثال ذلك مطالبة جزيرة سومطرة الإندونيسية بالانفصال عن إندونيسيا.

إندونيسيا نموذج للشكل الجزري

☒ **النمط البري :** حيث تتشكل الدولة من كتلتين بريتين منفصلتين مثل (الولايات المتحدة – ألاسكا) – (تركيا جزء آسيوي وجزء أوروبي يفصل بينهما مضيقا البسفور والدردنيل) ، ومن أبرز الأمثلة على عيوب هذا الشكل هو عندما تم التقسيم في شبه القارة الهندية إلى دولتي الهند وباكستان التي شملت الشرقية والغربية لكن انفصلت الدولتين ولم تستمرا لصعوبة التواصل مما ترتب عليه ضعف الترابط ومن ثم ظهرت باكستان الشرقية (بنجلاديش) على خريطة العالم .

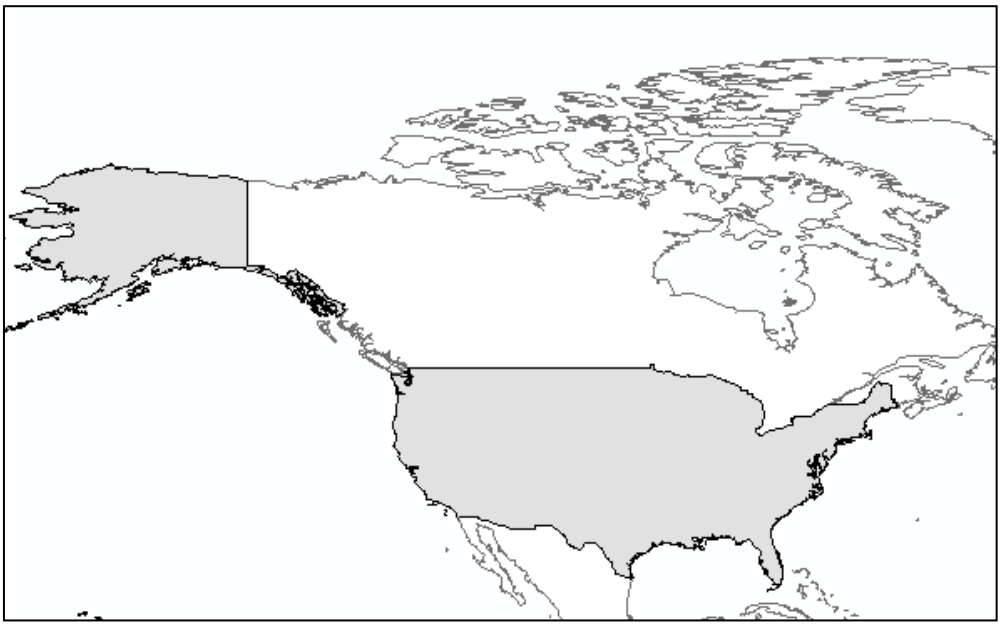

الولايات المتحدة نموذج لشكل مجزأ إلى كتلتين بريتين

☒ **النمط البري البحري :** عندما تتشكل الدولة من كتلة برية وكتلة جزرية ، ومن أمثلة هذا الشكل ماليزيا (شبه جزيرة الملايو – صباح وسروك) – إيطاليا (شبه

الجزيرة الإيطالية –جزيرة سردينيا – جزيرة صقلية) – الدنمارك (شبه جزيرة جرينلند – جزيرة فن) – فرنسا (كورسيكا).

د- الشكل المتداخل Perforated states

بجانب الأشكال السابقة فإن الدولة قد تصبح في موقف ضعف ليس فقط بسبب شكلها إنما بسبب الحيز الجغرافي الذي يمتد خلاله هذا الشكل ، حيث أنه توجد دول تمتد بكامل مساحتها داخل دول أخرى بمعنى أنها محاطة بالكامل بدولة أخرى أكبر منها في المساحة والقوة ومن أمثلة ذلك (الفاتيكان – محاطة بإيطاليا) – (غامبيا – محاطة بالسنغال) – (سوزايلاند وليسوتو – كل منهما محاطة بجنوب أفريقيا).

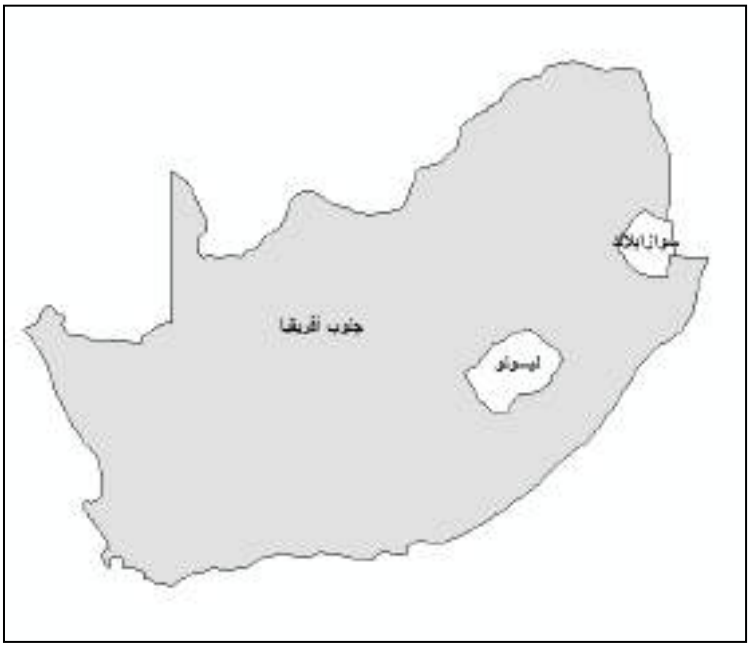

موقع دولتي سوازيلاند وليسوتو المحاط بالكامل بدولة جنوب أفريقيا

ويعد هذا الشكل أكثر الأشكال خطورة على الدولة لأنه يجعلها في موقف ضعف دائم خاصة وأن الدولة المحيطة بها غالبًا ما تكون أكبر منها من حيث مقياس القوة ، لذلك تضطر هذه الدول إلى أن تحرص دائمًا على العلاقات الطيبة والتعاون مع هذه الدول الأكبر من حيث القوة والمساحة .

وقد يأخذ هذا الشكل نمطًا آخر متمثل في أن يكون جزء من الدولة فقط هو الموجود داخل دولة أخرى وهو ما عرف باسم " الجيوب السياسية" ويطلق على الجزء الذي يقع في دولة رغم تبعيته لدولة أخرى (Exclave) ، ويطلق عليه في الدولة الواقع هذا الجزء ضمنها (Enclave) ، ومن أمثلة هذه الجيوب جيب لليفا الإسباني في فرنسا وجيب كامبين السويسري داخل إيطاليا ، وعادة ما يترتب على هذه الأنماط العديد من المشكلات المتعلقة بإدارتها وأيضًا باتصالها بدولتها الأم .

٤-الموارد الطبيعية

تعتبر الموارد الطبيعية من أهم العوامل التي تساعد الدول في تحقيق قوتها فإنه من الأهمية امتلاك هذه الموارد اللازمة للحياة الحديثة حيث عليها تعتمد الصناعة ووسائل النقل والمواصلات وتعد الموارد الطبيعية المتمثلة في الموارد المائية وموارد الطاقة والمعادن من أهم الموضوعات عند دراسة عوامل بقاء وقوة الوحدات السياسية لأن الأمر أصبح يتعدى فكرة اعتماد الدولة أو استنادها على موارد طبيعية أو وجود هذه الموارد على أرضها أو تحت السطح بل أصبح هناك جانب آخر يتمثل في هل الدولة هي المالك الوحيد لهذا المورد أو الموارد ؟ أم أنها موارد مشتركة بينها وبين وحدات أخرى ؟ .

تعد المياه العذبة سر الوجود والبقاء وتتمثل مصادرها الرئيسية في الأنهار والبحيرات العذبة والمياه الجوفية والجليديات ومياه الأمطار ، وتعد موارد المياه العذبة من العوامل الرئيسية التي تحكمت في نشأة الحضارات في بادئ الأمر حيث استقر الإنسان إلى جانب الأنهار وفي أوديتها ليستفيد من مياهها العذبة ويستطيع ممارسة الزراعة ، ومع زيادة عدد السكان تزايدت الحاجة إلى الماء مما دفع الدول إلى محاولة تأمين احتياجاتها من الماء خاصة وأن للماء العذب في أغلب الأحيان طبيعة مختلفة حيث يتميز بأنه مورد مشترك بين الدول فالنهر قد يجري بين أكثر من دولة وكذلك خزان الماء الجوفي قد يمتد على حدود الدول .

تنفرد الوحدات السياسية بالسيادة الكاملة على مواردها إذا كانت هي المالك الوحيد لهذه الموارد ومن ثم تستطيع التخطيط الجيد لمستقبلها في ظل وفرة الموارد وأيضًا ينطبق الأمر ذاته على الموارد المعدنية وموارد الطاقة التي يمكن استغلالها في الإرساء لنهضة صناعية وسد حاجات الدولة وتصدير الفائض إلى الخارج ، لكن كل ذلك مرهون بأن تكون الموارد ملكية خاصة للوحدة السياسية .

لكنه بدأت اليوم تظهر على خريطة العالم النزاعات والصراعات في مناطق الحدود المشتركة ولم تعد الأسباب التقليدية وراء ذلك متمثلة في الصراع حول منطقة معينة بل أصبح الصراع على موارد تحت السطح مشتركة فيما بينهما ممثلة في خزانات الماء الجوفي وخزانات البترول والغاز الطبيعي ، ولم تعد الدول التي تعتمد على مياه الأنهار المشتركة بمنأى عن ذلك لأنه أصبح اليوم التخطيط للمستقبل في هذه الدول مرهون في المقام الأول بطريقة تعامل دول الشق الأعلى لأن مياه النهر أصبحت تخضع لطريقة الاستخدام في الجزء الأعلى من الأنهار ولا يقتصر التأثير فقط على كمية المياه بالسحوبات المبالغ فيها أو بحجز المياه بل يتعداه إلى التأثير على نوعية المياه من حيث تعرضها للتلوث .

والأمر ينطبق على المياه الجوفية التي قد تتعرض للفقد خاصة إذا كانت مشتركة فيما يطلق عليه مصطلح مأساة المشاعات حيث السحوبات غير المحسوبة من أحد الأطراف أو التأثير على نوعية الماء الجوفي بتعرضه للتلوث ، وكذلك البحيرات المشتركة تعد أكثر عرضة للتلوث لأنها في المقام الأول أحواضًا مغلقة وصعبة التجدد.

مما سبق يتضح ما طرأ على الموارد المتمثلة في الأنهار والبحيرات حيث تحولت من عامل ربط استخدمه البشر من قديم الزمن للتنقل والاتصال إلى عامل يوشك أن تنتج بسببه الحروب حيث أصبح البقاء لمن يستطيع الحصول على ما يحتاجه والتحكم فيما يحتاجه غيره ، ويأتي هذا الصراع على الرغم من وجود قوانين الأمم المتحدة المنظمة لإدارة الموارد المشتركة العابرة للحدود السياسية ، والحقيقة الأمر لا يتعدى التأثير على الموارد في وقت من الأوقات بل يتعداه إلى التأثير على بقاء كيان الوحدة السياسية خاصة مع هدر عامل هام وهو الاستدامة المتمثل في حق الأجيال القادمة في الاستفادة من الموارد .

ما ذكر في الموارد المائية ينطبق بعض الشيء على الموارد المعدنية وموارد الطاقة ؛ فمن أمثلة الصراع على الموارد المعدنية المشتركة النزاع على مناجم الحديد بين ألمانيا وفرنسا ، حيث كان الحديد في منطقة اللورين على الحدود بين فرنسا وألمانيا مثار للطمع والنزاع بينهما ، فمع نهاية الحرب الفرنسية البروسية التي انتهت بهزيمة فرنسا عام ١٨٧٠م استحوذت ألمانيا على هذه المنطقة وخطت الحدود تاركة لفرنسا حوض بريي priey الذي يحوي على حديد يسمى المينت "وكان ذو أهمية قليلة حتى تم اكتشاف طريقة تخلص الحديد من الفسفور فأصبح له أهمية اقتصادية" وقد اعتمدت ألمانيا على مناجم اللورين التي ضمتها ومناجم الرور لديها من أجل النهوض الصناعي وعند قيام الحرب العالمية الأولى نتيجة تدخل الولايات المتحدة إلى جانب بريطانيا وفرنسا هزمت ألمانيا وتم توقيع معاهدة

فرساي التي بموجبها ضمت فرنسا اللورين الغنية بالحديد ومنطقة السار الغنية بالفحم.

كما أن موارد الطاقة أيضًا خاصة المشتركة منها تعد سببًا من أسباب النزاع كما حدث في منطقة حوض قزوين والصراع حول استغلال الغاز الطبيعي به مما نتج عنه صراع حول الوصف الجغرافي للحوض هل هو بحر أم بحيرة لأن هذا الوصف سيترتب عليه طرق مختلفة في تقسيم ثروات الغاز بين دول حوض قزوين .

وتمتلك موارد الطاقة جانبًا آخر يتعدى التشارك بين الدول في حقول بترول أو غاز عابرة للحدود ويتمثل في دور القوى الخارجية التي تريد أو تطمح إلى السيطرة على هذه الموارد نظرًا لأهميتها في كل أوجه الحياة الحديثة القائمة بالكامل على موارد الطاقة الأحفورية والمتمثلة في البترول والغاز الطبيعي ، ويرتبط بذلك حاجة العديد من الدول في العالم التي تعاني نقصًا في هذه الموارد إلى تأمين احتياجاتها منها مما يدفعها للتدخل في شئون الدول المالكة لهذه الموارد خشية أن تفقد مصادر الإمداد ، لذلك غالبًا ما تكون الدول النامية المالكة للموارد هدفًا للاستراتيجيات الدولية .

ثانيًا :- المقومات البشرية

لابد من التوضيح بأن دراسة المقومات البشرية لا تعتمد على فكرة دراسة الأرقام وتحليلها للخروج بأرقام لها صفة العالمية ، ولكنها تعني في الحقيقة أن كل دولة لها أرقمها الخاصة التي معها قد تكتسب قوتها أو قد تكون وبالًا عليها ؛فلا يوجد رقم مثالي لعدد السكان ولا لكمية الموارد بقدر ما هو عدد متوازن بين السكان والموارد ، فالأرقام متغيرة ولن تفيد دراستها على المستوى العالمي في شيء إلا عند مقارنة الجوار الجغرافي لأنه يمثل الخطر المباشر على الدولة .

يعتبر السكان أهم المقومات البشرية التي تؤثر في بقاء وقوة الوحدة السياسية لأنهم في حالة تغير وحركة ، تغير من خلال الخصائص المتعلقة بهم وحركة من خلال الهجرة الوافدة أو الخارجة وما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية تؤثر في بعض الحالات في خصائص السكان ، بالإضافة إلى الزيادة الطبيعية من خلال المواليد والوفيات وما يترتب عليها من زيادة في أعداد السكان .

١- حجم السكان

اعتبر البعض أن الحجم السكاني الكبير معيارًا لقوة الدولة خاصة في وقت الحروب واستعانوا في تأكيد ذلك بنتائج بعض الحروب مثل انتصارات نابليون في أوروبا في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ؛ فالبعض أرجع أسباب انتصاراته إلى التفوق في حجم السكان حيث بلغ سكان فرنسا في ذلك الوقت ما يقارب ٢٤ مليون نسمة ، وإلى نفس السبب تم إرجاع التفوق الألماني في فترة ما بين

الحربين العالميتين حيث وصل عدد سكانها عام ١٩٣٠ إلى ٦٥ مليون نسمة في حين كان سكان فرنسا في ذات الوقت نحو ٤٣ مليون نسمة .

كما أن الحجم السكاني على جانب كبير من الأهمية من أجل توفير الأيدي العاملة اللازمة لاستغلال موارد الأرض وتعميرها والعمل في المصانع والأراضي الزراعية ،إلا أن الأمر لا يأخذ على نحو مطلق فالحجم السكاني لابد وأن يكون متناسبًا مع مساحة الدولة ومواردها حتى يتحقق التوازن ولا يشكل ذلك ضغطًا على موردها ، ولا يكون الحجم السكاني صغير بصورة لا تسمح معها بتوفير الأيدي العاملة لتشغيل المصانع واستغلال الموارد ، ولكن الدول قد تعوض ذلك عن طريق السماح بالهجرة الوافدة إليها ، ولابد من التأكيد على أن الحجم السكاني المتوازن مع الأرض هو عامل هام للحفاظ على البيئة والإدارة المستدامة دون استنفاذ للموارد أو الضغط علي الخدمات .

يؤثر كذلك الحجم السكاني على العلاقات الدولية خاصة العلاقة بين الدولة وجيرانها ؛ فالدولة ذات الحجم السكاني الصغير تكون عرضة لأطماع دول الجوار وإذا كانت ذات حجم سكاني كبير فحجم السكان كان دافع لتوسع دول أوروبا على حساب جيرانها في القارة الأوروبية ، أو خارجها في مستعمرات العالم الجديد .

لكنه لا بد من التنبه إلى أن العبرة ليست بالحجم السكاني الكبير أكثر منها بخصائص السكان ، فماذا يعنى الحجم السكاني الكبير إذا كان السكان غير

متجانسون ومتنافرون في خصائصهم فكلما كان هناك تجانس بين السكان وتلاحم كلما زاد ذلك من قوة الدولة ودعم وحدتها وبقاؤها .

٣- الهجرات الدولية وآثارها

تؤثر الهجرات على المدى البعيد على المناطق التي تم النزوح منها أو تلك التي تم الوفود إليها ، وتتمثل الهجرات الداخلية " في الانتقال بين مناطق الدولة لأسباب مختلفة أهمها وأوضحها الأسباب الاقتصادية للبحث عن عمل أو لتحسين مستوى المعيشة " أما الهجرات الخارجية أو الدولية "فتتمثل في الحركة بين الوحدات السياسية " والحقيقة أن هذه الحركة تراجعت نسبيًا وتم تقنينها في العصر الحديث حيث أصبح لها قواعد منظمة إلا في بعض الحالات التي يتم فيها التسلل عبر الحدود أو المياه الإقليمية من خلال ما يعرف بالهجرة غير الشرعية ويواجه هؤلاء المهاجرون مصيرًا مجهولًا قد يكون أسوأ مما تركوه ، والحقيقة أن الفئة المستهدفة اليوم والتي تلقي قبولًا في هجراتها هي فئة الكفاءات العلمية خاصة المبتكرين منهم حيث يتم توفير ما يحتاجونه للاستفادة منهم بينما تخسر بلدانهم هذه الكفاءات لضعف البنى التحتية التي تخدم البحث العلمي أو وضع القيود والقوانين الروتينية التي تحبط من عزيمة هؤلاء العلماء دون توفير الجو المناسب للبحث العلمي .

وقد بدأت الهجرات مع بداية الإنسان الذي أخذ في الانتقال من مكان إلى مكان وكل مجموعة بشرية تزيح المجموعة السابقة لها وبهذا تم تعمير الأرض ، لكن

لم تكن الهجرة هدفًا في أي وقت من الأوقات للبشرية إنما هي نتيجة لعدة أسباب من أهمها :- (هجرات لأسباب دينية متعلقة بالدعوة والتبشير – أو قد تكون الهجرة متعلقة بالاضطهاد العرقي أو بسبب الحروب أو الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والبراكين والأوبئة وقد تكون نتيجة لأسباب اقتصادية) .

وتعتبر أكبر الهجرات الدولية هجرة الأوربيون إلى العالم الجديد بعد الكشوف الجغرافية ، ويقدر عدد المهاجرين الأوروبيون إلى العالم الجديد بنحو ٦٥ مليون نسمة هاجر معظمهم في القرن التاسع عشر ، وقد بدأ هذه الهجرة البرتغال ثم تلاهم الإسبان وتبعهم الهولنديين والإنجليز والفرنسيين ، وهجرات الصينيين الاقتصادية لمعظم دول جنوب شرق آسيا حتى أنهم يشكلون نسبة ٤٠٪ من سكان ماليزيا و٩٥٪ من سكان سنغافورة و٥٪ من سكان إندونيسيا و١٥٪ من سكان تايلاند ويتمثل الخطر الصيني في تلك الجهات بسيطرتهم على الاقتصاد والتجارة في البلدان التي سيطروا عليها ، وأيضًا هجرات اليهود إلى أرض فلسطين وما زاد من هذه الهجرات قرار التقسيم البريطاني لفلسطين في ١٩٤٧م وما نتج عنه من حرمان أصحاب الأرض من حقوقهم .

٣- الهجرات القسرية

الهجرة القسرية أو الإجبارية ويقصد بها دفع السكان للخروج إجبارًا إلى أرض أخرى غير أراضيهم ، ومن أمثلة هذا النوع من الهجرة :- تهجير ملايين الأفارقة إلى العالم الجديد ممن هم كانوا في سن العمل والشباب ، وما تعرضوا له في طريقهم

إلى العالم الجديد حيث تعرض بعضهم للموت ، وقد تم تهجيرهم للعمل في أعمال السخرة والأعمال الشاقة التي تصعب على الأوروبيين وقد عانوا من مشكلات التفرقة العنصرية حتى وقت ليس بالبعيد ، ومن أمثلة التهجير القسري أيضًا تهجير الشيشانيون من موطنهم في القوقاز إلى أراضي سيبيريا في عام ١٩٤٤م في عهد جوزيف ستالين وقد لقى الكثير من الأطفال والعجائز حتفهم في الطريق من شدة البرد والجوع ، وقد تعرضت شعوب أخرى للتهجير بسبب السوفيت مثل الأنجوش واللاتفيين .

ويدخل كذلك في نطاق التهجير القسري عمليات التبادل السكاني فبعد حروب البلقان وهزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى تم ترحيل ٣٠٠ ألف تركي بين عامي ١٩٢٢- ١٩٢٣ إلى تركيا في مقابل أن رحلت تركيا ١,٢٠٠,٠٠٠ يوناني إلى اليونان ، كما تمت عمليات مماثلة من ترحيل للأتراك من الاتحاد اليوغسلافي السابق وبلغاريا ورومانيا ، وحدث أيضا تبادل سكاني في شبه القارة الهندية على أساس ديني بعد تقسيمها لدولتين الهند وباكستان في عام ١٩٤٧وقد قدر عدد المهجرين في الاتجاهين بنحو ١٧ مليون نسمة .

٤-الأقليات السكانية

تعني الأقلية السكانية وجود مجموعة سكانية بين سكان الوحدة السياسية تختلف في خصائصها عن باقي سكان الوحدة السياسية والذين يمثلون في هذه الحالة الأغلبية ، وقد تكون الخصائص المختلفون بها عنهم دينية أو عرقية أو لغوية .

وجود الأقليات في الدول له العديد من الأسباب التي يمكن إيجازها على النحو التالي :-

- قدوم هجرة حديثة إلى المكان أكثر قوة وعددًا بحيث عملت على إزاحة السكان الأصليين وإجبارهم على العيش في مناطق جغرافية معزولة ومن أمثلة ذلك ما حدث لبعض الشعوب الأصلية كالهنود الحمر في الولايات المتحدة وقبائل الإسكيمو في كندا وأيضًا سكان جنوب أفريقيا .
- تراكم تيارات الهجرة الوافدة من جهة ما حتى يشكل في نهاية الأمر أقلية في البلد المستضيف مثل الأقليات الصينية التي تعاقبت على منطقة جنوب شرق آسيا .
- نشأة الدول الحديثة ومع ترسيم الحدود السياسية تم ضم مناطق ذات سكان لديهم سمات مختلفة عن باقي السكان أو عن غالبية السكان للدولة التي ضموا إليها ، وظهر هذا الأمر جليًا خاصة في قارة أوروبا بعد الحربين العالميتين .

بعد الإشارة إلى أهم الأسباب التي قد تكون سببًا في ظهور الأقليات نستعرض الآن تأثير الأقلية على الدولة الموجودة بها :-

- التوزيع الجغرافي : يرتبط تأثير الأقلية بتوزيعها الجغرافي من حيث التركز والانتشار فعندما يكون سكان الأقلية متركزين جغرافيًا في منطقة واحدة أو في رقعة أرضية واحدة كلما زاد ذلك من انعزال الأقلية وبالتالي قد يؤدي ذلك الأمر إلى ظهور دعوات الانفصال عن الدولة والاستقلال كما أن عامل

العزلة يؤدي إلى زيادة تمسك الأقلية بثقافتها الخاصة ، ولكن تقل احتمالات الانفصال وتصبح الأقلية أكثر اندماجًا في المجتمع كلما كانت مبعثرة جغرافيًا ومنتشرة ، ومن أمثلة الأقليات المركزة جغرافيًا الباسك فوق جبال البرانس (الباسك مصطلح يطلق على سكان إقليم يمتد من جبال البيرينييه الغربية أو البرانس بين فرنسا وإسبانيا ومساحته حوالي ٢٠ ألف كم٢ والباسك مقسمون بين فرنسا وإسبانيا ويتحدثون لغة خاصة بهم).

- الوضع الخارجي : يرتبط تأثير الأقلية أيضًا بوضعها الخارجي من حيث أنها تنتمي في الأساس إلى وطن أم مجاور لها ففي هذه الحالة تسعى الأقلية للانضمام إلى الوطن الأم ، أو أن يكون الوطن الأم في مركز قوة في النظام الدولي فيوفر الحماية للأقلية بل قد يصبح للأقلية وضع أفضل من بقية السكان الممثلون للأغلبية ، فقد تعرض سكان جنوب أفريقيا الحقيقيون إلى التمييز العنصري وسلبهم حقوقهم على يد المستوطنون البيض الذين كانوا في الحقيقة يمثلون أقلية لكن كانت أكثر قوة للتفوق الاقتصادي والعسكري ، وهنا ننتقل إلى نقطة هامة وهي أن الأقلية لا تكون في الغالب هي العنصر الضعيف لأنه قد حدث في التاريخ نماذج تعرضت فيها الأغلبية للاضطهاد والتمييز وتحولت إلى أقلية ليس من حيث العدد إنما من حيث التأثير ، وكما سبق وضربنا مثال لذلك بجنوب أفريقيا أيضًا حدث ذات الشيء في معظم الدول الأفريقية والآسيوية واللاتينية التي تعرضت للاستعمار إلا أن الأقلية المستعمرة كانت في مركز قوة لأنها كانت أكثر تقدم ومقدرة ، أو مثل أقليات

اليهود المهاجرة إلى الأراضي العربية حيث كانت مدعومة من الخارج بشكل كبير وتمثل هذا في الدعم البريطاني .

- موضع الأقلية في الاستعمار الجديد : مع انتهاء الاستعمار بوجهة المعتاد وتحوله لوجه جديد يحمل في ثناياه سلاح الاقتصاد الذي يضمن احتلالًا مقنعًا وتدخلًا فيما وراء الستار فقد أصبح المستعمرون الجدد يتدخلون بطرق غير مباشرة في أحوال الدول الداخلية سواء بالطرق الاقتصادية أو بإثارة الفتن الداخلية وتعد الأقليات على جانب كبير من الأهمية في ذلك المجال من حيث وضعها في الدولة واستخدامها في النطاق الذي يحقق المصلحة سواء بغض الطرف عما تتعرض له بعض الأقليات حتى وإن كانت تمارس بحقها جرائم ضد الإنسانية إذا كانت المصلحة تقتضي ذلك ، أو أخذ جانب الأقلية والدفاع عن حقوقها –التي قد تكون لا تمس إطلاقًا– وإثارة نزاعات الانفصال ، فالأمر مرتبط بتوجه بوصلة المصلحة .

٥–خصائص السكان

تجانس السكان عامل قوة أساسي يضمن للدولة استمرارها وتقدمها وعلى العكس من ذلك وجود أقليات متنوعة والأمر الذي يتدرج بحسب خصائص الأقلية الجغرافية وأيضًا علاقاتها الخارجية ، وفيما يلي عرض لأهم الخصائص التي قد تميز مجموعة من السكان باعتبار أنهم أقلية .

أ- اللغة : تعتبر اللغة عامل مساعد على اندماج السكان وتوحدهم وعلى العكس من ذلك فإن وجود أكثر من لغة في الدولة يؤدي إلى التفرقة بين السكان والتمييز وعدم الترابط وضعف التواصل الاجتماعي ، ويظهر هذا العامل بشكل كبير في دولة مثل الهند التي يوجد فيها العديد من اللغات التي تنتمي إلى مجموعتين لغويتين رئيسيتين هما الهندو آرية والدرافيدية بالإضافة إلى لغات تنتمي للمجموعة الصينية التبتية والمجموعة الاسترو آسيوية ، هذا إلى جانب اللغة الإنجليزية التي اعتبرت لغة رسمية في القانون الهندي ، ويوجد أيضًا لغات أخرى يتحدثها مجموعة قليلة من السكان ، ويصل عدد اللغات الرسمية في الهند إلى ٢١ لغة ، ومن الأمثلة على الأقليات اللغوية مقاطعة كيبيك في كندا حيث تتحدث الفرنسية وظهرت فيها دعوات للانفصال عن كندا وهي أكبر المقاطعات الكندية وتقع في شرق كندا .

ب-الدين : بعث الله سبحانه وتعالي الرسل لإرشاد الناس وهديهم إلى طريق الخير، وكان الدين مقومًا سليمًا للسلوك الإنساني ومهذبًا للنفوس لكن اتخذ بعض البشر من الاختلاف في الدين سببًا من أسباب الحرب والظلم ، وقد ثارت في العالم العديد من النزاعات والحروب التي كان مصدرها الاختلاف الديني مثل ما حدث من صراع في إيرلندا بين البروتستانت (المؤيدون للانضمام إلى التاج البريطاني) والكاثوليك (المؤيدين لوحدة الجزيرة وقيام إيرلندا الحرة) ، كما أنه قد تعرض مسلمي البوسنة والهرسك إلى التطهير العرقي والقتل والإبادة الجماعية والتشريد من قبل الصرب و الكروات على

خلفية الاستقلال من الاتحاد اليوغسلافي الذي كانت مركزه صربيا ، وبصفة عامة يمكن القول أن النزاعات الدينية لا تقوم فقط بين الأديان المختلفة بل بين أصحاب الدين الواحد الذين قد يتشعبوا إلى طوائف .

ت- السلالة أو العرق : إن الصورة النمطية للتمييز بين الناس على أساس السلالة التي ينتمون إليها هو التفريق بين البشر على أساس اللون الأبيض والأسود ، والحقيقة أنه يوجد في العالم ثلاث سلالات رئيسية (مغول – قوقاز – زنوج) يختلفون فيما بينهم من حيث الصفات الجسدية ، وبداخل هذه السلالات الثلاث توجد مجموعات سلالية متفرعة ، ومن أبرز نماذج التفريق على أساس السلالة هي التمييز العنصري ضد السود في الولايات المتحدة الأمريكية وفي جنوب أفريقيا ، وما عانى منه الأفارقة من ظلم واضطهاد .

ونجد أن فكرة التمييز العرقي دعم من ظهورها عوامل أخرى غير الصفات الجسدية متمثلة في الخصائص الحضارية التي تجعل مجموعة من الناس يعتقدون أنهم يتميزون عن غيرهم أو أنهم أفضل من غيرهم كما زعم الألمان بتفوق جنسهم (الجنس الآري) وكان ذلك دافع في توسعاتهم خاصة في فترة ما بين الحربين لإخضاع دول أوروبا ، وكذلك زعم اليهود أنهم شعب الله المختار وأن باقي الشعوب ملعونون ومغضوب عليهم ، والحقيقة أنه هناك كثير من النماذج التي دفعت إلى وجود نزاعات وصراعات وتوتر داخل الدول ؛ فالأمر لم يعد يتوقف على تفوق شعوب على شعوب أخرى أو عرق

دون غيره بل أصبح الأمر يتخطاه في بعض الدول والمجتمعات إلى نزاعات بين عائلات وعصبيات وقبائل لأن كل منها يدعي لنفسه مكانه أعلى من غيره والغريب أن هذه الآفة موجودة في عالمنا الإسلامي الذي يدعو في مجمله إلى التسامح والمساواة ، ويقول سبحانه وتعالي "إن أكرمكم عند الله أتقاكم" ، ولاشك أن هذه المشكلات والنعرات التصادمية عاملًا سلبيًا يؤدي لضعف الدولة واستهلاك طاقتها في المشكلات الداخلية ويقلل من التلاحم الشعبي والشعور المشترك خاصة وإذا كانت هذه المشكلات مفتعلة تشكل نيران خامدة قد يستغلها المراقب للمشهد من بعيد في الوقت المناسب .

مما سبق يتضح أن السكان هم أساس بناء الدولة وهم مصدر قوتها وإذا لم يجمع هؤلاء السكان ضمير وطني مشترك ونظروا إلى مصالح ضيقة ضعفت دولتهم وتراجعت.

٦-الموارد الاقتصادية

ترتبط الموارد الاقتصادية (الاقتصاد) بتوفر الموارد الطبيعية وأيضًا القوى البشرية التي يمثلها العمالة والقوة الشرائية إلى جانب توفر الموارد المادية ممثلة في المنشآت والموانئ والطرق والمواصلات ، والتي تستلزم جميعها توفر رأس المال الكافي إلى جانب التخطيط القومي الاقتصادي الجيد بعيد المدى قوي المفعول ، ولكي ينجح الاقتصاد في تحقيق وظيفته والنهوض بالدولة لابد وأن يتسم بصفتين أساسيتين وهما التنوع والتوازن .

ويقصد بالتنوع عدم الاعتماد على نشاط واحد كالنشاط الزراعي أو الصناعي أو سلعة معينه يتم تصنيعها أو غير ذلك مما يربط الدولة بمجال واحد لأن ذلك يعرضها لهزات الأسواق ، والتوازن ويقصد به أن يكون هناك توازن بين النشاط الاقتصادي وعدد السكان ممن هم في سن العمل حتى لا تكون هناك بطالة وما يرتبط بها من تأثيرات سلبية على الدولة خاصة بالنسبة للشباب الذي قد يكون صيدًا لاختراق الدول ، وأيضًا أن يتوازن الاقتصاد مع المستوى القومي والعالمي بأن تحقق الدولة تفوقًا على المستوى القومي وكذلك على المستوى العالمي يضمن بقاؤها ضمن خارطة العالم الاقتصادية .

والحقيقة أن دول العالم ليست على ذات المستوى الاقتصادي ويبدو على العالم ثنائية اقتصادية واضحة حيث الدول المتقدمة اقتصاديا والدول المتخلفة ؛ فالدول المتقدمة هي التي تمتلك الموارد وتمتلك إدارتها أيضًا أو لا تمتلك الموارد

لكن تمتلك إدارتها خارجها ، والدول المتخلفة هي التي تمتلك الموارد ولا تمتلك إدارتها.

والخلاصة أننا اليوم نجد أنفسنا أمام حقيقة مفادها أن الموارد الاقتصادية من أهم مقومات قوة الدولة لأنها أصبحت مرتبطة في بعض جوانبها بالاستعمار الجديد وبوجهه الاقتصادي وهذا ما سيتم توضيحه في أجزاء لاحقة من الكتاب .

استعن بملحق الخرائط في نهاية الكتاب

نشاط (١) باستخدام الألوان والرموز حدد على الخريطة ما يلي :-

	دول حبيسة
	دول مزدوجة الحبس
	دول حبيسة محاطة بالكامل بدولة أخرى
	دول ذات واجهتين بحريتين
	دول ذات واجهات بحرية متعددة
	دول مطلة على نقاط اختناق
	دول ذات واجهات بحرية محدودة الأهمية
	دول عملاقة المساحة

نشاط (٢) باستخدام الألوان والرموز حدد على الخريطة ما يلي :-

	دول ذات شكل مندمج
	دول ذات شكل طولي
	دول النمط البحري من الشكل المجزأ
	دول النمط البري من الشكل المجزأ
	دول النمط البري البحري من الشكل المجزأ
	دول ذات شكل متداخل
	دول ذات شكل غير منتظم نتيجة وجود نتوء

نشاط (٣) حدد على الخريطة الأتي :

١- الاتحاد اليوغسلافي السابق

٢- الاتحاد السوفيتي السابق

الفصل الثالث

النظريات الجيوبوليتيكية

يتناول الفصل الموضوعات الآتية :

- تطور الفكر الجيوبوليتيكي
- أسباب ظهور النظريات الجيوبوليتيكية
- النظريات الجيوبوليتيكية ذات السياق التقليدي
- النظريات الجيوبوليتيكية ذات السياق الحديث
- الفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا

مقدمة

الجيوبوليتيكا إطار فكري منبثق عن الجغرافيا السياسية وليس بديلًا أو مرادفًا لها إنما هي مكمل لها تبدأ من حيث تنتهي ، وهي كإطار فكري تعكس مرحلة من مراحل تطور الفكر البشري و تلخص أحداثًا تاريخية مهدت الطريق لظهورها وتطورها ، والحقيقة أن الجيوبوليتيكا لم يعبر عنها بهذا الوضوح من قبل بشكل مباشر لأنها كانت شأنها شأن كل الأفكار في مراحلها الأولى واجهت النقد نتيجة سوء الفهم أو سوء التطبيق أو حصر الأفكار الجيوبوليتيكية وتحجيمها في إطار معين ، ولكي ندرك الصورة كاملة توجب الأمر ترتيب أفكارنا حول ما وصل إلينا من معرفة حول حقيقة الجيوبوليتيكا ونظرياتها .

إن الأفكار الجيوبوليتيكية ليست حديثة العهد وليست كما يعتقد البعض أنها لصيقة بالنازية الألمانية فهذه الأفكار قديمة قدم الإنسان ذاته وليست وليدة العصر ، ولكنها شهدت تطورًا كبيرًا على المستوى الفكري والتطبيقي ، وإن ظلت محافظة على أهدافها والتي قوامها الحفاظ على قومية وسيادة الوحدة السياسية ، فقد كانت هذه الأفكار خلال العصور القديمة مرتبطة بالوسط الجغرافي المحيط واعتمدت على فكرة التباين المناخي والتضاريسي من أجل تمييز أقاليم بعينها عن أخرى أو قصر السيادة الأرضية عليها ، ولكن ما لبثت أن تطورت هذه الأفكار مع بزوغ فجر الحضارة العربية الإسلامية وفي ظل فتوحات واسعة دفعت العرب لتأمين أطراف إمبراطوريتهم ارتكازًا على براعتهم في الرحلات ووصف البلدان والأقاليم .

وتطور الفكر الجيوبوليتيكي وأصبح له وجه مكتمل الملامح مع بدايات القرن التاسع عشر تحت رعاية المدرسة الجغرافية الألمانية التي وجد علماؤها من الجغرافيين والسياسيين أنفسهم أمام مسئولية إعادة أمجاد القومية الألمانية المهزومة فشرعوا في وضع الدراسات التي كانت تدور حول فكرة المجال الحيوي الذي يعطي الدولة الحق في التوسع على حساب جيرانها لتتمكن من السيادة والبقاء ، وهذه الدراسات لم تكن سوى إطارًا نظريًا وجدت ضالتها في النازية الألمانية التي شرعت في تطبيقها ، ونتيجة لارتباط الأفكار الجيوبوليتيكية بالنازية الألمانية فإنها اكتسبت سمعة سيئة أبعدتها بشكل صوري عن دوائر الفكر الجغرافي ولكنها ظلت كامنة بقوة داخل التخصص الجغرافي ؛ فالجيوبوليتيكا تطور فكري منبثق عن الجغرافيا السياسية قادر على تقديم الكثير للمعرفة الإنسانية ، وإذا ما طبق بصورة صحيحة وعلى منهج متعقل فإنها تعد بمثابة التطبيق للجغرافيا السياسية وذلك هو الشاهد لما يحدث اليوم من إحياء للأفكار الجيوبوليتيكيه .

أولًا :- تطور الفكر الجيوبوليتيكي

- الفكر الجيوبوليتيكي القديم

ترجع الجذور التاريخية للأفكار الجيوبوليتيكية إلى الحضارات القديمة ، وقد ارتبطت في معظمها بالظروف الجغرافية المحيطة ، فقد ورد في أفكار الفلاسفة الإغريق ما يشير إلى وجود فكر جيوبوليتيكي ، ومن ذلك ما ذكره أرسطو في كتاب السياسة أن موقع اليونان في الإقليم المناخي المعتدل قد مكن الإغريق من بلوغ

السيادة العالمية ، كما أن استرابو أشار إلى أن أوروبا مركز القوى العالمية وهي الأكثر ملائمة للنمو والازدهار البشري ، كما أن مونتيسكيه ربط بين شعوب المناطق الباردة والشجاعة ، كما ربط المناطق الحارة بالعبودية والخمول في حين رأى أن أقاليم الجبال تشجع على الحرية والاستقلال .

وبهذا يتضح لنا أن الجيوبوليتيكا بدأت في تطورها مع بدء الجغرافيا السياسية ذاتها لكن الجغرافيا السياسية أكثر شمولًا ، ولتوضيح الفرق بين الأفكار التي ارتبطت بالجغرافيا السياسية أو تلك التي ارتبطت بالجيوبوليتيكا يمكننا القول أن الجغرافيا السياسية خلال تطور أفكارها في المرحلة القديمة ركزت على دور العوامل الجغرافية الطبيعية في توجيه السلوك السياسي للإنسان ، بينما إذا أُخذت هذه الأفكار في سياق تطور الجيوبوليتيكا فإن هذه الأفكار إطارًا لقصر السيادة على جهات معينة من الأرض والتفوق لشعوب بعينها بمعنى إعلاء القيم القومية ذاتية النظرة .

وقد أخذ الفكر الجيوبوليتيكي شكل جديد مع الحضارة العربية الإسلامية وفي ظل الفتوحات الإسلامية خارج الجزيرة العربية وفي القارات الثلاث حيث أنه خلال قرن واحد من الزمان تم إنشاء إمبراطورية لا يقارن بها في اتساعها إلا الإمبراطورية البريطانية في أواخر الحرب العالمية الأولى ، وبذلك بلغ العرب تخوم الشرق والغرب وما إن أشرق القرن الثامن الميلادي حتى كان للعرب ملك فسيح الرقعة ضمن إطار إمبراطورية حدودها تخوم الهند في الشرق والمحيط الأطلنطي غربًا ، وجبال القوقاز في الشمال والصحاري الأفريقية والمحيط الهندي جنوبًا ، وأدى ذلك التوسع إلى

زيادة الحاجة إلى المعلومات عند أطراف هذه الإمبراطورية ، لأنه إلى جانب الكتلة العظيمة من الشعوب التي دانت للعرب بالسيادة واعتنقت الدين الحنيف ظلت هناك رواسب عرقية ودينية مما جعل العرب يستشعرون منذ وقت باكر ضرورة التعرف على أوضاع هذه الدول التي حكموها ، وقد برع العرب خلال العصور الوسطى في الجغرافية الوصفية ، فقد اهتموا بدراسة المدن بصورة تفصيلية حيث أن التركيز على مؤلفات الجغرافيا العامة عند المسلمين انتهى عصره تقريبًا في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين وحل محلها نمط من الكتابة عن الأوصاف الجغرافية .

وبذلك نجد تطورًا من نوع آخر في الفكر الجيوبوليتيكي ينتقل من فكرة قصر التفوق والسيادة إلى فكرة أخرى وهي التأمين والحماية بالاستعداد ورسم الاستراتيجيات والذي دفع إلى ذلك هو طبيعة هذه الإمبراطورية التي توسعت بفضل الفتوحات الإسلامية من مركزها في شبه الجزيرة العربية بهدف نشر الدين الإسلامي وأيضًا دحر الأعداء والسيطرة على أراضيهم وتوسيع دولتهم حتى بلغت ما بلغته في التمدد والاتساع لكن هذا التوسع لم يحقق الحماية بشكل كامل فمعظم المناطق التي وصلت إليها الفتوحات كانت مختلفة عن العرب لكنها دانت بالإسلام وجمع الإسلام بين هذه الشعوب المتنافرة لكن ظل هناك من احتفظوا بدياناتهم وتقاليدهم وحضارتهم الأمر الذي شكل خطر يهدد استقرار هذه الإمبراطورية الواسعة ، وقد استتبع ذلك نهجًا مختلفًا فنشطت الجغرافيا الوصفية التي تصور طبيعة البلاد وما يوجد فيها وشعوبها والعادات والتقاليد وكافة أوجه الحياة بصورة تمكن من معرفة كل ما يتعلق بهذه الشعوب وطبائعها لتحديد مكمن الخطر والتخطيط لمواجهته.

▪ الفكر الجيوبوليتيكي الحديث

دخلت الجغرافيا منذ مطلع القرن التاسع عشر في مرحلة جديدة من تاريخها وهي المرحلة التي أطلق عليها هارتشهورن اسم الجغرافية الكلاسيكية ومثلت هذه المرحلة بداية الجغرافيا بمفهومها العلمي الجديد الذي اعتمد على التحليل والربط والتعليل ، وقد تحقق هذا بصورة خاصة على يد العالميين "الكسندر فون همبولت" و "كارل ريتر" اللذان بدأت الجغرافيا الحديثة على يديهما ، فبينما اهتم ريتر بدراسة الأقاليم "أي الجغرافيا الإقليمية " اهتم همبولت بالجغرافيا الأصولية ونظر إلى العالم ككل خاصة في دراسته للأنماط المناخية والنباتية ، وقد استخدم كلاهما مبدأ السببية في دراساته الجغرافية والذي يعد أهم ملامح الفترة الكلاسيكية وقد انتهى بهما المطاف إلى مبدأين هما الارتباط البيئي "Ecology" ويدرس العلاقة بين الإنسان وبيئته ، والمقارنة الإقليمية وتدرس العلاقة بين الأقاليم المختلفة بهدف الوصول إلى القوانين التي تحكم الظاهرات المختلفة ، وعلى الرغم من أهمية هذه الفترة في تاريخ الفكر الجغرافي إلا أن ريتر أو همبولت لم يتركا هيكلًا واضحًا لموضوع الجغرافيا الأمر الذي أدى لحدوث أزمة في الفكر الجغرافي وفلسفته .

وقد عمل الفكر الجيوبوليتيكي الحديث أو الجيوبوليتيكا الحديثة على نظم الأفكار في قوالب نظرية ، فقبل ظهور الفكر الجغرافي الحديث وقبل ظهور النظريات الجيوبوليتيكية بشكلها الواضح كان العالم يسير في إطار من التغير والإحلال المستمر ، حيث أنه ما تلبث أن تظهر قوة عالمية ويبدأ الناس في تحليل أسباب قوتها إلى أن تدحر ويتلاشى دورها ويحل محلها قوة أخرى فيبدأ من جديد في دراسة أسباب

ضعفها وهزيمتها ،ولكن بصفة عامة لم تكن النظرية الحاكمة لهذه الحالة من التغير تامة الوضوح.

فالعالم الإسلامي الذي كان يمتد غربًا إلى إسبانيا وغرب أفريقيا ، وشرقًا إلى الهند وتركستان ، وجنوبًا حتى موريتانيا وسواحل أفريقيا الشرقية أمتلك القوة والسيادة في فترة من التاريخ وتمثلت أهم عناصر قوتها في الامتداد القاري والعمق الاستراتيجي نتيجة اتصال اليابس ، لكن تحولت بعد الكشوف البحرية للأوروبيين خاصة الإسبان والبرتغاليين لتصبح في الهامش الغربي لأوروبا ممثلًا في البرتغال وإسبانيا وهولندا وفرنسا وبريطانيا ؛فبذلك تراجعت قيمة الموقع العربي وحل محلها الموقع الأوروبي أي تراجعت قيمة طرق التجارة البرية في مقابل تعاظم أهمية الطرق البحرية .

واعتمادًا على مبدأي السببية والمقارنة اتخذت الجيوبوليتيكا في العصر الحديث ملامحها محاولة نسق الأفكار في إطار نظري قائم على الأسباب والمقارنات للوصول إلى هدف قومي معين قد يضيق وقد يتسع .

ثانيًا :- أسباب ظهور النظريات الجيوبوليتيكية

تطور الجغرافيا السياسية عامة والأفكار الجيوبوليتيكية خاصة جاء نتيجة الأحداث الكبرى التي شهدها العالم وأدت لنشوء الحربين العالميتين الأولى والثانية ، إلى جانب التغيرات والتطورات الكبرى الاقتصادية والاجتماعية ، ويمكن تحديد دور هذه الأحداث في نظم النظريات الجيوبوليتيكية من خلال ثلاث محاور :-

أ- المنهج العلمي أو التفكير العلمي : والذي يرى أن الأحداث المتعلقة بالحياة البشرية تحكمها القوانين أو النظريات سواء كانت تم الوصول إليها وصياغتها أو كانت غير مكتشفة بعد ، واستنادًا على ذلك فإن علاقة الإنسان بالمكان الذي يعيش فيه من حيث خصائص هذا المكان أيضًا تخضع لقواعد ، وساعد على ظهور هذا المحور فكرة أو نظرية الانتخاب الطبيعي لدارون ، والتي تعني ببساطة "إقصاء الضعفاء من قبل الأقوياء".

ب- التقدم أو التطور التكنولوجي والتقني : حيث التقدم في وسائل النقل والمواصلات(فقد ظهرت السكك الحديدية والسيارات وأجهزة الراديو و الطائرات) ،كل هذا كان له دوره في الشعور بقلة المسافات أو أن المسافات الأرضية بدأت تقصر .

ج- فكرة القومية : حيث بدأت الدول القديمة بالتحول إلى القومية التي بدأت ترسيخها عن طريق تراث الأجداد واللغة الوطنية والتاريخ المشترك ، وقد أدت هذه الظاهرة مع امتزاجها بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى اشتداد الشعور القومي وظهور القومية مع أواخر القرن التاسع عشر فظهرت

القومية مع عدم قبولها الانحصار في الأراضي الوطنية والدفاع عنها بل الامتداد لمناطق أخرى للتوسع فيها .

بناء على المحاور الثلاث السابقة أصبح هناك ثلاث تساؤلات:-

- لماذا لا يتم إخضاع العلاقة بين الإنسان ومساحة المكان للقوانين والنظريات ؟
- لماذا يكون التفكير فقط في المناطق المجاورة لما لا يتم توسيع المجال الإقليمي والعالمي وعدم الاكتفاء بالأهداف المحلية ؟
- لماذا لا تستخدم القومية كحافز للتوسع ؟

وفي الحقيقة فإن هذه المحاور قد ارتبطت بثلاث دول ثارت فيها الأفكار المتعلقة بالتخطيط السياسي المستقبلي ، وهي :

- **المملكة المتحدة :** التي استطاعت تكوين إمبراطورية لم يشهد العالم قبلها لها مثيل أطلق عليها " لا تغيب عنها الشمس" لشدة امتدادها في الأرض أيضًا جمعت هذه الإمبراطورية ثلث سكان العالم وخمس مساحة الأرض ، وأغلب الطرق البحرية ، ، وتمثل هدف التخطيط بالنسبة لها هو في كيفية المحافظة على إمبراطوريتها .

- **ألمانيا :** كان لها نمو سكاني كبير واقتصادي كذلك مما دفعها للبحث عن أرض جديدة ، وبعد التوحد القومي البسماركي (نسبة إلى أوتو إدوارد ليوبولد فون بسمارك رئيس وزراء مملكة بروسيا الذي لعب دورًا في توحيد ألمانيا في يناير ١٨٧١م) ارتفعت الروح القومية الألمانية التي بدأت بصياغة أهدافها نحو

التوسع الإقليمي ، وبذلك كان هدفها يتمثل في التوسع بأوروبا وأيضًا في العالم من أجل الحصول على مكان تحت الشمس حسب قول المستشار بولوف ، فقد كانت ألمانيا حتى الحرب العالمية الأولى ضمن النادي الاستعماري الدولي وكانت تعتبر الثالثة من حيث التوسع الاستعماري بعد الولايات المتحدة وفرنسا .

- **الولايات المتحدة :** مع نهاية القرن التاسع عشر كانت الولايات المتحدة هي القوة الاقتصادية الأولى في العالم ، وكانت سياستها تهدف لاستبدال الموضوعات المتعلقة بالحدود والدفاع عنها بالاقتصاد والايدلوجية ؛ فهي بذلك أرادت لعب دور عالمي من خلال الاقتصاد والايدلوجية .

ثالثًا :- النظريات الجيوبوليتيكية

دراسة النظريات الجيوبوليتيكية لا تعني أنه هناك قالب ثابت يمكن تطبيقه بل تعني جانبًا من تطور الفكر الجيوبوليتيكي، ولتوضيح ذلك يمكننا تقسيم النظريات الجيوبوليتيكية إلى نوعين بحسب السياق :

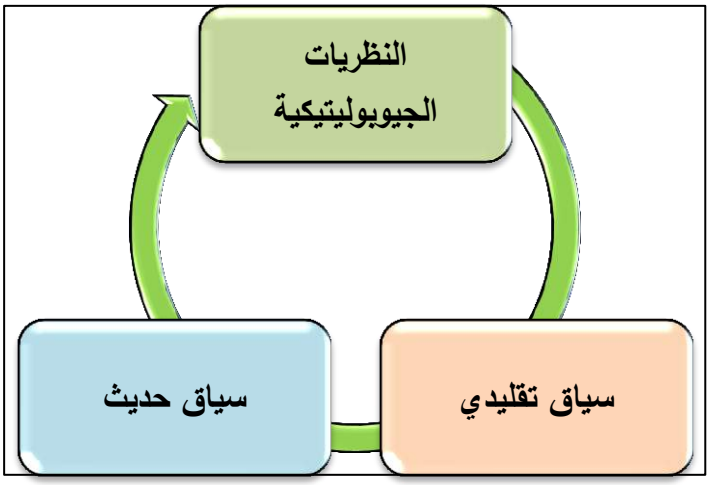

شكل يوضح النظريات الجيوبوليتيكية بحسب السياق

السياق التقليدي للنظريات الجيوبوليتيكية

يشمل النظريات الجيوبوليتيكية التي جاءت في نفس إطار الأفكار الجيوبوليتيكية القديمة التي تربط بين العلاقات الدولية والبيئة الطبيعية على أساس أن العالم ينتظم في أنماط من توزيعات اليابس والماء وبناء علي ذلك جاءت العديد من النظريات .

١- نظرية قلب الأرض Heart land " القوة البرية" ١٩٠٤م

ترجع هذه النظرية إلى هالفورد ماكيندر أستاذ الجغرافيا بجامعة لندن ، نظر ماكيندر إلى العالم القديم كقارة واحدة ضخمة ويتوسطها البحر المتوسط وأسماها "الجزيرة العالمية world island" وهي تضم ثلثي مساحة اليابس وهي مركز الثقل السكاني في العالم ، أما القارات الأخرى أستراليا والأمريكتين فلا تزيد مساحتها عن ثلث مساحة اليابس هي بمثابة أقمار صغيرة حول جزيرة العالم وتدور في فلكها ، و الكل (القارات) يقع في محيط واحد هو " المحيط العالمي world ocean " .

توضح الخريطة نظرية قلب الأرض(لاحظ تغير تحديد منطقة القلب في أعوام ١٩٠٤-١٩١٩م)

قسم ماكيندر العالم إلى ثلاثة أقاليم وعلى أساس العلاقة بين هذه الأقاليم تدور نظريته:

١-قلب الأرض أو المنطقة المركزية Heart Land:

هو عبارة عن الجزء الداخلي من أوراسيا ، وهذه المنطقة تمتد من شرق سيبيريا إلى نهر الفولجا غربًا ، ومن جبال الهيمالايا جنوبًا إلى القطب الشمالي شمالًا ، وهي عبارة عن فكرة طبيعية مركبة ؛ حيث ميز ماكيندر منطقة قلب الأرض وحددها من خلال الصفات التالية :-

- أنها منطقة تتميز بالسهول الواسعة التي تستطيع الخيالة والفرسان الحركة فيها بطلاقة .
- منطقة صرف داخلي تضيع أنهارها في قلب القارة في بحار داخلية أو تنتهي إلى المحيط المتجمد الشمالي .
- تمتاز بحصانة طبيعية تامة ضد الغزو البحري ؛ فنتيجة لوجود المحيط المتجمد شمالها أصبحت منطقة لا يمكن للأساطيل البحرية الساحلية أن تصمد فيها أو أن تبحر فيها ، وأيضا مساحتها الواسعة والفسيحة التي تبتعد بشكل كبير عن البحار والسواحل.

- الهارتلاند ممكن أن يهاجِم ولكنه لا يهاجَم لأنه أكثر ما ميز هذه المنطقة وفقًا لنظرية ماكيندر أنها يمكنها إرسال موجات الرعاة والفرسان إلى الأقاليم المجاورة لكن يستحيل على تلك الأقاليم أن تتعقبها داخل قلب الأرض لترد عليها ، وبالفعل يسجل التاريخ عشرات الموجات والغزوات التاريخية ابتداءً من الهون و الآفار حتى المغول والأتراك والتتار ، فجميعها خرجت من الهارتلاند تضرب في كل اتجاه دون رادع حقيقي يتعقبها في عقر دارها فبذلك يمثل الهارتلاند أعظم قلعة دفاعية في العالم ونموذج للدفاع بالعمق .

- ظلت قوة منطقة قلب الأرض محدودة عندما كانت تعتمد في اقتصادها فقط على الرعي لكن الأمر اختلف حين تحول اقتصادها إلى الزراعة والصناعة الحديثة مع استقرار السكان في الأرض وزيادة أعدادهم بالإضافة لسيطرة روسيا على مناطق الإمبراطورية المغولية السابقة وتقدم وسائل النقل بأن حل القطار محل الخيول وقد كان لذلك أثره الكبير في منطقة قلب الأرض عن أي منطقة أخرى بالعالم حيث أصبح القطار أداة توحيد هذا النطاق سياسيا واستراتيجيا .

وقد شكلت ضغوط الاتحاد السوفيتي السابق على دول بحر البلطيق وبولندا وشرق أوروبا والشرق الأوسط والصين الترجمة الحديثة للضغوط التي سبق أن مارسها رعاة الاستبس على جميع حواف الهارتلاند.

٢-الهلال الخارجي أو الجزري outer crescent :

هو عبارة عن نطاق ساحلي محيطي ضخم يغلف الجزيرة العالمية على شكل هلال متصل ، ويضم هذا الهلال بريطانيا – الأمريكتين – جنوب أفريقيا – أستراليا – اليابان ، و يتميز هذا النطاق بالملاحة البحرية على أوسع نطاق ومثل هيكل الاستعمار البحري في العصر الحديث .

٣- الهلال الداخلي inner crescent :

يضع ماكيندر بين قلب الأرض والهلال الخارجي نطاق ثالث يسميه الهلال الداخلي ، ويتميز النطاق بالطبيعة البرية جزئيًا والمحيطية جزئيًا ، و يمثل النطاق منطقة بينية وخير تسمية له ما قدم فيرجريف حيث دعاه "منطقة الارتطام أو الالتحام " وهي تسمية موفقه للغاية لأنها تعبر عن طبيعة النطاق كمنطقة تصادم وأرض للمعارك التي تنشأ بين قلب الأرض والسواحل .

ملخص النظرية

رأى ماكيندر أن:

- من يسيطر على شرق أوروبا يتحكم في قلب الأرض
- ومن يسيطر على قلب الأرض يتحكم في جزيرة العالم
- ومن يسيطر على جزيرة العالم يتحكم في كل العالم

وكان تفكير ماكيندر في قلب الأرض "خاصة وأنها منطقة سهلية ومع مد السكك الحديدية " نابع من خشية أن يتحقق تحالف روسي – ألماني يجمع القوة الاقتصادية الألمانية مع الموارد الطبيعية للإمبراطورية الروسية ، وقد يضع ذلك حد للهيمنة البريطانية لذلك لفت ماكيندر نظر بريطانيا للخروج من عزلتها وتعميق وجودها في أوروبا للحيلولة دون هذا التحالف ، وقد استجابة بريطانيا لتنبيهات ماكيندر حيث أنه بعد المحاضرة التي ألقاها ماكيندر في يناير ١٩٠٤ وأعلن فيها عن قلب الأرض حدث في أبريل من العام ذاته الوفاق الثلاثي بين المملكة المتحدة – فرنسا – روسيا.

و لم يكن مفهوم قلب الأرض واضحًا منذ البداية عند ماكيندر أو على الأقل تحديد الرقعة الجغرافية له فقد غير ماكيندر منطقة القلب في أعوام ١٩٠٤ – ١٩١٩ – ١٩٤٣ ، ويرجع ذلك إلى أن ماكيندر غير نظريته من الموقع والأراضي الممتدة السهلية ذات النقل الداخلي المتوفر أو السهل إلى المناطق التي تتوافر بها موارد بشرية تشمل السكان والعمران والموارد ، وذلك اعتمادًا على درجة تأثير الإنسان على الوسط الطبيعي المحيط به .

وقد تعرضت نظرية ماكيندر للنقد السلبي والإيجابي ، فهناك من قلل من أهمية منطقة القلب على أساس أنها منطقة محاطة بالهوامش مما يجعلها أكثر عرضة للضربات أو مجالًا للحروب خاصة في حالة الضربات الجوية ، وأيضًا استطاعت بريطانيا أن تصبح قوى عظمى ومكون لواحدة من أكبر الإمبراطوريات في التاريخ دون أن تسيطر على قلب الأرض على عكس الاتحاد السوفيتي الذي لم يستطع السيطرة على جزيرة العالم

بالرغم من سيطرته على قلب الأرض، وهناك من رأى بأهمية هذه النظرية ويستعين في ذلك بأن ألمانيا لم تستطع التقدم في أراضي السلاف حيث أنها هزمت بسبب العمق الاستراتيجي الروسي نتيجة المساحة الممتدة وذلك خلال الحرب العالمية الثانية .

وبهذا نجد أن نظرية ماكيندر كانت ذات أهمية في وقتها وخاصة الوقت الذي وضعت فيه ولم تكن الأسلحة ووسائل الحرب قد تطورت بالشكل الذي نشهده اليوم فلم يعد هناك مكان أمن أو بمنأى عن أن تطاله الحرب مما أضعف معه عامل العمق الاستراتيجي .

٢- نظرية المجال الحيوي " النظرية العضوية"

المقصود من هذه النظرية " المجال الحيوي" هو اعتبار الدولة كائن حي تنطبق عليه قوانين العضوية المتعلقة بالنمو ، وتحسب هذه النظرية على المدرسة الألمانية ، و قد يقول البعض أن فكرة العضوية قد سبقت الألمان بكثير وأن النظرية غير مرتبطة بهم ، لكن لابد هنا من التوضيح أن فكرة العضوية قبل الألمان مثلًا عند ابن خلدون تعني دورة حياة الدولة التي تشبه الكائن الحي من الولادة إلى الموت ، بينما فكرة العضوية عند الألمان لها مفهوم خاص وهو التمدد والاتساع في المكان كما يتمدد الكائن الحي في الحيز الذي يشغله كلما كبر .

ويعد الألماني فردريك راتزل هو المؤسس لعلم الجغرافيا السياسية نظرًا لانتقال مجمل الأفكار السابقة له إلى صياغة جديدة وضح فيها دور العامل الجغرافي في حياة

الدول ، وساعدت الكثير من الأحداث على بلورت الفكر الجغرافي الألماني والتي بدأت بعد تحقيق الوحدة القومية الألمانية عام ١٨٧١ وحتى معاهدة فرساي عام ١٩١٩ وخروج ألمانيا مهزومة من الحرب العالمية الأولى مما وضع العلماء الألمان أمام مسئولية كبيرة وهي إعادة ألمانيا لسابق مجدها .

وكانت أهم الأفكار التي ارتكزت عليها النظرية العضوية هي فكرة راتزل عن المجال الحيوي والذي اعتبر فيه الدولة كائن حي ينمو ويتوسع ، وقد شكلت كتابات راتزل مجال أنطلق منه كارل هاوسهوفر ليؤسس للجيوبوليتيكا الألمانية القائمة على فكرة المجال الحيوي ، وقد رأي هاوسهوفر أن مشكلة ألمانيا تكمن في عدد سكانها الكبير (٨٥- ٩٠ مليون نسمة في عهد هتلر) وتقدر مساحة ألمانيا بنحو ٣٥٧ألف كم٢ في حين هناك دول أوروبية تسيطر على مساحات أكبر وعدد سكانها أقل من الشعب الألماني لذلك رأى أن تتوسع ألمانيا مساحيًا على حساب جاراتها حتى تستطيع أن تكون ندًا للاتحاد السوفيتي .

كما أدرك هاوسهوفر أن موقع ألمانيا الجغرافي لا يسمح لها بإنشاء قوة بحرية كبيرة حيث أن لها واجهة بحرية واحدة على بحر الشمال من جهة واحدة وتفتقر إلى الحماية الطبيعية التي تتطلبها القواعد البحرية ، كما عرف هاوسهوفر أن الصراع استمر طويلًا بين قوى البر و البحر ورأى هو وزملائه في معهد ميونخ للجيوبوليتيك أن الصراع سيصل إلى نهايته بوصول القوة البرية إلى شاطئ البحر ، وبهذا فإن الجيوبوليتيكا الألمانية قامت على فكرة التوسع الإقليمي وقد مثلت الحرب العالمية

الأولى البيئة المناسبة لتطورها ، كما أن هاوسهوفر قد تأثر بنظرية ماكيندر ورأى أن جزيرة العالم هي الإطار المكاني للسيطرة الألمانية على كل الجزيرة العالمية .

٣- نظرية القوة البحرية

ترجع هذه النظرية إلى العالم الأمريكي ألفريد ماهان ، والذي انتقد نظرية ماكيندر في تركيزها على قوى البر ، وتتلخص نظرية ماهان في القوة البحرية بأن السيطرة على البحر هي الضرورة الأولى من أجل الوصول للسيادة العالمية ، وعلى هذا الأساس تمكنت بريطانيا من تحقيق التفوق بفضل قوتها البحرية ، وقد وضح ماهان من خلال نظريته أن المنافس الأكبر لبريطانيا يتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية التي تجمع بين القوتين البرية والبحرية ، وتنبأ في نظريته بأن تحل الولايات المتحدة محل بريطانيا في القوة البحرية وفي السيادة العالمية .

وقد ركز ماهان في نظريته على أن المناطق الشمالية في العالم هي مفتاح السيطرة وأن قناتي السويس وبنما يمثلان الحدود الجغرافية لهذه المناطق الشمالية التي تتميز بكثافة الحركة التجارية العالمية ، ووضح كذلك أن روسيا تحتل موقعًا مسيطرًا في آسيا لكنه لديه مساوئ تتمثل في أنه كتلة قارية محبوسة لا تتصل بالبحار المفتوحة ، ،و قد حدد كذلك المناطق ما بين درجات عرض ٣٠-٤٠ شمالًا (خاصة في أوراسيا) بأنها مناطق الاحتكاك والصراع فيما بين روسيا وبريطانيا أي فيما بين القوى البرية والقوى البحرية .

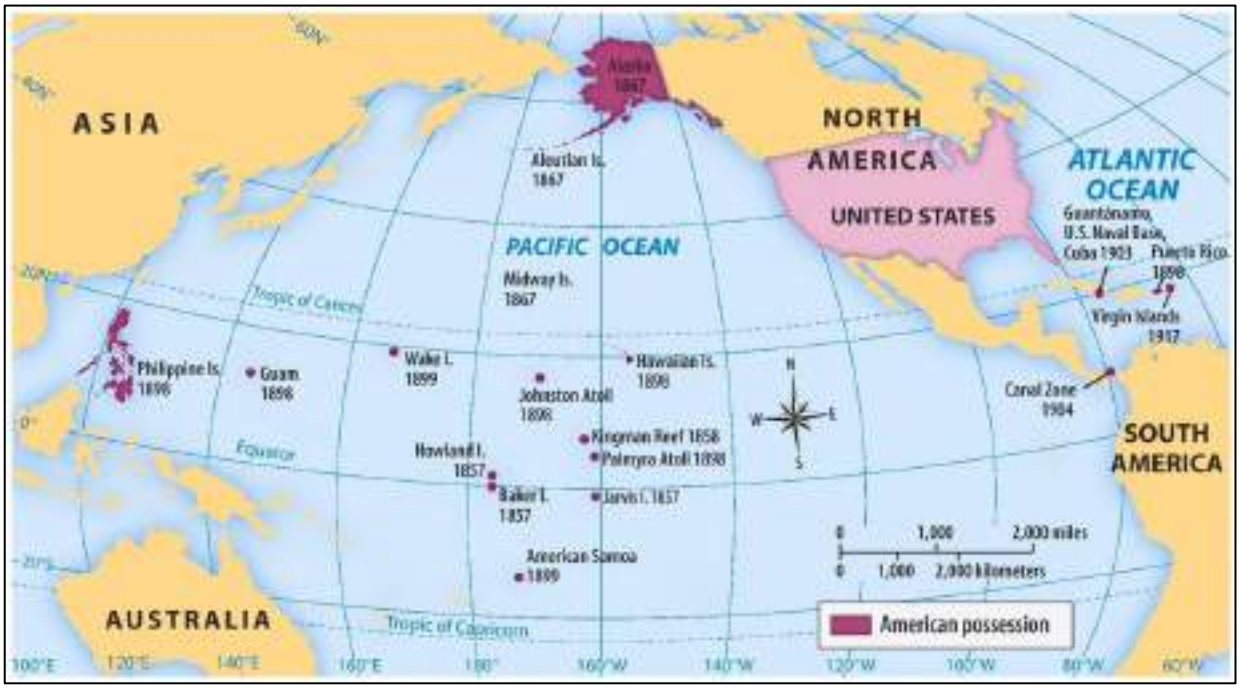

توضح الخريطة تأثير نظرية ماهان على التواجد الأمريكي في منطقة المحيط الهادي

وتنبأ ماهان بأن تلعب الولايات المتحدة دور عالمي على أساس أنها تبعد عن مناطق الصراع في أوراسيا ، وقدم ماهان نصائح للولايات المتحدة تمثلت في مبدأ تركيز القوة البحرية ، وذلك عن طريق إعداد أسطول بحري ضخم لإبقاء الموانئ الأمريكية مفتوحة أمام الملاحة البحرية ، وأن الفكرة الرئيسية من إنشاء قواعد أمريكية في مناطق تبعد عنها هو لتحقيق هدفين وهما غلق طريق الوصول إلى أراضيها ، وجعل احتمال هجوم قواتها قريبًا من مراكز العدو، كما أكد ماهان على ضرورة تفوق الولايات المتحدة في البحر الكاريبي وفي المحيط الهادي ، وقد اتخذت الولايات المتحدة من هذه الأفكار أساسًا لاستراتيجيتها العالمية.

٤- نظرية الهلال الهامشي

ترجع هذه النظرية إلى العالم الأمريكي " نيقولا سبيكمان " ، وقد دعا إلى أهمية دراسة موقع الدولة بالنسبة للعالم لتفهم سياستها الخارجية ، وقد اختلفت نظرية سبيكمان عن نظرية ماكيندر في أن ماكيندر ربط السيطرة والسيادة بمنطقة قلب الأرض بينما وضع سبيكمان نظريته على النحو التالي :

أن من يحكم المناطق الساحلية "الهلال الداخلي أو الهلال الهامشي " يحكم أوراسيا ومن يحكم أوراسيا يحكم العالم .

وبناءً على هذه النظرية يلاحظ كيف ركزت الولايات المتحدة على نشر الأساطيل البحرية في البحر المتوسط والمحيط الهادي ، والتحالفات في مناطق شرق أوروبا والشرق الأوسط ، ويدل ذلك على انسجام ما بين أفكار سبيكمان والسياسة الأمريكية ، وقد ربط سبيكمان بين القوة والعلاقات الدولية حيث اعتبر أن القوة وسيلة للمحافظة على السلم الدولي ، وأن الدول الكبرى قادرة على إرساء السلام وفقًا لما تمتلكه من قوة .

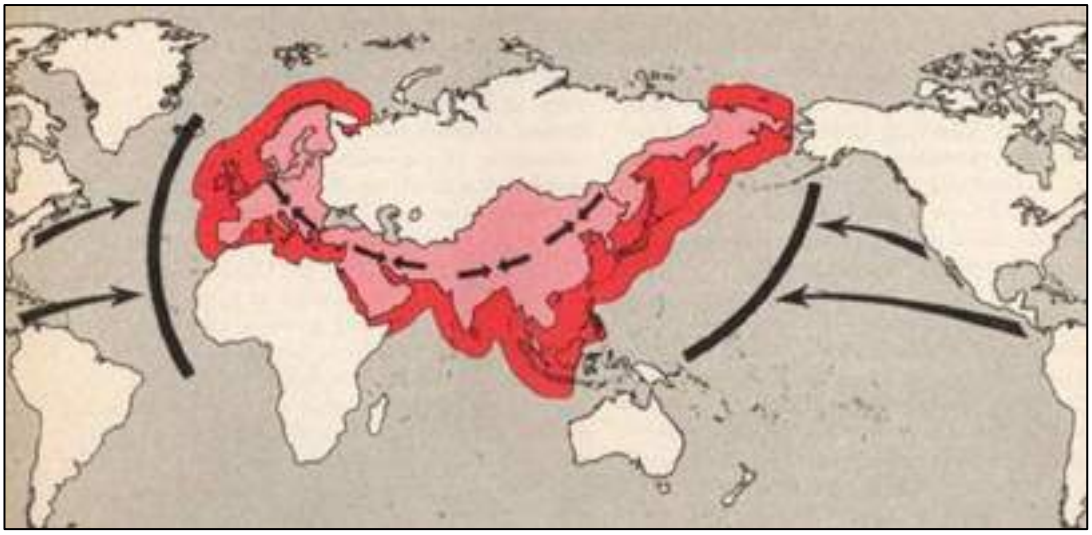

توضح الخريطة الهلال الهامشي الذي يمثل المنطقة المركزية في نظرية سبيكمان

أوجه التشابه والاختلاف بين نظرية ماكيندر ونظرية سبيكمان :

- يرى سبيكمان أن قيمة المنطقة المركزية في نظرية ماكيندر أعطيت أكثر مما تستحق لأن هذه المنطقة في رأيه ذات كثافة سكانية متخلخلة وفي معظمها غير صالحة للزراعة .
- يشارك سبيكمان ماكيندر الرأي في اعتقاده بأن أوراسيا هي القارة أو المنطقة المركزية لكنه يختلف عن ماكيندر في أنه يضع أهمية أكبر للمنطقة الهامشية Rimland وهي المنطقة التي تمثل ثقل سكاني وموارد طبيعية ضخمة .

٥- نظرية القوة الجوية

ترجع هذه النظرية إلى الطيار الروسي الكسندر دي سفيرسكي ، والذي قدم بحثًا بعنوان "القوة الجوية :مفتاح البقاء" سنة ١٩٥٠م ، وفي هذا البحث قام سفيرسكي بتقسيم العالم إلى قسمين العالم القديم والعالم الجديد ،واعتبر أن السيادة الأمريكية تشمل على كل القارة الأمريكية ، بينما السيادة السوفيتية تغطي منطقة جنوب شرق آسيا وأفريقيا ، وأن التداخل في مناطق القوى الجوية الأمريكية والسوفيتية سيكون في أوروبا ، وأنها تمثل منطقة الحسم في الصراع والمواجهة بينهما ، وبذلك رأى سفيرسكي أن القوة الجوية لديها دورًا في تحقيق القوة والسيادة العالمية .

وقد تعرضت هذه النظرية للنقد نتيجة تقدم أسلحة الدمار الشامل في خمسينيات وستينيات القرن العشرين ، بالإضافة إلى ظهور قوى إقليمية في شمال

العالم وجنوبه ذات سيطرة جوية هامة وخارج سيطرة القوتين العظمتين (كما حددها سفيرسكي بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) .

ومن هذه النظرية أنطلق البعض نحو التفكير في ربط شمال أوراسيا وأمريكا بالمنطقة القطبية بواسطة الطيران ، وقد ذكر جورج رينر Renner سنة ١٩٤٤م أن هذه المنطقة بمثابة قاعدة للسيطرة العالمية الجديدة في الحرب والسلم .

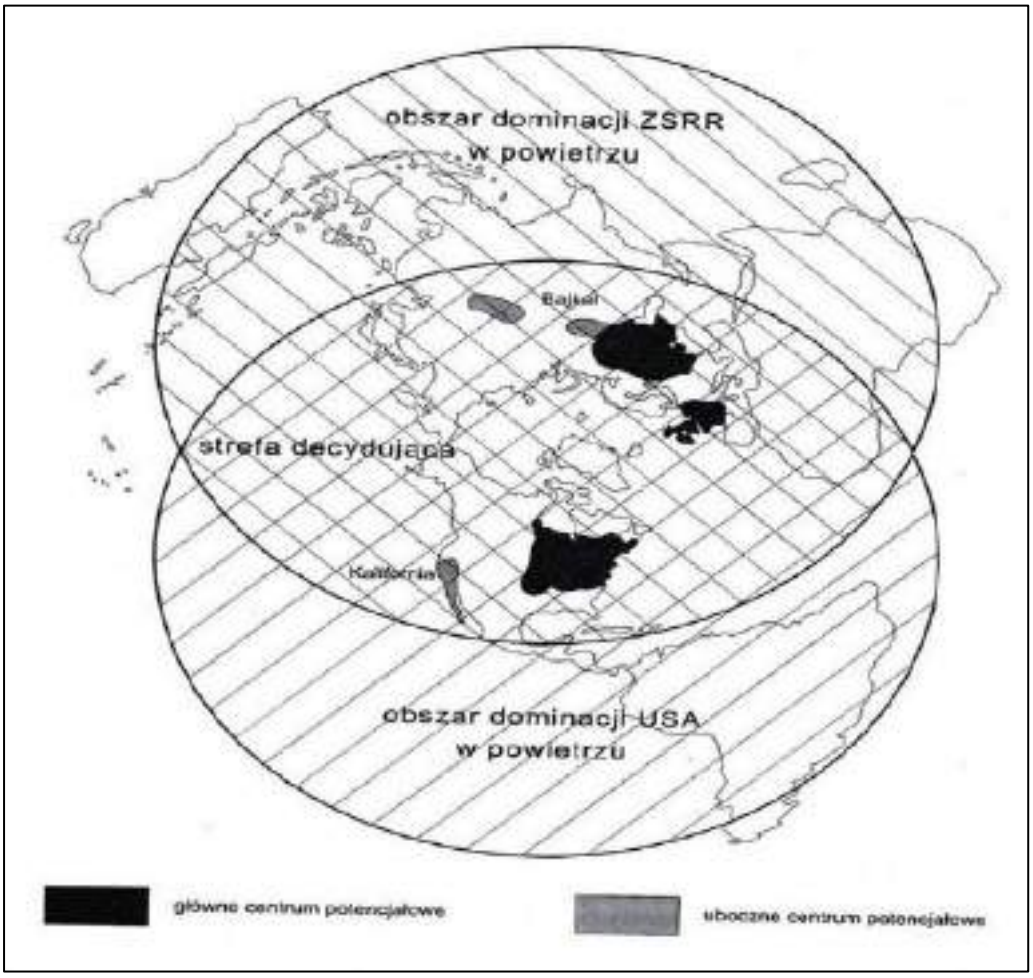

توضح الخريطة نطاقات القوة الجوية كما وضحها سفيرسكي

السياق الحديث للنظريات الجيوبوليتيكية

يمكن فهم هذا السياق في النظريات الجيوبوليتيكية من خلال ما تعرض له مصطلح الجيوبوليتيك من نقد ، فقد كان هذا المصطلح محور جدل شديد وحاد في كثير من الأحوال ، ومن ذلك ردود الأفعال التي ظهرت نتيجة كتابات كارل هاوسهوفر Karl Houshofer عن الجيوبوليتيكا الألمانية والتي تم الإشارة إليها في الصحافة الأمريكية في أوائل أربعينيات القرن العشرين ، حيث كتب فردريك سوندرن Frederick sondern عن الألف عالم الواقفين وراء هتلر ، ومنذ ذلك الحين ظلت الجيوبوليتيكا موضوعًا محيرًا وجدليًا وخلافيًا .

لكن الحقيقة الأساسية التي لا خلاف عليها أن هاوسهوفر بصورة مباشرة أو غير مباشرة نسق ودمج ونظم كل مجالات الجغرافيا المقارنة لاستخدامات هتلر ،وأصبحت الجيوبوليتيكا الذراع الديناميكية المحركة لآليات قوة الدولة وعليه فإنه عندما بدأت إجراءات محاكمة هتلر كان واحد على الأقل من فريق المحاكمة يعتقد أنهم لم يتمكنوا من محاكمة هتلر لانتحاره لكن يمكنهم إيجاد البديل في العقل المدبر الحقيقي وراء النزعة التوسعية الألمانية .

فإرتباط هاوسهوفر بالنازية الألمانية ضمنت أنه بعد الحرب ستكون الجيوبوليتيكا منبوذة من الجغرافيين بصفة عامة والجغرافيين السياسيين بصفة خاصة ، لكن كل هذه الكتابات وخاصة الكتابات الإنجليزية لا تعبر عن الصورة الكاملة للواقع حيث أن الجيوبوليتيكا كانت قد شهدت انتعاشًا في مناطق أخرى من العالم مثل

أمريكا اللاتينية فأصبحت وثيقة الصلة بالأنشطة العسكرية والتوسعية لدول مثل البرازيل والأرجنتين وشيلي .

وعلى الرغم من النقد الذي تعرضت له الجيوبوليتيكا والذي أدى لإبعادها عن الدراسات الجغرافية إلا أنه يرجع الفضل إلى سول كوهين إذ مثل استثناءً واضحًا فقد ظل يتمسك بقيمة هذا المساق ضمن مكونات الجغرافيا السياسية وذلك لاقتناعه بأن قضايا الجيوبوليتيكا من الأهمية بمكان بحيث يستحيل على الجغرافيين أن يزيحوها جانبًا ولقد لحق به اليوم جغرافيون آخرون كثيرون ، وإن كان هذا اللحاق قد جاء متأخرًا إلا أنه يمثل دفعة مهمة كي تبعث الجيوبوليتيكا من جديد ، ويعد كوهين الجغرافي الوحيد من بين العاملين في هذا الميدان الذي تصدى لمراجعه كاملة لنظرية قلب الأرض والمنطقة الهامشية وتمثل هدفه في تفنيد سياسة الاحتواء التي جعلت من مناطق أوراسيا الساحلية البؤرة المحتملة لنشوب الحروب ؛ ففي كتابه الجغرافيا السياسية في عام منقسم عام ١٩٦٤م قدم كوهين نموذج تراتبيًا ومناطقيًا للعالم وقد اعتقد كوهين "أن أسطورة العالم الواحد في رأيه قد أضلت الجيوبوليتيكيين السابقين" وذلك لأن كوهين كان شديد الاعتقاد بأنه لا وجود لوحدة استراتيجية للمكان على الساحة العالمية إنما هناك عدة حلبات منفصلة في عالم منقسم أساسًا .

أصبحت الجيوبوليتيكا في نسقها الجديد مصطلحًا شعبيًا مثيرًا توصف به المنافسات السياسية العالمية ، ويرجع "هيل" شيوع استخدام هذا المصطلح إلى تكرار وروده على لسان وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق "هنري كسنجر"

(ترجع عودة مصطلح جيوبوليتيكا إلى سنة ١٩٧٩م وهي تاريخ إصدار هنري كيسنجر المجلد الأول من مذكراته والذي عنونه بـ "سنوات البيت الأبيض The white house year " وقد وظف كيسنجر في هذا المجلد مصطلح جيوبوليتيكا) ، وكذلك تردد المصطلح في وسائل الإعلام ومن ثما عاد المصطلح إلى لغة الساسة .

ويعتبر كذلك من مؤشرات القبول الشعبي المستمر لتعبير الجيوبوليتيكا هو ما نتج عنها من ظهور اتجاهات جديدة تمثلت في الاقتصاد ، وفي ذلك ما يعكس الاعتراف بتغير الأولويات بعد الحرب العالمية الثانية بتقديم الارتباطات الاقتصادية إلى موقع الصدارة في ظل ظروف العولمة ، وهذا يؤدي إلى تحديد النسق الجديد الذي اتخذته النظريات الجيوبوليتيكية والمتمثل في وسائل تحقيق المصالح الاقتصادية بطرق غير تقليدية بديلًا عن السيطرة المكانية الفعلية وهي القواعد التي قامت عليها الحرب الباردة ، وبذلك ظهر اتجاه جديد في الجيوبوليتيكا يعتمد على تدفق المعلومات والعوامل الاقتصادية المساعدة .

رابعًا :- العولمة وحرية الحركة للسلع والأفكار

تعني العولمة في معناها اللغوي تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله ، والعولمة ليست ظاهرة جديدة أو وليدة القرن العشرين أو العقود الأخيرة بالذات ،إنما هي ظاهرة قديمة لا يقل عمرها بحسب بعض الباحثين عن خمسة قرون ، ويعتبر الكثيرون أن تاريخ العولمة يبدأ باجتياح الإسبان للأندلس واكتشاف الأمريكيتين وأستراليا ، وبعدها جاءت الثورة الصناعية ، فارتقى الغرب بها خطوات سريعة وبنى

قاعدة عملاقة وقوية للاقتصاد معتمد في ذلك على الشركات التجارية ذات الأساطيل البرية والبحرية .

فالعولمة ليست ظاهرة جديدة إنما هي امتداد للنظام الرأسمالي أي تطور الرأسمالية ، وقد تبلورت في أوضح صورها في فترة انتهاء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية ، وبعبارة أخرى إن مقتضيات تطور الرأسمالية قد توجب تشكيلات اقتصادية ترتب عليها في إحدى مراحلها تكوينات قومية لحماية التركز الرأسمالي ، وتطور معدلات النمو ، وتأخذ هذه التكوينات بعدها الزمني وفقًا لمدى قدرة النظام الرأسمالي على التفاعل مع هذه التكوينات بإحدى أدوات تطوره .

وقد قسم الباحثون نشأة مصطلح العولمة وتطورها إلى ثلاث مراحل :

- المرحلة الأولى : وهي مرحلة تكوين مفهوم العولمة ، وتمتد جذورها إلى عصر الفراعنة لذلك فإن تطور مفهوم العولمة يختلط بكل من التبادل التجاري والغزو العسكري والهيمنة السياسية لأغراض تكوين الإمبراطوريات مترامية الأطراف ومن ذلك الإمبراطورية الرومانية والإغريقية والفتوحات الإسلامية .
- المرحلة الثانية (مرحلة ظهور العولمة كمصطلح): يرتبط مصطلح العولمة بحدث انتهاء عمل (الجات) GATT وبدء تبلور عمل منظمة التجارة الدولية (OMC) وممارسة أنشطتها في إزالة كافة الحواجز والقيود بين دول العالم وتدعيم انتقال السلع والخدمات والمعلومات ، وتعظيم حرية دخول وخروج رؤوس الأموال ، ويعتقد الاقتصاديون أن العولمة ليست أمرًا جديدًا في

الاقتصاد فهناك عولمتين : قديمة وأخرى حديثة ظهرت مع الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر واستطاعت تنفيذ خطتها في زيادة إنتاج السلع زيادة كبيرة ، كما مكنتها من الحصول على المواد الخام بأسعار منخفضة .

- المرحلة الثالثة (مرحلة النمو والتطور) : هي مرحلة تتسم بالتداخل والتشابك الواضح لأمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع ، وأن تصبح المصالح متداخلة ومتفاعلة دون وجود للحدود السياسية بين الدول ودون وجود فواصل زمنية أو جغرافية .

أدوات العولمة

تشمل أهم أدوات العولمة ما يلي :

١-المنظمات الاقتصادية الدولية : فقد أنشأت الدول الغربية في نهاية الحرب العالمية الثانية مؤسستين هامتين هما : صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وتلا ذلك منظمة التجارة العالمية بعد نصف قرن تقريبًا ، وهذه المنظمات تسيطر عليها الدول الصناعية وتوجهها لتحقيق مصالحها وعلى رأسها عولمة الاقتصاد الدولي وفي الوقت نفسه إضعاف نفوذ الدول النامية في تلك المنظمات لتصبح عاجزة عن تمثيل نفسها تمثيلًا جيدًا .

٢-العقوبات الاقتصادية : تفرض هذه العقوبات من طرف الدول الغربية الكبرى على الدول النامية لتحقيق أهدافها في عولمة الاقتصاد العالمي بحجج كثيرة منها انتهاك حقوق الإنسان ، ومكافحة الإرهاب ، وحماية البيئة .

٣-تداول بعض الأدوات كالأسهم والسندات والعملات وغيرها وأدوات الاستعمار الأجنبي غير المباشر الذي ينساب من وإلى الأسواق المالية في الدول النامية.

٤-الاتحادات الاقتصادية الدولية : مثل الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والتي تشمل (كندا – الولايات المتحدة – المكسيك) فهذه الاتحادات تفرض على الدول النامية سياسات اقتصادية رأسمالية تصب في مصلحة تلك الاتحادات وتؤدي إلى عولمة اقتصاد الدول النامية .

٥-وسائل الإعلام : أحدث التقدم في مجال البث الإعلامي ثورة كبرى في حياة الإنسانية فقد أطلق الغرب عددًا كبيرًا من الأقمار الصناعية .

٦-الشركات متعددة الجنسيات : عملت الشركات العالمية متعددة الجنسيات على عولمة النشاط الإنتاجي بآليتين هما : التجارة العالمية و الاستثمار الأجنبي المباشر وفيما يلي توضيح لدور الشركات متعددة الجنسيات في إطار العولمة وتحقيق أهدافها.

تؤدي الشركات متعددة الجنسيات دورًا هامًا و هي الشركات التي تتميز بكبر مساحة السوق الذي تغطيه ، وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم مع تميزها بتنوع نشاطها وهي مصدر رئيسي لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية وتسعى لاختيار العاملين من ذوي الكفاءات .

ويركز البعض في تعريف الشركات متعددة الجنسيات على ملكية الشركات بينما يركز البعض الآخر على حجم وضخامة هذه الشركات ، ومن هذا نجد التعريف بأنها الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة ، ويمتد نشاط هذه الشركات في كافة جوانب الحياة الاقتصادية كالمجال الصناعي والتجاري والمالي ، ويعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الشركات متعددة الجنسيات بأنها كيان اقتصادي يزاول النشاط التجاري عبر مختلف القارات في العالم وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع و بصفة عامة يتجاوز نشاطها الحدود الوطنية الإقليمية لهذه الدول (يقصد الدولة الأم للشركة) ، وتمتلك هذه الشركات قدرة كبيرة على تحريك و نقل الموارد ومن ثم عناصر الإنتاج من رأس مال ومزايا التقنية أي نقل التكنولوجيا بين مختلف دول العالم ، وتعتبر هذه الشركات من العوامل الرئيسية التي ساعدت على بروز ظاهرة العولمة .

وتؤثر هذه الشركات على الدول النامية بشكل كبير خاصة وأن الدول النامية لا تمتلك رأس المال الكافي لاستغلال مواردها لذلك تلجأ إلى هذه الشركات والتي تتصف بعدم مراعاة الجوانب البيئية للمشروعات التي تنفذها ، أو آثارها الاقتصادية على البلد المضيف ؛فهي تهدف لتحقيق الأهداف الضخمة التي ستستفيد منها في النهاية الدول الأم لهذه الشركات ، كما أنها تنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية مقابل أثمان باهظة لذلك تلجأ الدول النامية إلى وضع شروط ومعايير في الاتفاق مع مثل هذه الشركات لحماية حقوقها .

وعلى الرغم من حرية التبادل بين الدول خاصة في ظل ظهور الشركات متعددة الجنسيات والتي أصبحت تمتلك نفوذ كبير يفوق في بعض الحالات نفوذ الدول ، لكن لابد من التنبه هنا إلى أن العولمة لم تسقط الجغرافيا وتلغي دورها فما زالت العوامل الجغرافية التي تمثل حقائق ثابته وصادقة تؤدي دورها وتأثيراتها في المجال الأرضي للدول ، لكن كل ما في الأمر هو أن العولمة سهلت اختراق هذا المجال الأرضي ، ولم تعد الحدود السياسية عائقًا يقف أمامها ، فانتقلت الأفكار والسلع دون توقف .

بعد العرض للسياقات القديمة والحديثة للنظريات الجيوبوليتيكية نستنتج أنه منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أتضح أن الفكر الجيوبوليتيكي لا يمكن إخفاؤه مهما كانت صورته فخلال فترة الحرب الباردة زعم كثير من الجغرافيين إمكانية إخفاء هذا الفكر وسمح موقفهم هذا بخضوع الخطاب الجيوبوليتيكي إلى جيوبوليتكيين آخرين أقل دقة ، ويمكن أن تثبت هذه الأفكار أنها مثيرة للمشاكل مثلما كانت في القرن الماضي ، ومن ثم يتحمل الجغرافيون مسئولية متواصلة عن معالجة هذه الأفكار بدقة وبصورة نقدية .

وبذلك يتضح أن الجيوبوليتيكا لن تعمل في نفس سياقات السياسة والاقتصاد والثقافة كما كانت خلال القرن الفائت إذ يقول جون أجينو John Agnew أن التصور الجيوبوليتيكي الحديث يقوم على أساس أن الدولة القومية هي وحدة التحليل الأساسية ، ومع هذا فإن سرعة تآكل الحدود السياسية التقليدية بسبب عمليات العولمة والتدفقات المالية تقوض هذا الإطار التقليدي .

والحقيقة أن العالم يشهد تحولًا كبيرًا وعميقًا لم يسبق له مثيل ولا يتعلق الأمر بالتحول البطيء في إحدى القارات إثر غزو أو احتلال أو اكتشاف ، ولكنه تبدل شامل لا يفضل أي نقطة من الكرة الأرضية وهو تطور سريع لا تكاد تدركه الأبصار أحيانًا ، ولقد كان التقدم العلمي والتقني السبب الأساسي لهذا التحول لأنه أوجد المعلومات الأولية والمميزات الرئيسية للعالم الحديث ، والذي بدأ يتشكل في العالم في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥م وخروج الثلاث الكبار منتصرين وتحولهم من حلفاء إلى فرقاء مع بداية عصر الهيمنة الأمريكية وظهور نظام جيوبوليتيكي جديد .

وباختصار يمكن القول أن السياق الحديث للنظريات الجيوبوليتيكية لا يعتمد على القوة المباشرة والتصادم إنما يعتمد على أساليب وآليات مفادها توظيف الموارد الاقتصادية للدول القوية في سبيل استغلال الموارد واحتكارها في الدول النامية ،وبذلك أصبحت الجيوبوليتيكا بامتياز تطبق على العلاقات الدولية فأصبحت كل دولة تسعى إلى توظيف مواردها لخدمة مصالحها وتحقيق مطالبها ، ويدخل في هذا الإطار صراعات جديدة ترتبط بمناطق الموارد في العالم خاصة الموارد الهيدروكربونية.

فأصبح الصراع بين القوى العظمى صراعًا مستترًا وراء المصالح الاقتصادية ، وفيه تستخدم الأذرع الاقتصادية ممثلة في الشركات متعددة الجنسيات دون الاعتماد على الاحتكاك المباشر للجيوش وما ينتج عن ذلك من خسائر بشرية ومادية كبيرة ، إلى جانب الصراع على الموارد هناك صراع أيضًا حول الممرات المائية ونقاط الاختناق العالمية لعبور التجارة من حيث فرض السيطرة وضمان أن تكون مفتوحة

باستمرار أمام الملاحة ، وكذلك المواقع الاستراتيجية ذات الأهمية في المراقبة والتمركز والهجوم .

خامسًا :- الفرق ما بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا

تعد الجغرافيا السياسية فرعًا من فروع الجغرافية البشرية التي قطع الفكر الجغرافي شوطًا طويلًا من الأزمان ، وطرأت عليه مراحل حاسمة اقتضت التمييز بين دراسات تناولت الظاهرات الطبيعية ودراسات تناولت الظاهرات البشرية ، ومن ثم جاءت الجغرافيا السياسية لتكون فرعًا من فروع الجغرافيا البشرية الذي يهتم بالعلاقة بين الإنسان والمكان ، ويهتم بدراسة المكان من خلال ثلاث مستويات الوحدات السياسية والإقليمية والعالمية ، أما الجيوبوليتيكا فهي ليست بديلًا للجغرافيا السياسية أو مرادفًا لها إنما هي تطورًا فكريًا وجد فيه مجالًا رحبًا لتخطيط الدول لمستقبلها وتقييم علاقاتها المكانية ، وتحديد مشكلاتها وسبل حلها.

وجاء الخلط بين مصطلح الجيوبوليتيكا والجغرافيا السياسية نتيجة لما يلي :

- التضليل الذي لحق بمصطلح الجيوبوليتيكا والذي ارتبط بفكرة استخدام الحقائق الجغرافية من أجل التوسع ، وفي هذا الإطار يقول لاديس كريستوف Ladis Kristof أن الفرق الوحيد بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا هي بؤرة الاهتمام التي يركز عليها الباحثون في كل فرع ، فالجغرافيا السياسية تجعل بؤرة اهتمامها الظاهرات الجغرافية ، بينما تركز

الجيوبوليتيكا على الظاهرات السياسية وتحاول أن تعطي تفسيرات جغرافية لهذه الظاهرات السياسية .

- المرادفات التي استخدمت للفظ جيوبوليتيكا فهناك من أعتبرها تطبيقًا للجغرافيا السياسية وهناك من استخدمها كمرادف لقوة الدولة أو لسياسة الدول المعتمدة على جغرافيتها .
- استخدام بعض المؤلفين مصطلح الجيوبوليتيكا عوضًا عن الجغرافيا السياسة أو يقصد به الجغرافيا السياسية .

ويمكن تلخيص الفروق بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا على أساس أن كل منهما يتناول نفس الموضوعات لكن مع اختلاف طرق المعالجة والدراسة وذلك على النحو التالي :

الجغرافيا السياسية : تركز على دراسة الواقع والمجال الحالي ، وتعالج الموضوعات من خلال نظرة موضوعية بحته ، وتتميز نظرتها بالثبات .

الجيوبوليتيكا : تركز على عملية التقييم في الدراسة فهي تحرص على تحويل عناصر المكان لتكون قيمة مضافة ،أو أن تجد السبل لمعالجة جوانب الضعف أو الخلل ، كما أن الجيوبوليتيكا ترسم خطة لما يجب أن يكون عليه مستقبل الدولة ، وتتميز الجيوبوليتيكا بصفة عامة بالتطور والتغير ، والمعالجة ذات النظرة القومية فهي بمثابة الضمير الجغرافي للدولة .

فالتقييم الذي تقوم به الجيوبوليتيكا يسمح للدولة بأن تحدد عوامل قوتها ، ومن ثم وضع تصورات مستقبلية يمكن من خلالها تحديد دورها وموقعها من النظام العالمي ، وتركز الجيوبوليتيكا في موضوعاتها على التأثير السياسي في ظل العولمة

التي تتلاشى معها الحدود السياسية إلى جانب ظهور مصطلح الاستعمار الجديد بوجهة الاقتصادي .

وخلاصة القول أن الجيوبوليتيكا هي إطار فكري منبثق عن الجغرافيا السياسية ، وهي حلقة من حلقات تطورها ولكنها ليست بديلًا عنها أو مرادفًا لها إنما هي علم مكمل للجغرافيا السياسية تبدأ من حيث تنتهي ؛ فالجغرافيا السياسية علم موضوعي يعرض للحقائق في ضوء الماضي والحاضر بينما تسعى الجيوبوليتيكا إلى توظيف هذه الحقائق واستخدامها لخدمة استراتيجيات ومصالح قومية ، وأيضًا تسعى الجيوبوليتيكا في ضوء ذلك إلى رسم صورة للعلاقات الدولية وفي جانب آخر فإن الجيوبوليتيكا أداة للتخطيط السياسي الجيد للمستقبل المستمد من حقائق أرضية ، وبذلك تكون الجيوبوليتيكا بمثابة التطبيق العملي للجغرافيا السياسية على الواقع والمستقبل وهي تدور في فلك الجغرافيا السياسية في إطار تكاملي معرفي.

نشاط (١)

فرق بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا في ضوء العبارات التالية :

النظرة الثابته والموضوعية
المعالجة ذاتية النظرة
التطور والتغير
رسم صورة للمستقبل
إقرار الواقع
عرض حقائق الماضي والحاضر
خدمة الاستراتيجيات والمصالح القومية
رسم صورة للعلاقات الدولية

الجغرافيا السياسية	الجيوبوليتيكا
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....

نشاط (٢)

من خلال الخريطة وضح التقسيمات المكانية وفقًا للنظريات الآتية :

أ- نظرية قلب الأرض

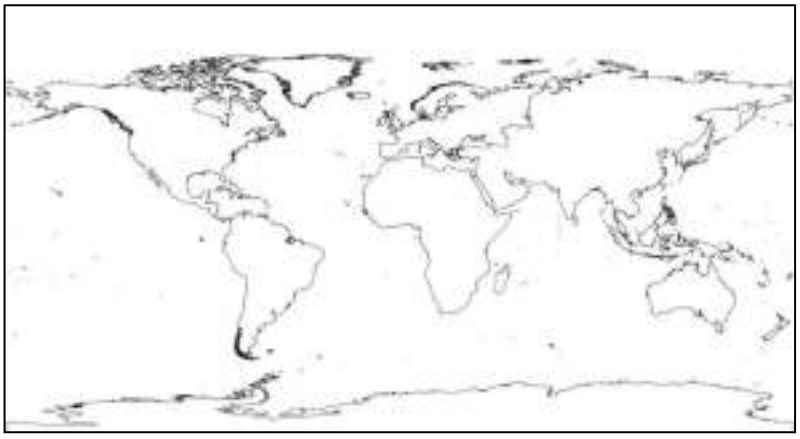

ب- نظرية القوة البحرية

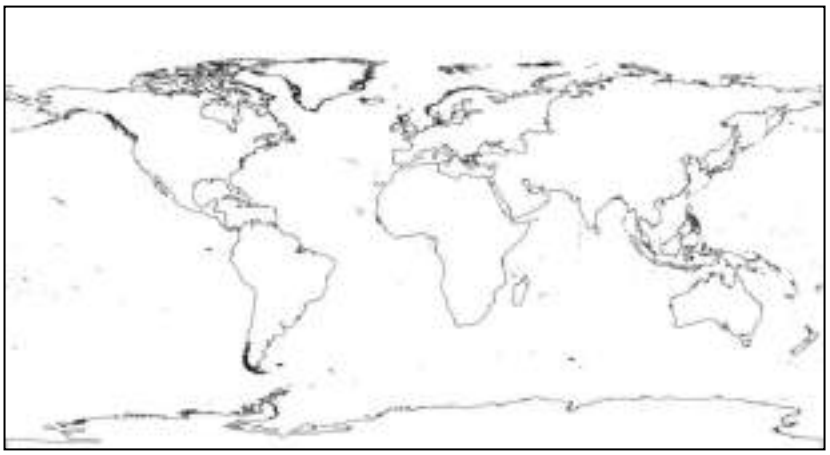

ج- نظرية الهلال الهامشي

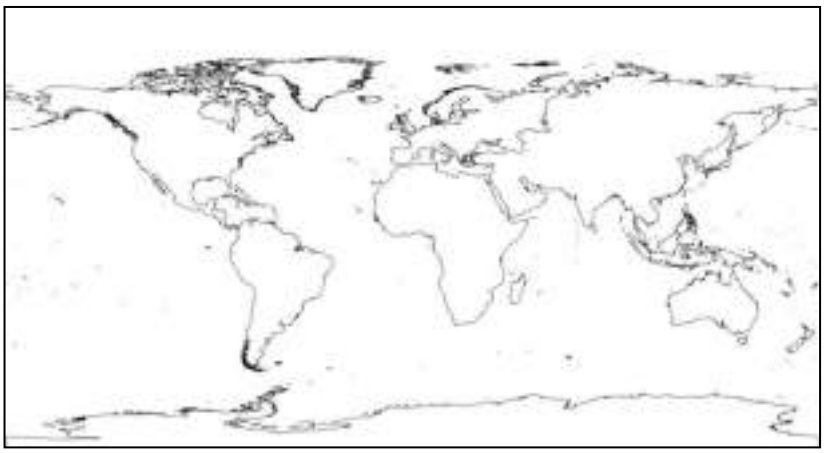

الفصل الرابع

التنظيمات السياسية المكانية

يتناول الفصل الموضوعات الآتية :

- التنظيم السياسي المكاني للدول
- الأحلاف والتكتلات وتصنيفاتها
- النظام الدولي وتطوره

التنظيمات السياسية المكانية والنظام الدولي

أولًا : التنظيمات السياسية المكانية

تنقسم التنظيمات السياسية المكانية إلى نوعين ، يشمل النوع الأول التنظيم السياسي المكاني للدول ،والنوع الثاني الأحلاف والتكتلات .

١-**التنظيم السياسي المكاني للدول** : يشمل على نوعين هما :-

- الدولة الموحدة أو الدولة البسيطة : وهي عبارة عن الدول التي تتميز ببساطة التركيب ، وتأخذ مظهر الوحدة الواحدة في الداخل والخارج ، حيث يقوم على إدارة شئونها الخارجية إدارة واحدة موحدة ، بينما تتميز في الداخل بالوحدة في النظام السياسي حيث الدستور الموحد في كل أرجاء الدولة مع وحدة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ومن أمثلة هذه الدول (فرنسا – مصر).

- الدول المركبة أو الاتحادية : هي عبارة عن الدول الناتجة عن اتفاق عدد من الأقاليم أو المناطق أو الولايات أو الإدارات على قيام اتحاد فيما بينهم ، وتختلف قوة هذا الاتحاد على أساس مبدأ توزيع السلطات ما بين الإدارة المركزية للاتحاد وما بين الأقاليم المكونة للاتحاد ، ومن أمثلة هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية – الإمارات العربية .

وأهم أشكال الدول المركبة هو الاتحاد الفيدرالي ، وفي هذا النوع تكون السلطات مقسمة دستوريًا بين حكومة مركزية ، وبين وحدات أصغر ممثلة في الأقاليم أو الولايات ، وبذلك يكون هناك تقاسم للسلطة فيما بينهم ، ومن أمثلة الدول الفيدرالية :-

- أستراليا التي تتكون ٦ ولايات .
- كندا التي تتكون من ١٠ أقاليم .
- الإمارات العربية ٧ إمارات .
- الولايات المتحدة ٥٠ ولاية .
- سويسرا ٢٦ كانتون .
- المكسيك ٣١ ولاية .
- باكستان ٤ أقاليم .

	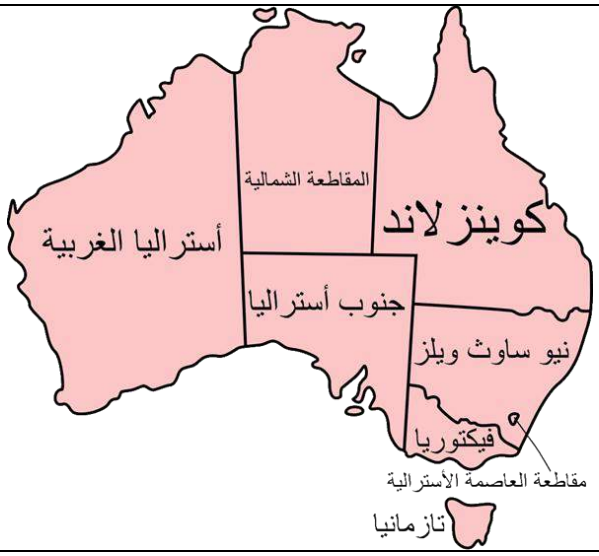
الأقاليم الباكستانية تقسم باكستان إلى ٤ أقاليم ومنطقة العاصمة الاتحادية ومنطقتين تتمتعا بالحكم الذاتي (أزاد كشمير- جلجيت)	**الولايات الاسترالية** تقسم أستراليا إلى ٦ ولايات ومقاطعتين (مقاطعة العاصمة – المقاطعة الشمالية) .

وترتبط الفيدرالية بما يعرف بالحكم الذاتي ، ويختلف هذا النوع عن الحكم المركزي في أنه عبارة عن نظام سياسي وإداري واقتصادي يحصل فيه إقليم معين أو أقاليم من دولة على صلاحيات أعلى بحيث يصبح هذا الإقليم يدير شئون نفسه مثل انتخاب حاكم أو التمثيل في مجلس نيابي ، وبذلك يختلف عن المركزية التي في هذه الحالة تتخلى عن بعض سلطاتها للأقاليم المحلية لتدير شئون نفسها .

ولابد من التفريق بين مصطلح فيدرالي وكونفدرالي ، فالكونفدرالية تعني رابطة بين دولة مستقلة وبموجب اتفاقية فيما بينها ويتم تفويض هيئات مشتركة للتنسيق ما بين سياساتها في عدد من المجالات دون أن يشكل الكيان شكل الدولة لأنه في هذه الحالة يتحول إلى فيدرالي ، ومجالات التنسيق تشمل الدفاع أو العملة المشتركة أو يوصف بها التنسيق في مجالات مثل الرياضية ، ومثال لذلك جمهوريتي صربيا والجبل الأسود حيث كل منهما تشكل جمهورية لكن بينهما اتحاد كونفدرالي .

٣- الأحلاف والتكتلات

الحلف أو التكتل أو التجمع في القانون الدولي هو عبارة عن علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الفرقاء المعنيون بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب والسلم .

وتقوم هذه الأحلاف في الأساس على مبدأ المصالح والمنافع ، ومن الناحية النظرية ، ولابد أن يكون هناك توازن في المنافع ضمن التحالف متبادلاً ، ويعد الجانب الآخر والمعاكس لتوازن المنافع هو الانتفاع وحيد الطرف حيث يحقق طرف واحد مصالحه ومنافعه في حين يتحمل باقي الأطراف حزمة من الأعباء الثقيلة .

أهداف التجمعات والتكتلات والأحلاف

١-التعاون الاجتماعي المشترك وبناء العلاقات الطيبة .

٢-الامتداد الجغرافي الذي يوفر عمقًا دفاعيًا واستراتيجيًا .

٣-التكامل والتبادل الاقتصادي ، وتسهيل المبادلات من حيث الاستيراد والتصدير .

٤-كسب صلاحيات سياسية واسعة ، وقوة إقليمية وعالمية .

٥-التبادل والتفاعل الحضاري والإيدلوجي .

تصنيف الأحلاف والتكتلات

تصنف الأحلاف والتكتلات في العالم إلى عدة أشكال بحسب معيار التصنيف:

التصنيف من حيث النوع

١-التجمعات أو التكتلات العسكرية : وهي التكتلات الناتجة عن عقد معاهدة ثنائية أو ثلاثية أو جماعية بين أكثر من ثلاث دول ، ويهدف هذا

التجمع إلى التحرك العسكري الجماعي سواء من حيث الدفاع أو الهجوم المشترك .

ومن أمثلة هذا النوع من التكتلات :

- حلف شمال الأطلنطي (الناتو) : وهو واحد من أكبر المنظمات الدولية وهو تحالف سياسي وعسكري ، ويجمع ٢٩ دولة أعضاء فيه من أوروبا وأمريكا الشمالية ، وتجتمع هذه الدول بهدف التعاون وتنسيق الجهود في مجالات الأمن والدفاع ، وقد تأسس الحلف في عام ١٩٤٩م بناءً على معاهدة حلف شمال الأطلنطي .

الدول الأعضاء : الولايات المتحدة – المملكة المتحدة – تركيا – إسبانيا – سلوفينيا – سلوفاكيا – رومانيا – البرتغال – بولندا – النرويج – هولندا – مونتينيغرو – لوكسمبورج – ليتوانيا – لاتفيا – إيطاليا – أيسلندا – المجر – اليونان – ألمانيا – فرنسا – إستونيا – الدنمارك – التشيك – كرواتيا – كندا – بلغاريا – بلجيكا – ألبانيا .

ويشكل حلف الناتو نظامًا للدفاع الجماعي تتفق فيه الدول الأعضاء على الدفاع المتبادل ردًا على أي هجوم من قبل أطراف خارجية .

٢-التجمعات والتكتلات الاقتصادية : قامت هذه التكتلات بغرض تحقيق أهداف اقتصادية تشمل التكامل والإنتاج والاستهلاك إلى جانب تسهيل عمليات انتقال السلع والبضائع داخل الدول الأعضاء في التكتل مع تقليل أو إلغاء الضرائب والقيود الجمركية فيما بين الدول الأعضاء .

ومن أمثلة التكتلات الاقتصادية :

- مجموعة العشرين الاقتصادية : يضم هذا الاتحاد تسعة عشر دولة إلى جانب بعض دول الاتحاد الأوروبي ، والذي يمثل العضو العشرين في المجموعة ، وقد أنشئت المجموعة في سنة ١٩٩٩م بسبب الأزمات الاقتصادية في التسعينيات وكان الهدف منها هو تعزيز الاستقرار المالي الدولي وإيجاد فرص للحوار بين البلدان الصناعية والبلدان النامية ، وتتألف المجموعة من وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية ، وتهدف المجموعة إلى الجمع بين الأنظمة الاقتصادية للدول النامية والدول الصناعية التي تتسم بالأهمية والتنظيم لمناقشة القضايا الرئيسية المرتبطة بالاقتصاد العالمي .

  وتتألف المجموعة من وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في ١٩ دولة : الأرجنتين – أستراليا – البرازيل – كندا –

الصين – فرنسا – ألمانيا – الهند – إندونيسيا – إيطاليا – اليابان – المكسيك – روسيا – السعودية – جنوب أفريقيا – كوريا الجنوبية – تركيا – المملكة المتحدة – الولايات المتحدة ، والاتحاد الأوروبي هو العضو العشرين المكمل للمجموعة وتمثله رئاسة المجلس الدائري والبنك المركزي الأوروبي ، والدول الأعضاء في هذه المجموعة تمثل ٨٠ ٪ من نسبة التجارة العالمية ، ومركز الثقل الاقتصادي العالمي .

- مجموعة الثمانية : أو مجموعة الدول الصناعية الثمانية ،وتضم الدول الصناعية الكبرى في العالم .

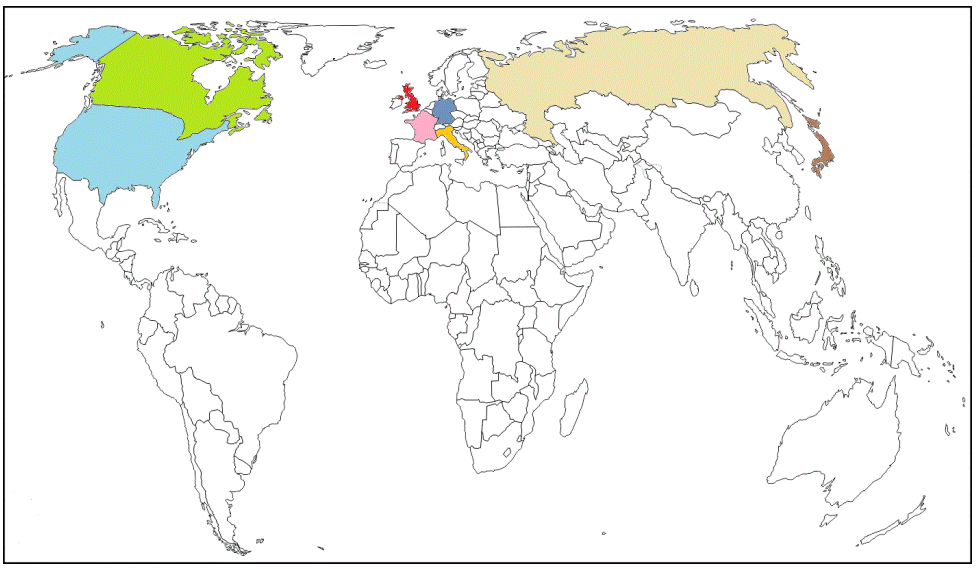

وأعضائها هم الولايات المتحدة – اليابان – ألمانيا – روسيا – إيطاليا – المملكة المتحدة – فرنسا – كندا ، ومجموع اقتصاد هذه الدول يشكل ٦٥٪ من اقتصاد العالم ، وقد أنشئت الولايات المتحدة

المجموعة في عام ١٩٧٤م على خلفية أو بعد الأزمة النفطية عام ١٩٧٣م ، وفترة الركود الاقتصادي التي تبعتها .

٣-التكتلات أو التجمعات السياسية

وهي التجمعات التي يكون الهدف منها هو التوحد السياسي بتبني نفس وجهات النظر والآراء أو الاستراتيجية في المسائل والقضايا السياسية .

ومن أمثلة هذه التجمعات:

- منظمة الدول الأمريكية : وهي منظمة تأسست في ٣٠ أبريل ١٩٤٨م ،وكان التركيز الرئيسي لهذه المنظمة مراقبة الانتخابات في دولها الأعضاء ، وهي تضم ٣٥ دولة في الأمريكيتين .

وتشمل الدول الأعضاء (الأرجنتين – بوليفيا – البرازيل –تشيلي – كوستاريكا – الدومنيكان – الإكوادور – السلفادور – جواتيمالا – هايتي – هندوراس – كولومبيا – كوبا – المكسيك – نيكاراجوا – بنما – باراجواي – بيرو – الأوروجواي – فنزويلا – الولايات المتحدة – باربادوس – ترينيدادوتوباجو – جامايكا – جرينادا – سورينام – دومينيكا – سانت لويسا – أنتيغوادباربودا – سانت فينست – والجرينادين – باهاماس – سانت كيتس ونيفيس – كندا – بليز – غيانا .

٤-التكتلات والتجمعات الدينية : وهي التي تجمع دول معينة تنتمي إلى دين واحد .

من أمثلة هذه التكتلات الدينية :

- منظمة التعاون الإسلامي : وهي منظمة إسلامية تجمع ٥٧ دولة إسلامية ، وتأسست في عام ١٩٦٩ ، وتهدف هذه المنظمة إلى حماية مصالح المسلمين في العالم ، ومن شروط الانضمام لهذه المنظمة هو أن تكون الدولة طالبة الانضمام في الأساس عضو بمنظمة الأمم المتحدة ، وأن تكون دولة ذات أغلبية مسلمة .

الدول الأعضاء :- أفغانستان – الجزائر – تشاد – مصر – غينيا – تركيا – إندونيسيا – إيران – الأردن – الكويت – لبنان – ليبيا – ماليزيا – مالي – موريتانيا – النيجر – باكستان – فلسطين – السعودية – المغرب – السنغال – السودان – تونس – اليمن – البحرين – الصومال – عمان – قطر – سوريا – الإمارات – سيراليون – بنجلاديش – الجابون – غامبيا – غينيا بساو – أوغندا – بوركينافاسو – الكاميرون – جزر القمر – العراق – جزر المالديف – جيبوتي – بنين – بروناي – نيجيريا – أذربيجان – ألبانيا – قيرغيزستان – طاجكستان – تركمنستان – زنجبار – موزمبيق – كازاخستان – أوزبكستان – سورينام – توجو – غيانا – ساحل العاج .

٥-التجمعات اللغوية : حيث يقوم التجمع بين الدول اعتمادًا على اللغة والثقافة المشتركة .

ومن أمثلة التجمعات اللغوية :

- الكومنولث : وهي رابطة تضم دول مستقلة عن بريطانيا وتتميز بالتراث المشترك من اللغة والثقافة (حيث تجمعها اللغة الإنجليزية) .

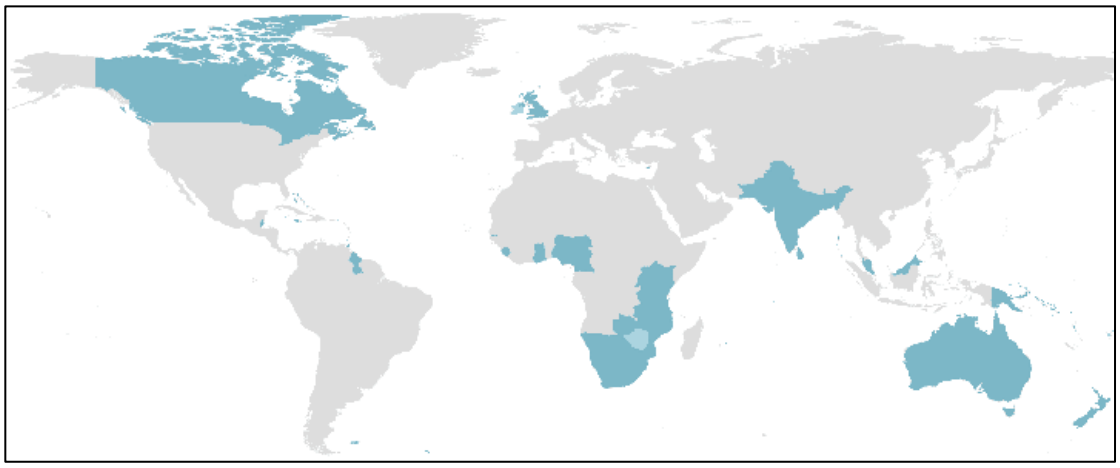

الأعضاء :- أنتيغوا وباربودا – أستراليا – باهامس – بنجلاديش – باربادوس – بليز – بوتسوانا – بروناي – كندا – قبرص – دومنيكا – فيجي – غانا – غرينادا – جامايكا – كينيا – كيريباتي – ليسوتو – مالاوي – ماليزيا – مالطا – موريشيوس – موزمبيق – ناميبيا – ناورو – نيوزيلندا – نيجيريا – باكستان – بابواغينيا الجديدة – سانت كيتس ونيفيس – سانت لويسا – سانت فينيست والغرينادين – ساموا – سيشل – سيراليون – سنغافورة – جزر سليمان – جنوب أفريقيا – سري لانكا – سوازايلاند – زامبيا – تنزانيا – تونغا – ترينداد وتوباجو – توفالو – أوغندا – المملكة المتحدة – فانواتو – الهند.

- المنظمة الدولية للفرنكوفونية : هي منظمة تجمع الدول الناطقة باللغة الفرنسية ، وتتكون المنظمة من ٨٠ دولة .
- جامعة الدول العربية : وهي منظمة تجمع الدول الناطقة باللغة العربية ، أو أن يكون أصل الشعوب عربية مثل الصومال وجيبوتي ، وتأسست عام ١٩٤٥وتضم في عضويتها ٢٢ دولة ، ويعتبر الشرط الأول للانضمام لهذه المنظمة هو أن تكون دولة عربية بمعنى أن تكون اللغة السائدة فيها هي العربية وأن تكون ذات تراثًا عربيًا .

٦-التجمعات الشاملة : والتي ترجع نشأتها من أجل أغراض متعددة ، فقد تجمع بين الاقتصادية والعسكرية أو بين اللغوية والاقتصادية .

مثال:- جامعة الدول العربية ، أو تجمع بين كل أغراض إنشاء التكتلات السابقة مثل رابطة الأسيان وهي رابطة دول جنوب شرق آسيا والتي تأسست في ١٩٦٧.

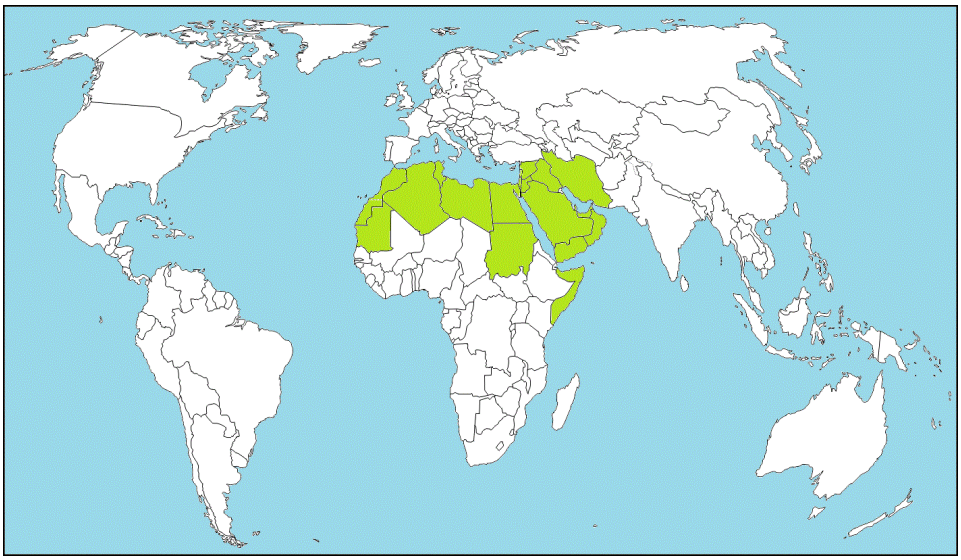

الدول العربية

التصنيف على أساس النطاق الجغرافي

يشمل هذا التصنيف النطاق الجغرافي الذي يمتد إليه التجمع أو التكتل وفي هذا الإطار تنقسم التكتلات والتجمعات إلى نوعين :-

١-التكتل الإقليمي : ويشمل هذا النوع الدول التي تربطها روابط جغرافية أو حضارية أو سياسية مشتركة ، ويعتمد هذا النوع من التكتلات على عامل الجوار الجغرافي ، وقد يمتد بهذا الإقليم بين قارة أو قارتين معتمد على التقارب، من الأمثلة على هذا النوع :- جامعة الدول العربية – الاتحاد الأوروبي .

٢-التكتل العالمي أو العابر للقارات : وهو التكتل الذي تتوزع دوله في قارات العالم وتتباعد فيما بينها جغرافيًا ، ومن الأمثلة على هذا النوع من التجمعات منظمة الأمم المتحدة وما يتبع لها من هيئات مثل اليونسكو والفاو ومنظمة الصحة العالمية ، وهي تضم في عضويتها جميع دول العالم المستقلة وتأسست عام ١٩٤٥م .

وخلاصة القول أن التجمعات تصنف على أكثر من وجه وفقًا للغرض الذي أنشأ من أجله التكتل سواء كان اقتصاديًا أو سياسيًا أو لغويًا أو دينيًا ، وفي هذا يمكن أن ينشأ التكتل من أجل غرض أو هدف واحد أو هدفين أو أكثر بحيث يصبح شاملًا ، كذلك تصنف التكتلات بناءً على نطاقها الجغرافي الذي يتراوح بين النطاق الإقليمي والنطاق العالمي.

ثانيًا:- النظام الدولي

النظام الدولي هو ذلك السياق العالمي الشامل الذي تعمل فيه دول العالم ويجمع كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية ، والأشكال المختلفة من الدول وبعضها ، ويجمع الكثير من الكتاب والمفكرين على غموض مصطلح النظام الدولي ، وبرغم ذلك حاول البعض إيجاد تعريفًا ، ومن ذلك تعريف موريس ايست وزملاؤه للنظام الدولي " أنه ذلك النظام الذي يمثل أنماطًا من التفاعلات والعلاقات بين القوى الدولية الفاعلة والمتواجدة في زمن واحد " ، كما يعرف أيضًا بأنه "نسق من العلاقات تتميز بالوضوح والاستمرارية بين الوحدات والأطراف المتعددة المكونة لبناء أو هيكل هذا النظام " .

و ترتبط كل حقبة من حقب التاريخ بنظام دولي جديد يختلف باختلاف الظروف والأحوال ، ويأتي بديلًا للنظام الدولي الذي سبقه .

١- تطور النظام الدولي

على الرغم من وجود جذور تاريخية لفكرة النظام الدولي إلا أن العديد من الكتاب يرجحون ظهور فكرة النظام الدولي إلى ما بعد الحرب النابولينية في أوروبا أي خلال مطلع القرن التاسع عشر ويتخذ كثير من الباحثين مؤتمر فيينا ١٨١٥م نقطة البداية في إيجاد نظام دولي ، وذلك على ضوء الحلف المقدس الذي نشأ بين روسيا وإنجلترا وبروسيا والنمسا ، وهذا الحلف الذي أجاز لنفسه حق التدخل في شئون الدول الصغرى مثلما

تدخلت بريطانيا في شئون البرتغال عام ١٨٢٣م وذلك لمقاومة التعديلات الدستورية ،وكما تدخلت فرنسا عام ١٨٢٣م من أجل الحفاظ على الحكم في إسبانيا .

وما كان لهذا النظام الدولي أن ينشأ دون التغيرات الكبرى التي حدثت في المجال الاقتصادي وبفضل الحروب النابليونية ، وقد كان القرن السادس عشر فاتحة للتجارة التي تطورت حتى أخذت صفة الرأسمالية في القرن الـ١٩ ، إلى جانب الثورة الصناعية التي انطلقت من بريطانيا والتي كان لها دورًا في إحداث قفزة هائلة في الإنتاج بإدخال الآلة في الصناعة ،وعلى ضوء ذلك يمكن القول بأن العالم قد دخل عصرًا جديدًا هو عصر الرأسمالية ، وذلك بعد اتساع حركة الكشوف الجغرافية واكتشاف الأمريكيتين ، وقد تدعم هذا النشاط بفضل النهوض الصناعي الذي دفع إلي البحث عن مناطق جديدة لتحقيق حوافز تجارية .

أدت هذه التطورات إلى أن تصبح بريطانيا هي المسيطر والمتحكم في شروط التجارة (فقد أصبح الجنيه الإسترليني وحدة التعامل النقدية) ، وكذلك أحكمت بريطانيا سيطرتها على منافذ البحار والمضائق وعلى مختلف الطرق الملاحية من خلال أساطيلها البحرية ، وتبع ذلك النهضة الحضارية والسياسية التي تمثلت في الديمقراطية ومن ثم أصبحت بريطانيا النموذج الذي يتطلع الآخرون إلى محاكاته ، كل ذلك شكل في حينه

معالم نظام عالمي أطلق عليه عصر السلام البريطاني ، لكن هذا النظام الدولي دخل في مواجهة مع فرنسا في بادئ الأمر ثم مع القومية الألمانية بعد توحيدها بقيادة بسمارك ، وبسبب ما واجه النظام العالمي البريطاني من تحديات جاءت الحرب العالمية الأولى والتي نمت فيها محاولات من أجل تشكيل نظام دولي جديد يقوم على مبدأ "الأولوية للدولة الأمة" .

وكانت نتيجة هذا النظام الجديد هو الفشل التام حيث أنه نشأ في فترة عدم استقرار ، فالقرن العشرين شهد العديد من الأحداث التي كان مسرحها في الغالب قارة أوروبا حيث الحربين العالميتين الأولى والثانية وما تلاها من الحرب الباردة وتراجع لأهم القوى الاستعمارية البريطانية والفرنسية ، وسقوط مجموعة الإمبراطوريات مثل " الإمبراطورية الروسية – الإمبراطورية النمساوية المجرية – الإمبراطورية الإيطالية – الإمبراطورية الروسية – الإمبراطورية العثمانية " ، وعلى النقيض من هذا ظهرت الولايات المتحدة كقوة كبرى.

و بالنظر إلى الوراء والقرون السابقة نجد أن النظام الدولي كان يتسم بصفة " تعدد القطبية وتوازن القوى" فلم تكن هناك دولة بمفردها تستطيع تحقيق تفوق وسيطرة دون وجود منافسة ونجح هذا النظام الدولي في الحيلولة دون ظهور قوة واحدة مهيمنة لكن ما أصابه من فشل أدى إلى

نشوب الحرب العالمية الأولى وما أعقبها من فترات فوضى اندلعت بعدها الحرب العالمية الثانية .

تبلور بعد هذه الفترة نظام دولي جديد هو "ثنائي القطبية " والسبب في ظهور هذا النظام ما يلي :-

- التراجع الهائل في قوة العديد من الأطراف التي شكلت في وقت ما الأساس خلال فترة أو حقبة توازن القوى – أي الحقبة السابقة للحرب العالمية الأولى- وقد تراجعت هذه القوى نتيجة هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية ، وتراجع القوى الاستعمارية لكل من فرنسا وبريطانيا .
- انتقال القوى النسبية إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق مع زيادة تدخلهما في الشئون العالمية .

وتعد هذه التغيرات هي تلخيص لمجموعة عوامل معقدة أنتجت النظام الدولي ثنائي القطبية ، وكانت السمة الرئيسية لهذا النظام هي أن قطبيه المتمثلان في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يمثلان نظامين مختلفين فلكل منهم قيم وأنماط معيشية وايدلوجية مختلفة ، فقد دفعت الايدلوجية الماركسية والإحساس بالدور التاريخي روسيا نحو تبوأ مكانة في النظام الدولي وعلى الجانب الآخر قررت الولايات المتحدة أن تقف أمام هذا التوسع السوفيتي من خلال "سياسة الاحتواء" وكان نتيجة ذلك ظهور

الصراع الذي عرف باسم "الحرب الباردة " والذي ترافق مع ظهور أسلحة الدمار الشامل والسلاح النووي.

ألقت الحرب العالمية بين القطبين بظلالها على مختلف التعاملات والاتجاهات الدفاعية ونظم التسليح والانتشار والقواعد العسكرية للولايات المتحدة التي حاولت احتواء المد السوفيتي لكن انتهت الحرب الباردة نهاية مدوية عندما حدث الانهيار المفاجئ للاتحاد السوفيتي ، وبذلك أصبح ميزان القوى في صالح الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي استطاعت تحقيق مكانة دولية من خلال فترة الحرب الباردة التي امتدت إلى أربعة عقود ، وبذلك أصبحت الولايات المتحدة دون أي منافس دولي أو تحالفات معادية لها ذات شأن ، بل أن معظم الدول التي تمتعت بارتفاع متوسط الدخل والناتج المحلي والنهوض الاقتصادي مثل اليابان وألمانيا ، أصبحت حليفة للولايات المتحدة ، ومن ثم أصبحت الحرب بين هذه الأطراف أمر غير وارد إطلاقًا.

٢-النظام الدولي الحالي

على الرغم من أن الولايات المتحدة هي القوى العظمى الوحيدة إلا أنه هناك بعض النقاط الهامة المتعلقة بالنظام الدولي الحالي والتي لها علاقة برسم شكل النظام الدولي الجديد والقادم وتشمل هذه النقاط ما يلي :-

أ- أنه هناك بعض الدول الآسيوية التي استطاعت تحقيق نهضة اقتصادية مثل الصين والهند وإندونيسيا وتايلاند ، وهو أمر يشير إلى تحولات في

القوة الاقتصادية مستقبلًا إذا استمر النهوض مستقبلًا بهذا الشكل مما سيترتب عليه تغيرات كبيرة من الناحية الجغرافية السياسية .

ب- أنه هناك احتمالات لاندلاع حروب إقليمية كبرى إلى جانب المخاطر المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والتلويح باستخدامها .

ج- هناك دول عرضة للتفكك الداخلي نتيجة الاختلافات العرقية والايدلوجية مما قد ينتج عن هذا آثار جيوبوليتيكية كبرى ناتجة عن تدخل دول الجوار والنظام العالمي في حال انهيار هذه الدول ، وكل هذا سيؤدي في النهاية إلى الحروب .

د-التطورات الكبيرة التي يشهدها العالم خاصة الطفرة التكنولوجية التي كان لها دور في تطور منظومة التسليح وأنواعها .

ه-التنافس الحاد بين الولايات المتحدة وحلفائها في المجال الاقتصادي ، مما قد ينتج عنه تغيرات كبرى في المستقبل القريب ، إلى جانب الاتجاه نحو التكتلات والاندماجات الاقتصادية الكبرى في ضوء انحسار العامل العسكري مقابل العامل الاقتصادي .

أنه من الأهمية إدراك العاملين الزماني والمكاني لأهم العوامل التي تؤثر على النظام الدولي من حيث أنهائه وإحلال نظام دولي جديد ،وأهم هذه العوامل هو الحروب التي ستنشأ نتيجة الصراعات ،والتي تتدرج من الحروب الصغيرة في مناطق متفرقة ، وقد حدث بالفعل كالحرب في سوريا أو

ليبيا أو العراق أو اليمن ، والتي قد تتطور في أي وقت من الأوقات إلى حروب إقليمية كبرى الأمر الذي قد يؤدي إلى نشوء حرب عالمية .

ونتيجة التغيرات الجارية على المسرح العالمي أصبحت الولايات المتحدة تواجه تحديات مختلفة تمامًا عن تلك التي واجهتها أثناء الحرب الباردة ، وخاصة مع عدم وضوح الرؤية الاستراتيجية الأمريكية للعالم ما بعد الحرب الباردة فغياب هذا التصور يزيد من حدة هذه التحديات التي سوف تواجهها .

٣-النظام العالمي الجديد

لقد ظهر نظام الأحادية القطبية التي تركزت فيه القوة العظمى في جانب الولايات المتحدة بعد انهيار النظام الثنائي القطبية ، وعدم وجود منافس آخر في العالم ينافس الولايات المتحدة ، فشرع هذا النظام أحادي القطبية نحو إدارة العالم منفردًا وأصبحت الولايات المتحدة أكثر تأثيرًا في العلاقات الدولية ، وتفرض هيمنتها على العالم وتقف أمام صعود أي منافسة أخرى لها ، ويعد هدف الولايات المتحدة من خلال علاقتها الخارجية على اختلافها سواء مع الدول القوية أو مع الدول الضعيفة هو التواجد في كل مكان والتدخل في شئون النظام الدولي ، فالولايات المتحدة أولت في الآونة الأخيرة اهتمامًا بمنطقة المحيط الهادي على أثر الحديث المتزايد عن الصعود الصيني بالمنطقة ، وفي هذا الإطار يعتقد البعض أن الصين ستكون منافس محتمل للولايات المتحدة ، لكن البعض يقود هذا الاعتقاد

على أساس أن الصين تعاني من مشكلات داخلية تتمثل في المناطق الريفية والمشاكل الديمغرافية ، وضعف القوة العسكرية في مقابل الولايات المتحدة ، بالإضافة للمنافسة الإقليمية لها ومعارضة كل من اليابان والهند لوجود دور فاعل للصين ، إلى جانب ما تمتلكه الولايات المتحدة من تواجد قوي في آسيا ستوظفه إذا لزم الأمر حتى لا تكون الصين منافس لها وتستطيع الحفاظ على توازن القوى في المقابل يتوقع أن تتجه الولايات المتحدة نحو حث الصين على التعاون معها .

وفيما يلي عرض للتوقعات حول النظام الدولي الجديد أو القادم :-

١-نظام ثنائي القطبية : ويرجع الاعتقاد بأن النظام الدولي القادم هو نظام ثنائي القطبية نتيجة ظهور مراكز قوى جديدة في آسيا بما لا يعني فقدان الولايات المتحدة أو دول أوروبا الغربية لدورها المؤثر كقوى مؤثرة ، لكن ستصبح هناك قوى جديدة ثالثة مثل الصين ويعتبر البعض أن الثنائية القطبية هي أفضل ،والسبب في ذلك هو أن وجود مصلحتين متقابلتين أفضل من وجود مصالح متضاربة لأطراف عديدة كما يروا أن الثنائية القطبية أكثر ميلاً للاستقرار من النظام الدولي متعدد القطبية ، فالبعض يرى أن الصين ستكون المنافس الأكبر للولايات المتحدة بالنظر إلى اقتصادها ، فالصين تستطيع الوصول لهذه المنافسة إذ استطاعت حل مشاكلها الداخلية واستغلال مواردها ودعم قوتها العسكرية .

كما أن المعتقدين بأن النظام الدولي الجديد هو نظام ثنائي القطبية يشمل الولايات المتحدة والصين يرون أنه لا يمكن إنكار الاختلاف الفكري والايدلوجي بين الصين والولايات المتحدة ، وعليه سيكون هناك خلافًا اقتصاديًا وفكريًا بين الصين والولايات المتحدة لكن لابد من تفادي المواجهة أو الصراع المسلح بينهما حيث أن احتمالات التعاون مطلوبة بينهما لوجود قضايا مشتركة تتمثل في كوريا الشمالية والانتشار النووي والتدهور البيئي ، ويدعمون رأيهم بصعود المنافسة الصينية بأن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على أداء دورها المهيمن التقليدي في ظل النمو الاقتصادي في منطقة شرق آسيا ، فالبعض يرى أن هذه المنطقة على جانب كبير من الأهمية في تحمل نتائج الهيمنة وتوازن القوى في الوقت ذاته ، فالولايات المتحدة أصبحت تسيطر على هذه المنطقة أمنيًا بينما تسيطر عليها الصين اقتصاديًا حيث أن الدول التي كانت ترى الولايات المتحدة شريكًا تجاريًا مثل اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا والفلبين ترى أن الصين الشريك التجاري الأول لها ، وبذلك تحولت الصين إلى مركز تجاري بآسيا ، وبصفة عامة يرتبط الوصول لهذه الثنائية القطبية التي تعتبر الصين قطبًا فيها بما ستؤديه الصين من أدوار عالمية وكيف ستؤثر على النظام الدولي .

٢- نظام التعددية القطبية : البعض يرى أن النظام العالمي يتحول إلى نظام جديد يتسم بأنه متعدد القطبية ، ويعتمدون في هذا الاعتقاد على تراجع مكانة الولايات المتحدة في ظل صعود العديد من القوى مما سيؤدي

إلى تقارب في نفوذ هذه القوى دون أن تنفرد أي منها بالقيادة ، ويعتبر كل من الولايات المتحدة والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والهند واليابان أقطاب هذا النظام ؛ حيث أن هذه الدول لديها القدرة على تغيير النظام محاولةً الحصول على مركز مرموق في النظام الدولي وتحقيق القوة التي تجعلها تؤثر على صنع السياسات الدولية.

ويرى البعض أن هذا النظام المتعدد القطبية يتميز بالتعقد والتنوع مما يقلل من الاضطرابات والأعمال العدائية من طرف ضد آخر ، كما أنه يتميز بالمرونة حيث تزداد فيه فرص التفاعل وتقل فيه المخاطر وتصبح المنافسة أقل وضوحًا.

٣- نظام اللاقطبية : نادى به عديد من المفكرين ، ويعني هذا النظام الدولي وجود عدد كبير من الفاعلين خاصة من الفواعل من غير الدول الذين يملكون تأثيرًا على النظام الدولي وأن القوة أصبحت موزعة بين أيديهم ولم تعد تقتصر على فئة معينة ويرجعون ذلك للعديد من الأسباب منها :- العولمة – التطور التكنولوجي – تراجع الهيمنة الأمريكية – صعود دول تمتلك موارد القوة لكنها لا تطمح للتأثير في النظام الدولي .

فقد أدى ظهور الفواعل المتمثلة في القوة الاقتصادية للشركات متعددة الجنسية وعابرة القومية إلى حدوث تغيير في النظام الدولي ؛ فقد أصبح العالم مفتوحًا لا يهيمن عليه قوة واحدة أو قوتين بل أصبح هناك عشرات الفاعلين ، فلقد أطلق إيان بريمر Ian Bremmer (استاذ في جامعة نيويورك ومؤسس مجموعة أوراسيا) مصطلح عالم بلا قيادة (G-

(Zero World على النظام الدولي القادم وقصد بذلك عدم وجود قيادة للعالم أو خلوه من مركز قيادي للنظام الدولي .

وفي نهاية هذا العرض قد يكون لديك تساؤل لماذا هناك دول مؤثرة وأخرى غير مؤثرة ؟

الإجابة :- تمتلك كثير من الدول مصادر قوة ولكنها لا تمتلك وزنًا مكافئًا لها على الساحة الدولية ؛فالدول التي تكون مؤثرة عليها تحويل هذه المصادر إلى عناصر ضغط وتأثير على الآخرين ، فالقوة تكمن في التأثير على الآخرين ، وتتنوع مجالات القوة التي تعطي الدولة الأفضلية على باقي الدول وتعتبر مجالات القوة على اختلافها مصدر من مصادر تميز الدول وقدرتها على فرض الهيمنة ومن هذه المجالات القوة العسكرية – القوة الاقتصادية – القوة الثقافية – القوة التكنولوجية – القوة الجغرافية .

نشاط (١) ارسم شكلًا يعبر عن أصناف التكتلات ومثال لكل منها.

نشاط (٢) وزع على خريطة العالم مثال لدولة فيدرالية بكل قارة .

نشاط (٣) من خلال دراستك وضح (في جدول (١) و جدول (٢)) ملامح النظام الدولي القادم وفقًا لمختلف الآراء من خلال نوعه والدول الفاعلة والمميزات والعيوب.

جدول (١)

النظام الدولي	المقصود به	أسباب هذا الاعتقاد
ثنائي القطبية		
متعدد القطبية		
اللاقطبية		

جدول (٢)

النظام الدولي	الدول الفاعلة	المزايا	العيوب
ثنائي القطبية			
متعدد القطبية			
اللاقطبية			

الفصل الخامس

جغرافية الانتخابات

يتناول الفصل الموضوعات الآتية :

- ماهية جغرافية الانتخابات
- النظام الانتخابي البرلماني
- الدوائر الانتخابية ومعايير توزيعها

جغرافية الانتخابات

أولًا :- ماهية جغرافية الانتخابات

تعد جغرافية الانتخابات من ابرز الفروع الحديثة في الجغرافيا السياسية فمنذ أواخر القرن العشرين ظهرت العديد من الدراسات في جغرافية الانتخابات بصورة لم تحدث من قبل ، وقد ذهب مير Muir (١٩٨١) إلى أن جغرافية الانتخابات هي قلب وجوهر الجغرافيا السياسية فهي المفتاح القياسي للفكر الخاص بتسيير الصراعات في دوائر انتخابية ، وقد عرف de Bilig جغرافية الانتخابات بأنها ذلك الفرع الذي يعني بالجوانب المكانية المختلفة في أنظمة التصويت والسلوك والتمثيل الانتخابي وهناك ثلاثة مجالات عريضة للبحث في جغرافية الانتخابات ظهرت لأول مرة على يد Mc Pheil (١٩٧١) ، وتتمثل هذه الثلاثية في :-

١-جغرافية التصويت

٢-التأثيرات الجغرافية في التصويت

٣-جغرافية التمثيل

وقد بدأت جغرافية الانتخابات في العقد الثاني من القرن العشرين على يد اندريه سيجفريد E.siegfried والذي رسم لأول مرة نتائج الانتخابات على خرائط وقارن بينها وبين خرائط التوزيعات ، وتهتم جغرافية الانتخابات بدراسة العوامل الجغرافية المؤثرة في سلوك الناخبين وملاحظة ووصف وتحليل تصويت الناخبين ونتائج الانتخابات ورسم الخرائط للتباين المكاني أو الإقليمي لمراكز القوى على ضوء تلك الانتخابات .

وتعد جغرافية الانتخابات ظاهرة إقليمية ، وذلك لاختلاف النظم الانتخابية المتبعة في كل دولة على حدا ، ولا تخرج جغرافية الانتخابات بفروق واضحة إلا حيث يوجد تعدد للأحزاب .

ثانيًا :- النظام الانتخابي البرلماني

ماهية النظام الانتخابي

يعرف على أنه الطريقة التي تترجم بها أصوات الناخبين إلى مقاعد ، ويعرف أيضًا على أنه مجموعة من الأسس لا تتغير قوانين الانتخاب تحتها وبموجبها يتم إجراء واحدة أو أكثر من الانتخابات المتعاقبة ، وهو أيضًا مجموعة من المبادئ والقواعد والمؤسسات التي تنظم عملية الانتخاب وتؤثر فيها ؛ أي طرق الانتخاب وكيفية تحديد القوانين وصور الاقتراع وتحديد هيئة الناخبين ، وتتضمن وظائف النظم الانتخابية تحويل الأصوات إلى مقاعد للفائزين في المجلس التشريعي وفق شكل توزيع الأصوات نسبيًا كان أو بالأغلبية ، وبالتالي تحديد شكل النظام الحزبي واختيار أعضاء السلطة التنفيذية .

وعملية ترجمة الأصوات إلى مقاعد لها ثلاث متغيرات رئيسية هي :

١-المعادلة الانتخابية

هي المعادلة الحسابية المستعملة لحساب تخصيص المقاعد (ما إذا كانت تعددية /أغلبية /تناسبية /مختلطة / أو نظام آخر).

٢-هيكلة الاقتراع

ما إذا كان المقترع يصوت لمرشح أو لحزب ، أو ما إذا كان المقترع يقوم باختيار واحد أو يعبر عن سلسلة من التفضيلات .

٣-حجم المنطقة

ليس عدد الناخبين الذين يعيشون في المنطقة إنما عدد الممثلين الذين تنتخبهم المنطقة إلى المجلس التشريعي .

أهمية النظام الانتخابي

النظام الانتخابي أحد جوانب العملية الانتخابية والذي يمكن توظيفه بطريقة إيجابية أو سلبية ، فمن خلال هذا النظام الانتخابي يمكن تحديد من هم المنتخبون وأي الأحزاب تفوز فالنظام الانتخابي يمكن أن يعطي للناخب صوتًا واحدًا ويمكن أن يعطي له صوتين ، كما أن الأنظمة الانتخابية تستطيع أن تزيد أو تخفف من التوتر والنزاع في المجتمع ، فالنظام الانتخابي هو المنظم للعملية الانتخابية والذي يضمن تحقيق الاستقرار والعدالة في التمثيل .

أنواع النظم الانتخابية

هناك ثلاث أنواع رئيسية من النظم الانتخابية :

- النظام الفردي : وفيه يختار ناخبو الدائرة مرشحًا واحدًا ، ويفوز المرشح الذي حصل على أكثر عدد من الناخبين المصوتين ولو بصوت واحد ،

ويسمى هذا الفوز بالأغلبية النسبية ، أو أن يفوز المرشح الحاصل على أغلبية مطلقة (٥٠٪ +١) من عدد الأصوات الصحيحة ، وهذا النظام يصنف على أنه أقدم نظام انتخابي ، حيث يرجع على الأقل إلى القرن الـ ١٢ ، وأيضًا أنه أبسط نظام انتخابي .

- **نظام الانتخاب بالقائمة :** تكون المنافسة الانتخابية في الأساس على أن يقدم كل حزب منافس قائمة بأسماء مرشحين ضمن الدائرة الانتخابية ، ويسمى هذا النظام انتخاب بالقائمة النسبية عندما تنال الأحزاب من المقاعد البرلمانية ما يوازي نصيبها من الأصوات فعلى سبيل المثال إذا حصل حزب على ٥٠٪من الأصوات يحصل على ما يعادل هذه النسبة من مقاعد البرلمان ، وكذلك الأمر إذا حصل حزب على ٥٪ يحصل على ما يعادل هذه النسبة من مقاعد البرلمان ، أما انتخاب القائمة بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التي اشتركت في الانتخابات فإنه يشترط لحصول إحدى القوائم الحزبية على مقاعد الدائرة أن تحصل على أكثر من نصف عدد الأصوات الانتخابية الصحيحة .

وهناك نوعان من القائمة الحزبية :

أ- القائمة المفتوحة : التي يستطيع الناخب التعديل فيها .

ب- القائمة المغلقة : التي يقبلها الناخب دون تغيير .

- **النظام المختلط :** وهو الذي يتم الجمع فيه بين الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة حيث يسمح ذلك بترشيح المستقلين غير المنتمين إلى أحزاب بجانب قوائم الأحزاب .

كل نظام انتخابي من الأنظمة الثلاث له مميزاته وعيوبه .

نظام الانتخاب الفردي

- **المزايا**

- صغر حجم الدوائر الانتخابية مما يسهل على الناخب التعرف إلى المرشح .
- البساطة بالنسبة للناخبين على اختلاف مستوياتهم .
- سهولة تعرف المرشح إلى دائرته الانتخابية ومشكلاتها .
- يزيد من فرص حصول أقليات بعينها على تمثيل معقول لصغر حجم الدوائر .

- **العيوب**

- ينتج عنه انفراد طرف بالأغلبية غير القائمة على التناسب بين عدد المقاعد وعدد الأصوات .
- يعمق الفروق المجتمعية مثل القبلية والعشائرية .
- تضييق حركة التنافسية الحزبية بين الأحزاب الكبيرة والأحزاب الصغيرة ، ويزيد من دور المال السياسي لتدعيم أفراد كي ينتزعوا الفرصة من أفراد أقدر منهم على العمل البرلماني لكن لا يملكون سطوة المال .

نظام الانتخاب بالقائمة

- **المزايا**

- انتعاش المنافسة الحزبية .
- يقلل من نظر الناخبين للمصالح الضيقة ويزيد من دور الأفكار والبرامج الحزبية كمعيار للمفاضلة بين القوائم .
- يحقق نظام الانتخاب بالقائمة النسبية التمثيل العادل لإرادة الناخبين.
- نظام القوائم المفتوحة يتيح للناخب أن يعدل في القائمة بالحذف والإضافة بعد ترتيبها وفقًا لتفضيلاته .

- **العيوب**

- اتساع مساحة الدائرة مما يصعب على الناخب التعرف إلى المرشحين .
- انعدام مبدأ تكافؤ الفرص وحصر حق الترشح على المنتمين إلى أحزاب .
- اختفاء أثر الأقليات باتساع الدائرة الانتخابية .
- نظام القائمة المغلقة لا يسمح للناخب بالتعديل لكن عليه أن يقبل القائمة كما هي .

النظام المختلط

- **المزايا**

- يمكن الناخب من المفاضلة بين اختيارات متعددة .
- يمنح فرص لغير المنتمين لأحزاب للمنافسة .

- **العيوب**

- عدم قدرة المستقلين على المنافسة أمام الأحزاب الأكثر تنظيمًا ، وذلك مع اتساع مساحة الدائرة .
- زيادة نفقات الحملات الانتخابية .
- ضعف تمثيل المستقلين لعدم تناسب المقاعد المخصصة لهم من مقاعد الأحزاب .

ثالثًا :- الدوائر الانتخابية

تعرف الدوائر الانتخابية بأنها عبارة عن النطاق المكاني (الجغرافي) الذي يرغب المرشح في تمثيله بالبرلمان والذي يرشح نفسه في إطاره ، والذي يستخدم حيزه الجغرافي لممارسة الدعاية الانتخابية فيه والتي يهدف من ورائها كسب أصوات الناخبين في النطاق ،كما تعرف الدائرة الانتخابية أيضا بأنها وحدة قائمة بذاتها تنتخب لها ممثلًا في البرلمان وفقًا للقواعد البرلمانية المنظمة لذلك ، وبناءً على ما سبق يمكن القول أن الدائرة الانتخابية هي وحدة جغرافية معينة في أراضي الدولة تنتخب لها ممثلًا في البرلمان يتبنى قضاياها ويسعى لخدمتها ، وتعرف الدائرة الانتخابية أيضًا أنها كل منطقة محددة مخصص لها عدد من المقاعد وفقًا لأحكام قانون مجلس النواب .

وتعد الدائرة الانتخابية أهم آليات النظام الانتخابي وهي أداة لا غنى عنها تمكن الناخبين من الاختيار بين المرشحين الأمر الذي يكون غير متاح أو بالغ الصعوبة في حالة كون الدولة تمثل دائرة نيابية واحدة ، مما يعيق التعرف الجيد للناخبين إلى المرشحين.

ويرتبط حجم الدوائر الانتخابية وعددها بالنظام الانتخابي ففي حالة نظام الانتخاب بالقائمة يقل عدد الدوائر الانتخابية على مستوى الدولة في مقابل اتساع مساحة كل دائرة على حين يحدث العكس في حالة النظام الفردي حيث يزيد عدد الدوائر الانتخابية على مستوى الدولة وبالتالي على مستوى المحافظات في مقابل تقلص حجم الدوائر .

معايير تقسيم الدوائر الانتخابية

يقصد بتقسيم الدوائر الانتخابية عملية تعيين حدود واضحة لكل إقليم جغرافي أو إداري بغرض تحديد نسبة تمثيل كل قطاع من قطاعات السكان في المجالس التشريعية ، وبالتالي تحديد قيمة الصوت في العملية الانتخابية وتقسيم الدوائر بهذا المعنى يعظم من آثر العوامل المحلية على العملية الانتخابية .

ولا تعتبر عملية تقسيم الدوائر عملية عشوائية إذ لابد وأن تكون عملية دقيقة منظمة تخضع لقواعد ومعايير لضمان التمثيل العادل لجميع الناخبين بحيث يكون لأصوات جميع الناخبين نفس القيمة على مستوى جميع الدوائر ، وبحيث يكون عدد المقاعد المخصص في البرلمان معبرة عن عدد الناخبين بداخل كل دائرة .

وفيما يلي توضيح للمعايير التي يعتمد عليها عند تقسيم الدوائر الانتخابية :

١-النصوص الدستورية : بأن يتم تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية وفق نص قانوني منظم لذلك .

٢-عدد السكان : من أكثر المعايير الجغرافية استخدامًا عند تقسيم الدول إلى دوائر انتخابية إلا أن كثيرون يرون أن هذا المعيار مضلل حيث أنه يقوم بتقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية معتمدًا على عدد السكان ككل دون التفريق ما بين من له حق الانتخاب ومن ليس له حق الانتخاب .

٣-عدد الناخبين : هو المعيار الأسلم والأمثل في توزيع الدوائر الانتخابية ، وحتى يؤدي هذا المعيار دوره لابد من وجود قاسم انتخابي مشترك توزع على أساسه الدوائر الانتخابية ، ويمكن استقصاء ذلك القاسم الانتخابي المشترك من قسمة عدد الناخبين على عدد النواب المطلوبين فيكون الناتج هو المحدد لعدد الناخبين في كل دائرة ، وبذلك يمكن إزاحة عدد من الناخبين إلى دائرة أخرى أو ضم عدد منهم إلى دائرة لاستكمال القاسم الانتخابي المشترك .

القاسم الانتخابي = عدد الناخبين / عدد النواب

عدد الدوائر = عدد الناخبين / القاسم الانتخابي

وعدم الأخذ بهذا المعيار يترتب عليه اختلال التوازن بين الدوائر الانتخابية فيصبح هناك نائب نجح بعدد أصوات قوامها عشرة آلاف صوت وآخر نجح بعدد أصوات قوامها مائة ألف صوت وثالث تعين الحصول على أكثر من ذلك للفوز .

ولابد من التنبه إلى أن حجم السكان كمعيار للتقسيم يتميز بأنه يتغير فهو يزيد وينقص بمرور السنين من دائرة إلى أخرى بدخول ناخبين جدد وخروج ناخبين نتيجة الوفاة والهجرة خارج الدائرة لذلك لابد من إعادة التقسيم بشكل دوري وليس بشكل ثابت .

٤-العامل الإداري والظروف الجغرافية : والمقصود بهذا المعيار أن تكون الدوائر الانتخابية متوافقة مع تقسيمات الدولة الإدارية بمعنى أن يتم الربط بين التقسيم الإداري للدولة وتقسيم دوائرها الانتخابية ، وعادة ما يؤخذ هذا المعيار بعين الاعتبار ،لأنه يراعي المشاعر المحلية للسكان فضلًا عن تمثيل الجماعات المتماسكة والقائمة على الجنس أو العشيرة أو غيرها من المصالح المشتركة ، ووفقًا لهذا العامل تكون حدود الدوائر الانتخابية متوافقة مع الحدود الإدارية داخل كل محافظة إلا أن هذا العامل لا يحقق العدالة لأن الوحدات الإدارية متباينة في عدد الناخبين داخلها .

٥-عامل الجوار الجغرافي : المقصود بهذا العامل هو الاتصال الجغرافي للدائرة فتكون الدائرة الانتخابية ملتصقة وجميع مناطقها مترابطة مع بعضها البعض بشبكة مواصلات الأمر الذي يسهل على المرشحين القيام بالدعاية الانتخابية ،

أما إذا كانت الدائرة الانتخابية مجزأة فإن ذلك يؤدي لصعوبة وصول الناخبين إلى لجانب الانتخاب ، وكذلك صعوبة عمل الحملات الانتخابية للمرشحين .

وينبغي عند تقسيم الدوائر الانتخابية مراعاة الظروف الجغرافية مثل التضاريس فلا داعي لأن تضم الدائرة الانتخابية محلات عمرانية على ضفتي نهر ليس بينهما كباري للعبور بسهولة .

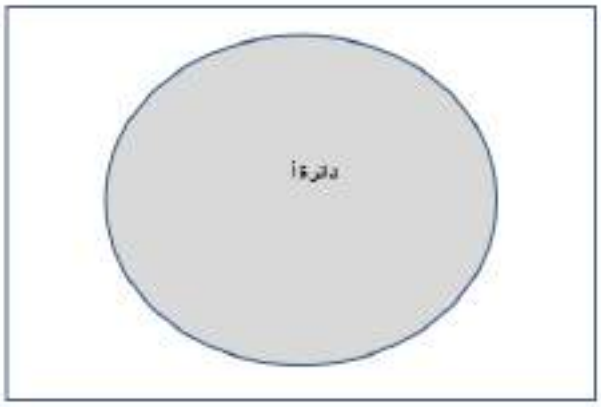

دائرة متصلة

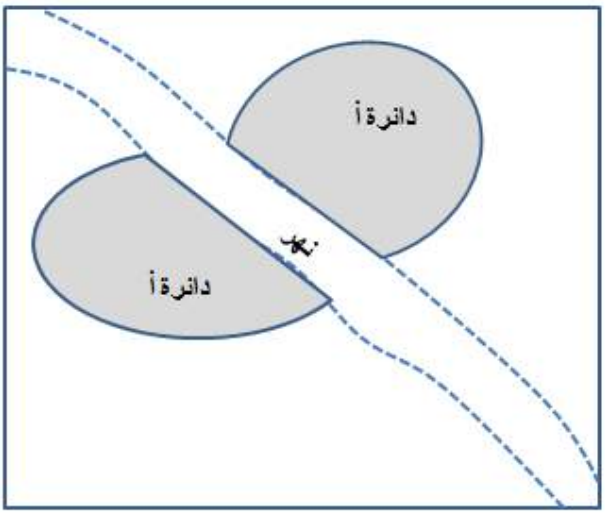

دائرة مجزأة بوسط جغرافي طبيعي

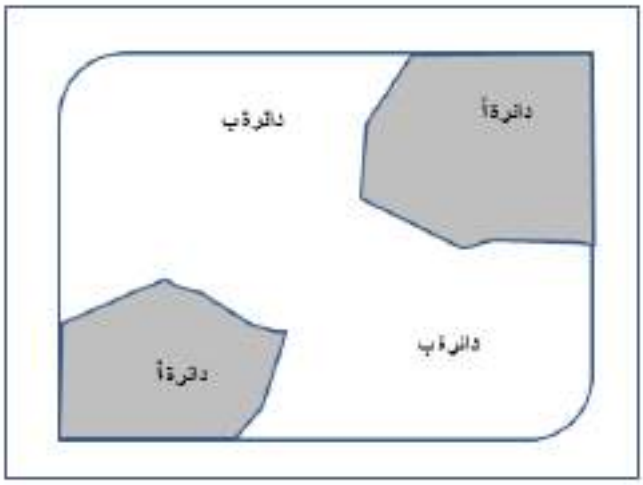

دائرة مجزأة بدائرة أخرى

٦-العامل الاجتماعي : ينطبق هذا المعيار في المناطق ذات الطبيعة الخاصة حيث المناطق التي تسيطر عليها القبائل والعائلات حيث يتم ضم المناطق القبلية في دائرة معينة لتلافي حدوث خلافات وصراعات بين القبائل والعائلات في حالة إذا ما تم تشتيت كل قبيلة أو عائلة على أكثر من دائرة .

وبصفة عامة فإن عملية ترسيم الدوائر وتقسيمها تحتاج لمراجعة دورية وإعادة تقييم باستمرار ؛ حيث أن أعداد السكان والناخبين ليست ثابتة تتغير بالمواليد والوفيات والهجرة ودخول ناخبين جدد بلغوا السن القانوني ١٨ عامًا إلى قوائم الناخبين وهكذا ،كما أنه هناك محلات عمرانية جديدة تنشأ لذلك لابد من إعادة التقسيم وفقًا لهذه المستجدات لضمان التمثيل لجميع الناخبين بشكل عادل .

تتخذ الدوائر الانتخابية شكلين في حالة التدخل في تقسيمها لتحقيق مصالح معينة هما :-

١-سوء التقسيم Mal apportionment

وينتج هذا الشكل بسبب عدم تساوي عدد السكان أو عدد من يحق لهم التصويت بالدوائر الانتخابية ، وقد ينتج هذا الشكل لأسباب لا تتعلق بالتحيز والتلاعب في حدود الدوائر ،إنما لأسباب متعلقة بطبيعة التوزيع الجغرافي للسكان حيث وجود مناطق مكتظة بالسكان ، ومناطق أخرى مخلخلة سكانيًا مثل المناطق الصحراوية ، وقد يحدث سوء التقسيم بسبب التفاوتات عبر الزمن في معدلات النمو السكاني بين المناطق الجغرافية المختلفة ، أو من خلال تحركات السكان من منطقة جغرافية لأخرى .

وبذلك قد يحدث سوء التقسيم بشكل مقصود وبشكل غير مقصود وبالإمكان قياس سوء توزيع الناخبين على الدوائر بطرق عديدة :-

- قياس درجة التطرف : أي نسبة الدائرة الكبرى إلى الدائرة الصغرى ، فإذا كانت على سبيل المثال (٢ : ١) فهذا يعني أن كل صوت في الدائرة الثانية يعادل ضعف الصوت في الدائرة الأولى .
- قياس الانحراف : حيث يتم مقارنة حجم كل دائرة بمتوسط حجم الدوائر ، فإذا كان المتوسط ٥٠٠٠ وكانت كل الدوائر تضم ٥٠٠٠ يكون الانحراف صفرًا ، ومن ثم لا يكون هناك جور في توزيع الناخبين على الدوائر الانتخابية ، أما إذا كان الانحراف مختلفًا عن ذلك فإن سوء توزيع الناخبين يكون حادثًا .

وفي هذا السياق هناك مصطلح Reapportionment (إعادة التخصيص) ، ويقصد به العملية التي تتحرك بها الأحياء وفقًا لتغير أعداد سكانها ، وعلى هذا الأساس تصبح جميع الأحياء الانتخابية متقاربة ، وعلى سبيل المثال فإنه في الولايات المتحدة الأمريكية بعد إحصاء عام ٢٠٠٠ فقدت ولاية نيويورك اثنين من ممثليها بينما اكتسبت ولاية جورجيا ممثلين إضافيين .

٢-التلاعب بحدود الدوائر الانتخابية(جريماندنج Gerrymandering)

ينسب مصطلح جريماندنج إلى حاكم ولاية ماساشوستس الأمريكية ألبريدج جيري Elbridge Gerry والذي قسم حدود الولاية لمصلحة حزبه في مطلع القرن التاسع عشر ١٨١٢م ، وبعد ذلك شاع استخدام المصطلح ، ويعرف هذا الشكل بأنه رسم حدود التصويت لأهداف غير عادلة لمحاباة حزب على حزب آخر بتفتيت الكتل التصويتية لتحقيق أهداف غير ديمقراطية .

فسر جون ماكينزي John Mackenzie ظاهرة الجريماندنج من خلال نظريته عنه حيث قال أن الجريماندنج يعتمد على تنويع التوزيع الجغرافي للمصالح السياسية ، ويحدث في الانتخابات على اختلاف المناطق.

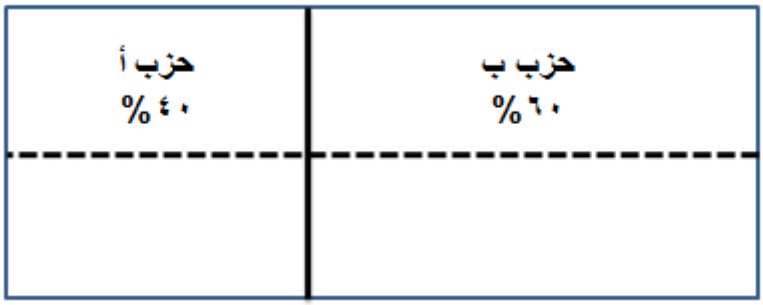

حزب (ب) يفوز بالمقعدين

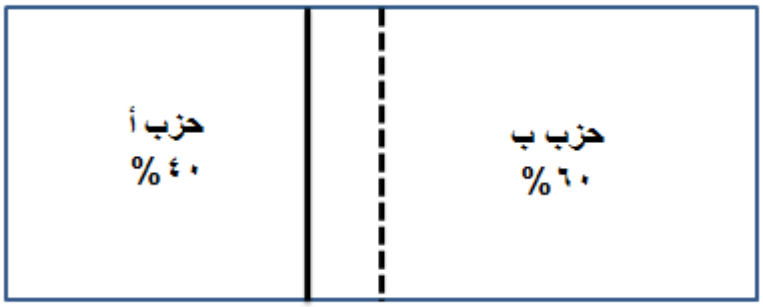

كلا الحزبين (أ) –(ب) يفوز بمقعد

شكل يوضح مخطط الجريماندنج الذي وضعه جون ماكينزي

وقد وضع جون ماكينزي رسم تخطيطي يوضح منطقة جغرافية وافترض أن السكان في غرب هذه المنطقة الجغرافية يمثلون ٤٠٪ من جملة السكان في المنطقة ككل وأنهم سيصوتون بأغلبية للحزب (أ) ، وأن السكان في شرق المنطقة يمثلون ٦٠٪ من إجمالي السكان وأنهم سيصوتون بأغلبية للحزب (ب) فإذا تم تقسيم المنطقة إلى نصفين متساويين شرقي وغربي فإن كل حزب سيفوز بمقعد واحد ، لكن لو أن حزب الأغلبية (ب) يتحكم في عملية إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية لقام بتقسيم المنطقة إلى نصفين متساويين شمالًا وجنوبًا ، وبذلك يتمكن من الفوز بكل المقاعد والحزب (أ) لا يفوز بأي مقعد .

الحزب الذي يسيطر على عملية تقسيم الدوائر يستطيع الحصول على أغلبية المقاعد ببساطة مع السماح لخصمه بالسيطرة في بعض المناطق التي ستضعف قوته فيها أو في جزء منها ، وتحليل التحيز في رسم الدوائر الانتخابية يحتاج إلى تطبيق قواعد القياس الكمي .

وبصفة عامة فإنه يمكن من خلال عدة طرق التلاعب بحدود الدوائر الانتخابية :-

- **تشتيت الدوائر الانتخابية :** إذا كان أحد مرشحي المعارضة يتمتع في دائرته الانتخابية بتأييد ساحق ، وكانت دائرته الانتخابية تتحدد مع دائرة انتخابية للحزب المسيطر ، فقد يتم ترسيم الحدود باقتطاع جزء أو أجزاء من حدود تلك الدائرة ، وضمها إلى الدائرة المجاورة ، وذلك بهدف تقليص عدد المصوتين للمرشح المعارض ومن ثم ضياع أصوات مؤيديه الذين ألصقت مناطقهم بالدائرة الانتخابية الجديدة.
- **توسيع الدائرة الانتخابية :** ففي حالة تمركز الموطن الانتخابي للمعارض في منتصف الدائرة بشكل يصعب معه اقتطاع جزء منها وضمه إلى دائرة أخرى لا تحظى بتأييده فيتم توسيعها بضم قرى ومراكز سكانية أخرى إليها بالشكل الذي يؤدي إلى عدم حصول المرشح المعارض على الأصوات التي تؤهله للنجاح .
- **الطريقة التي ترسم بها الدائرة :** وذلك بجعلها شديد ة الالتواء والانثناء بحيث تصبح بشكل غير منتظم بهدف استيعاب جيوب القوة للحزب الذي لا يتمتع بقوة ذاتية من دائرته .

نـشاط (١)

وضح العلاقة بين نوع النظام الانتخابي وحجم الدائرة وعدد الدوائر

النظام الفردي ← حجم الدائرة ..... عدد الدوائر.....

نظام القائمة ← حجم الدائرة ..... عدد الدوائر.....

نـشاط (٢)

١- احسب القاسم الانتخابي وعدد الدوائر في حالة كون عدد الناخبين الإجمالي ١٠٠٠,٠٠٠ ناخب وعدد النواب المطلوب هو ٥٠٠

- القاسم الانتخابي = .../.....

= .....

- عدد الدوائر = .../.....

=.....

نـشاط (٣)

وضح سوء التقسيم في الشكل التالي للدوائر الانتخابية

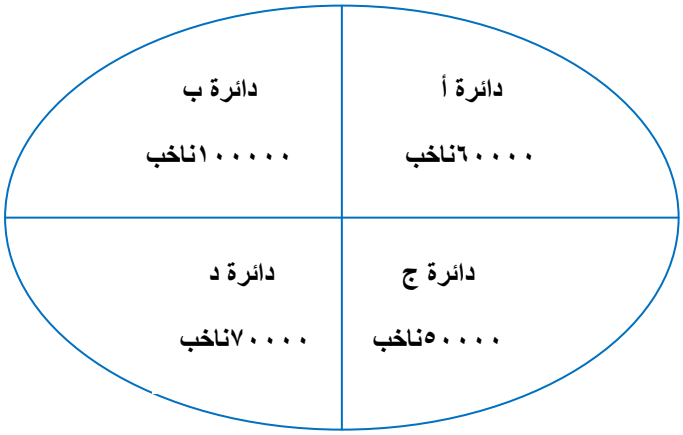

الدائرة الكبرى.....

الدائرة الصغرى.....

المتوسط =.....

درجة التطرف =.....

درجة الانحراف=.....

الفصل السادس

الحدود السياسية

يتناول الفصل الموضوعات الآتية :

- الفرق بين التخوم والحدود
- تطور فكرة الحدود السياسية
- أهمية الحدود السياسية
- تصنيفات الحدود السياسية
- الحدود السياسية الطبيعية
- الحدود السياسية الهندسية

الحدود السياسية

الحد يعني الفصل والحجز والمنع من الاختلاط ، وتعتبر دراسة الحدود السياسية واحدًا من أشيع الموضوعات ، أو من أهم الموضوعات التي يتم تناولها في الجغرافيا السياسية ، لكن على الرغم من ذلك فإن الاهتمام بدراسة الحدود السياسية بدأ يتراجع وذلك منذ عام ١٩٦٣ ، والسبب في ذلك يرجع إلى قلة الاهتمام بهذا الموضوع في المناطق التي نشطت فيها الجغرافيا السياسية وموضوعاتها مثل أوروبا وأمريكا الشمالية إلى جانب التطورات المتعلقة بالأقمار الصناعية التي تستطيع اختراق مجال الدول من خلال الفضاء والتصوير والتجسس دون أن تشكل الحدود أمامها أي عائق إلى جانب الأجهزة الحربية المتمثلة في الصواريخ والطائرات ، وكذلك العولمة والتطور التكنولوجي ، وما ترتب على ذلك من ثورة معلوماتية متمثلة في شبكات الإنترنت والهواتف وأجهزة التلفاز إلى جانب ظهور التكتلات الدولية والشركات متعددة الجنسية العابرة للحدود وما يرتبط بها من تدفقات مالية وأنشطة اقتصادية .

أدت كل هذه العوامل إلى أن يقل دور الحدود كعامل فصل لكن لا يعني هذا التقليل من أهمية الحدود ، بل على العكس من ذلك تعد الحدود على جانب كبير من الأهمية لأنها مرادف لسيادة الدولة فهي تحدد الإطار الذي تمارس عليه الدولة سيادتها وتطبق قوانينها ، فالحدود السياسية هي حواجز تفصل ما بين دول العالم وبعضها البعض

ومازالت توجد العديد من المنازعات في العالم بين الدول على الحدود بصفة خاصة في قارات آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا أي المناطق حديثة الاستقلال وترسيم الحدود ، وإن كانت قد تراجعت مشكلات الحدود السياسية في أمريكا الشمالية وأوروبا منذ منتصف القرن العشرين .

وتعتبر الحدود السياسية من أكثر الموضوعات التي حظيت باهتمام الجغرافيون السياسيون ، وقد ركزت معظم الكتب والمؤلفات والأبحاث الجغرافية في دراستها للحدود السياسية حول موضوعين :-

- الموضوع الأول : تطور الحد السياسي في المعنى والمسار ؛ أي لماذا يوجد الحد السياسي في موضع معين وما الرابط بينه وبين اللاندسكيب الطبيعي والبشري ، وفي هذا الإطار فإنه تم التركيز في ترسيم الحدود على الجوانب المورفولوجية وإهمال الجوانب الاقتصادية والنفسية .
- الموضوع الثاني : مشكلات الحدود المشتركة ودورها في السياسة الدولية.

وبصفة عامة يمكن تلخيص اهتمام الجغرافيا بدراسة الحدود السياسية في جانبين:

- موقع الحد وشخصيته : فموقع الحد وشخصيته نتاج لتفاعل عوامل كثيرة منها ما هو جغرافي .
- آثار الحد : فبمجرد رسم الحد السياسي وتعيينه فإنه يؤثر على اللاندسكيب الطبيعي والبشري الذي يصير جزءًا منه فتعيين الحد السياسي يرتبط بإقامة التحصينات ونقاط التفتيش ، وتحديد منافذ العبور

كل ذلك بمعنى تطبيق الدولة لسيادتها ، ويؤثر تعيين الحد على شبكات النقل والمواصلات وعلى استخدام الأرض ، وعلى التوزيع الجغرافي للسكان .

أولًا : الفرق بين التخوم والحدود

التخوم Frontiers : وتعني المجاورة فهي الهامش أو الطرف أو منتهى أرض الدولة ؛أي مقدمة الدولة.

الحدود Boundaries : فمن حد ؛أي أحاط بالشيء أي أحاط بالدولة .

شاع استخدام مصطلح التخوم في الماضي بينما شاع استخدام الحدود في العصر الحديث أو في الوقت الحاضر ؛ أي أن الحدود السياسية قد حلت محل التخوم القديمة ، و تتميز التخوم بما يلي:-

- عبارة عن مناطق صعبة في الغالب وغير صالحة للاستيطان البشري ، وقد تركت لوظيفة الفصل بين الدول .
- هي مناطق جغرافية لها مساحة وأبعاد طول وعرض ، بينما الحدود هي عبارة عن خطوط ليست لها مساحة ؛أي أنها ظاهرة سياسية لا جغرافية وقد لا يتعدى عرض الخط أو سمكه بضعة بوصات .
- التخوم لا تعني أي ناحية قانونية أما الحدود فهي ظاهرة قانونية .

يذكر جويليه أن زوال التخوم مر على الأقل بثلاث مراحل حتى ظهرت خطوط الحدود السياسية :-

- المرحلة الأولى : عندما لم تكن الأرض مقسمة إلى دول فإن التخوم لم تكن أكثر من منطقة يبدأ فيما ورائها عالم المجهول ، وفي وقتها تميزت التخوم بالغموض وعدم أهميتها لنقص معلومات الإنسان عنها .
- المرحلة الثانية : تميزت خلالها التخوم بأنها قطعًا من الأرض تتصارع الدول المجاورة عليها ، وفي هذه المرحلة مثل التخم منطقة فاصلة بين الدول المجاورة وغالبًا ما ارتبطت التخوم بمناطق هامشية غير معمورة بين دولتين وعند بداية التخم تنتهي سيادة الدولة .
- المرحلة الثالثة : فقد أدت زيادة عدد السكان وضغطهم على الموارد مع التقدم التقني إلى انكماش مساحات التخوم حيث توسع الدول المجاورة على حسابها حتى اختفت نهائيًا ، وحلت محلها خطوط الحدود السياسية .

وإن كانت التخوم بشكلها القديم قد اختفت من خريطة العالم السياسية إلا أنها عادت للظهور بشكل جديد ممثلة في ثلاث ظاهرات هي : الدول الحاجزة – دول العالم النامي – البحر والمحيط .

حيث أنه بعد أن تم تتبيع كل يابس الكرة الأرضية تقريبًا باستثناء بعض الأجزاء من انتاركتيكا القطبية إلى دول العالم ؛ أي لم تعد هناك مناطق تخوم يابسة بالمعنى القديم المعروف لكي تدعيها الدول ، ومن ثم بدأت الدول في التوجه صوب البحار والمحيطات ، وهنا يتبادر للذهن السؤال هل ستصبح البحار

والمحيطات بمثابة نوع جديد من مناطق التخوم التي ستتوسع فيها الدول الساحلية مستقبلًا ، والتخوم في هذه الحالة صارت مسطحات مائية بعد أن كانت مناطق يابسة .

وكذلك مع حلول النصف الثاني من القرن العشرين أخذت فكرة الدول الكبيرة Super Nationalism تشق طريقها بقوة في عالم السياسة حيث الدولتان العظمتان آنذاك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، كما وجدت الدول النامية التي اتبعت سياسة الحياد وعدم الانحياز فقد شكلت هدف لسيطرة الدول الكبرى فهل سيشهد المستقبل صراعًا من قبل الدول الكبرى حول هذه الدول الضعيفة المحايدة ، وهنا يثور السؤال هل تعتبر الدول النامية الضعيفة بمثابة مناطق التخوم بين الدول العظمى في العصر الحديث .

وقد كانت توجد في الماضي مجموعة من الدول تعرف باسم الدول الحاجزة Buffer State والدول الحاجزة كانت تعد مناطق ضعف تفصل بين مناطق قوة ، وقد تمكنت هذه الدول الحاجزة من البقاء نتيجة لقيامها بوظيفة الحجز بين دول متنافسة ، وترجع نشأة هذه الدول الحاجزة إلى الرغبة في تقليل الاحتكاك والتصادم بين قوتين متصارعتين ، ومن أمثلة الدول الحاجزة سويسرا بين ألمانيا وإيطاليا وفرنسا ، وبلجيكا بين ألمانيا وفرنسا ، ونيبال بين الصين والهند ، ومنغوليا بين روسيا والصين ، وأفغانستان التي كانت خلال فترة من الوقت حاجزة بين النفوذ السوفيتي والنفوذ البريطاني ،وانتهى دورها بوصفها دولة

حاجزة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي حيث أصبحت لا تجاور روسيا حاليًا واستقلال شبه القارة الهندية .

ثانيًا : تطور فكرة الحدود السياسية

- كانت الدول عبارة عن وحدات تسعى لتحصين نفسها من الغارات بأسوار قوية بهدف الحماية في المقام الأول ، كما حدث في الصين التي أقامت سور الصين العظيم لحمايتها من غارات التتار والمغول الذين كانوا يغيرون عليها من وقت لآخر .
- اختار الإنسان الفواصل الطبيعية التي يصعب اختراقها إلا من خلال نقاط معينة تقام عليها مراكز الدفاع والمراقبة وتحصيل الضرائب على التجارة المارة والتي كانت تعرف بالثغور أيام الدولة الإسلامية في العصور الوسطي.
- تعد الحدود مرادفًا لما كان يعرف قديما باسم "التخوم " وهي مناطق طبيعية فاصلة بين الممالك والإمارات مثل الغابات والجبال والمستنقعات.
- في العصور الحديثة ونتيجة الزيادة السكانية الأمر الذي ترتب عليه استغلال مناطق التخوم ، والتوسع على حسابها ، نتيجة لذلك أصبح من الضروري أن تتحدد مناطق النفوذ لكل دولة أي تحديد الخط الذي يفصل بين سيادة دولة ودولة أخرى .
- يمكن وضع تعريف للحدود السياسية : باعتبارها الخطوط التي نشأت بهدف الفصل بين دولتين .

ثالثًا : أهمية الحدود السياسية

١- الحماية والأمن : حيث يقف الحد أمام الغزو الخارجي وعنده تقام التحصينات ، ويحدد مناطق نفوذ كل دولة ومن ثم يمنع الصدام ، إحكام السيطرة من خلال منع دخول المجرمين والمهربين.

٢- حماية الإنتاج الاقتصادي: من خلال مراقبة السلع الصادرة والواردة إلى الدولة بفرض الضرائب وحماية السلع المحلية وتحصيل رسوم الجمارك.

٣- تنظيم التبادل التجاري بين الدول: بتنظيم مرور السلع عبر الدول الساحلية من خلال الدول الحبيسة التي لا تقع على بحار ، وتنظيم حركة الهجرة بين الدول ، ومراقبة حركة الرعاة في المناطق الصحراوية .

رابعًا : تصنيفات الحدود السياسية

١- التصنيف العام للحدود السياسية

- حدود تسبق سكنى الإنسان وهي التي رسمت قبل تعمير مناطق الحدود مثل الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.
- حدود رسمت بعد تعمير منطقة الحدود وروعي فيها رغبة السكان وتناسقهم من حيث اللغة أو الدين أو الأصول العرقية مثل الحدود بين الهند وباكستان .
- حدود فرضت على الدول دون مراعاة لاختلاف الدين أو اللغة أو الحضارة مثل الحدود السياسية في أفريقيا .

٢- تصنيف بول بوكهلتز للحدود

- الحدود السياسية الطبيعية : هي التي تتبع ظاهرات طبيعية كالجبال أو الصحاري أو البحيرات أو الخلجان أو الأنهار أو المستنقعات وهي تمثل في الأساس حواجز طبيعية .
- الحدود الهندسية : هي الحدود التي تأخذ شكل خطوط مستقيمة أو مثلثات أو دوائر ولا تتأثر بالظواهر الطبيعية التي تقف أمامها ، وتكون هذه الحدود مناسبة في المناطق التي يندر فيها السكان لكنها على النقيض من ذلك في المناطق التي ترتفع فيها الكثافة لأنها لا تراعي الظواهر البشرية التي تخترقها .
- الحدود البشرية : هي نوع معقد ويصعب تحديده لكنه يبرز في المناطق التي يتم وضع الحد السياسي على أساس العوامل اللغوية والدينية والعرقية والقبلية .

٣- تصنيف كورزون للحدود السياسية

يعد كرزون أول من أشار إلى تصنيف الحدود على أساس طبيعي (يقصد الحدود الفاصلة) ، وأساس صناعي (يقصد الحدود الفلكية والهندسية) .

- المقصود بالحدود الفلكية: هي الحدود التي تتبع خطوط الطول ودوائر العرض (مثل الحد بين الولايات المتحدة وكندا والذي يتبع خط طول ٤٩ غربا).

- يقصد بالحدود الهندسية : الحد الذي يربط بين نقطتين معينتين بخط مستقيم ، أو تلك التي تربط بين عدد من النقاط في شكل أقواس وخطوط مستقيمة .

- المقصود بالحدود البشرية الحضارية :- الحدود التي ترتبط بالظاهرات البشرية مثل اللغات والقوميات.

خامسًا : الحدود السياسية الطبيعية

استخدمت الظواهر الطبيعية كالجبال والأنهار والبحار والصحاري كحدود سياسية منذ زمن بعيد ، وذلك لما توفره من حماية وأيضًا باعتبارها عائقًا أمام الأخطار الخارجية ، لكن هذا النوع من الحدود فقد أهميته مع التقدم التكنولوجي .

١- **الجبال** : تعد الجبال عائق في الانتقال من احد جوانبها إلى الجانب الآخر.

أمثلة

- جبال البرانس بين فرنسا وإسبانيا
- جبال الهيالايا بين الصين والهند
- جبال الأنديز بين شيلي والأرجنتين

الحدود بين إسبانيا وفرنسا

يعترض تخطيط الحدود السياسية في المناطق الجبلية بعض المشكلات منها:

- تحديد موضع الخط نفسه هل يتفق مع أعالي الجبال أو يتفق مع خطوط تقسيم المياه .
- أن المناطق الجبلية ليست دائما خالية من السكان لذلك لا يمكن ترسيم الحد دون مراعاة الخصائص الحضارية للسكان فقد يكون سكان الجبال متجانسون حضاريًا ويتم ترسيم الخط بحيث يقسموا إلى مجموعات كل منهم ينتمي لدولة .
- تضعف قيمة الحدود الطبيعية باعتبارها عامل فصل في حالة وجود مجموعات بشرية متنقلة كما في حدود جبال الهيمالايا بين الصين والهند حيث هناك تسرب للمغول عبر الحدود الجنوبية للهيمالايا مما أوجد اختلاط بين الهندوس والبوذيين.

٢- **الأنهار**: اعتبرت الأنهار في بعض الفترات عائقًا طبيعيًا يفصل بين الدول خاصة في وقت الفيضان .

أمثلة

- نهر ريوجراند بين الولايات المتحدة والمكسيك.
- نهر بارانا بين البرازيل وبارجواي والأرجنتين.

الأنهار ليست حدًا مثاليًا دائمًا ، وذلك للأسباب الآتية:

- طبيعة النهر "من حيث كونه شديد التدفق أو ضعيف ومن حيث الضيق والاتساع" والأراضي التي يمر بها "من حيث كونها منطقة سهلية أو جبلية وعرة" .
- تغير مجاري الأنهار من وقت لآخر نتيجة عمليات النحت والإرساب .
- صعوبة تحديد الحد السياسي في النهر هل هو يسير مع أحد جانبي النهر أو يسير مع خط المنتصف أم يسير مع المجرى الملاحي .
- صعوبة تحديد وضع الجزر النهرية التي تعترض مسار خط الحدود في النهر.

٣- **البحيرات**: يمكن اعتبار البحيرات عامل منع و فصل بين الدول وبعضها وأيضًا عامل وصل وربط نتيجة دورها الاقتصادي حيث المياه العذبة والنقل من خلالها والأسماك فيها ، وعلى ذلك فالبحيرات عامل وصل وفصل في آن واحد.

أمثلة

- الحد السياسي بين الولايات المتحدة وكندا حيث يتفق مع بحيرات سوبيريور– هورن – ايري –انتاريو .
- بحيرة فكتوريا بين أوغندا – كينيا – تنزانيا

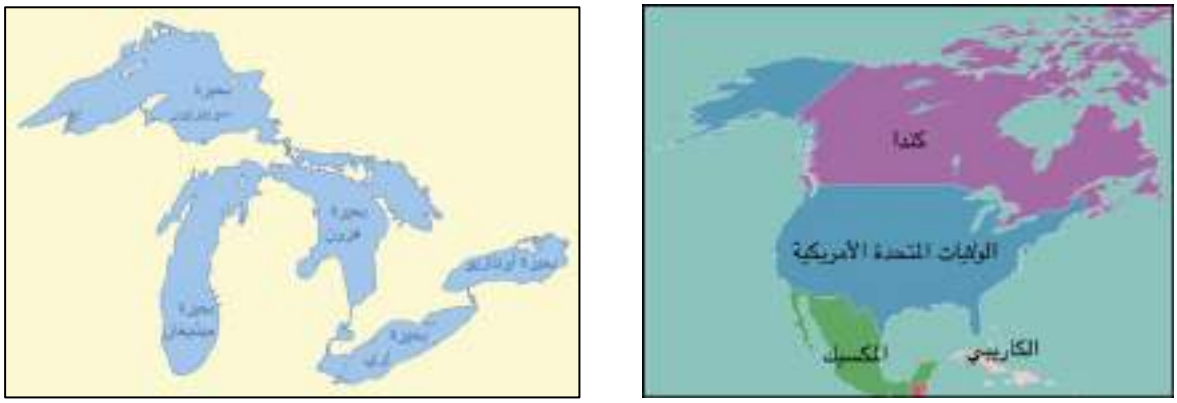

البحيرات العظمى "الحدود بين كندا والولايات المتحدة"

تثار العديد من المشكلات عند ترسيم الحدود في البحيرات نتيجة الاختلاف في تعيين الحد فهناك من يرى أنه لابد من أن يرتبط بالشواطئ بحيث يصبح مجمل مياه البحيرة ضمن إحدى الدولتين ، وهناك من يرى التقسيم من خط الوسط ، وقد أتفق في النهاية على طريقة ترسيم الحدود في البحيرات وذلك على شكل شبكة من الخطوط ثم تنصف تلك الخطوط .

٤- **المستنقعات**: تتميز المستنقعات عن البحيرات والأنهار في أنها ليس من الممكن أن تكون عامل اتصال إنما هي عامل فصل ، خصوصًا عقب سقوط الأمطار واتساع مساحتها .

مثال: مستنقعات البربيت التي اتخذت كحد بين روسيا القيصرية وبين بولندا.

وقد كان العامل الأساسي لاختيار المستنقعات كحدود سياسية في الماضي هو صعوبة عبورها ، وقلة سكانها ، لكنه في الوقت الحالي فقدت المستنقعات أهميتها بعد تجفيف الكثير منها ، كما أن البعض منها في المناطق الباردة وبالتالي يتجمد شتاء ويسهل عبوره.

٥- **الغابات**: كانت الغابات قديمًا من عوامل الفصل والحماية ، لكن لم تعد لها نفس الأهمية في الوقت الحاضر كعامل فصل لإزالة مساحات كبيرة منها واستخدمها في الزراعة وشق الطرق خلالها وذلك في الأقاليم المعتدلة والباردة .

هذا بخلاف الوضع في الإقليم المداري فإن الغابات ما زالت تعد عامل للفصل بين الدول مثل الغابات بمنطقة الكونغو في أفريقيا ، ومنطقة الأمازون في أمريكا الجنوبية.

٦- **الصحاري** : اعتبرت الصحاري قديمًا عامل فصل لكن فقدت أهميتها في الوقت الحاضر شأنها شأن الغابات والمستنقعات بسبب التقدم التكنولوجي والتقني الذي مكن من اختراقها كما أنها لم تعد كما كانت في السابق خالية من السكان بفضل المعادن الموجودة في بعضها كذلك شق الطرق خلالها والاستصلاح الزراعي لبعض أجزائها.

وتشكل القبائل المتنقلة مشكلة عند اتخاذ الصحاري كحدود لأنهم يتخذون من الرعي نشاطًا رئيسيًا لهم وهذا النوع من النشاط لا تقف أمامه الحدود لوجود ارتباطات قبلية بين سكان الصحاري وبعضهم .

سادسًا : الحدود السياسية الهندسية

تتميز بأنها قد تكون أيضًا حدود فلكية؛ وذلك إذا اتفقت مع خطوط الطول ودوائر العرض ، والخطوط الهندسية تأخذ شكل الخط المستقيم أو الخط المنكسر أو الخط الدائري ، ومن أمثلتها الحدود السياسية في أفريقيا والتي نتجت عن الاستعمار .

يعد من السهل ترسيم الحدود الهندسية من حيث الشكل ، لكن يعد تنفيذها على الطبيعة غاية في الصعوبة في بعض الأحيان ، وذلك للأسباب الآتية:-

- يحدث ذلك عندما تمر هذه الحدود بمناطق عامرة حيث تؤدي إلى تمزيق المجموعات البشرية ذات الحضارة الواحدة على أكثر من دولة .
- أيضا عندما تمر هذه الحدود بالمناطق الصحراوية فإنها تحتاج لجهد كبير ونفقات باهظة من أجل حمايتها .
- لا تشكل الحدود السياسية الهندسية أي مشكلات بين الدول المجاورة إذا كان تخطيطها سابق للاستقرار البشري في المنطقة .

سابعًا : الحدود البحرية

تحتاج الدول إلى الحدود البحرية حيث أن لها وظائف متعددة جمركية ومالية وصحية وأمنية ، وعلى الرغم من كثرة الوظائف التي يؤديها الحد الأرضي إلا أنه يختلف عنه في أن الحد الأرضي يقتصر دوره على الفصل بين دولتين بينما الحد البحري يؤثر على دول كثيرة لأنه يعين النهاية البحرية للدولة ، ويفصل بينها

وبين أعالي البحار التي تلتقي فيها مصالح كل دول العالم بشكل أو بأخر ، ولذلك يمكن القول أن الحد البحري يفصل بين الدول الساحلية ومصالح بقية دول العالم ، ويمكن تحديد الأنواع التالية من المناطق المائية بجوار سواحل الدول وهي :-

١-المياه الداخلية Internal Waters : تتكون المياه الداخلية من الكوات والمصبات الخليجية المغلقة ومصبات الأنهار والمرافئ الطبيعية والفتحات ، وليس هناك شك في أنها جزء من أرض الدولة إما لأنها محاطة باليابس من كل الجهات أو لأنها مملوءة بالمياه العذبة أكثر من المياه المالحة لما يأتيها من مياه اليابس ، وتفيد المياه الداخلية في تحديد الحد السياسي للدولة فلو كانت هناك كوة مائية داخلية في ساحل الدولة يعين على فتحتها من جهة البحر خط القاعدة Baseline الذي يبدأ منه قياس المياه الإقليمية .

٢-المياه الإقليمية Territorial Waters : عبارة عن نطاق من المياه البحرية ، وتحدد حافته الخارجية من جهة البحر الحد السياسي البحري للدولة ، وقد تم الاتفاق على مبدأ أن تقدر المياه الإقليمية بـ١٢ ميل بحري مقيسة من خطوط الأساس أو خطوط القاعدة ، وتمارس الدول كامل سيادتها على مياهها الإقليمية ، وتخضع السفن والأفراد في المياه الإقليمية لتشريعات الدولة ، وقد كفل القانون الدولي حق المرور البريء لسفن الدول الأجنبية في المياه الإقليمية سواء السفن التجارية أو الحربية شريطة أن تكون طافية على سطح

الماء ورافعة علمها ، والمرور البريء هو الذي لا يضر بسلم الدولة الساحلية أو بأمنها ولا يستعمل القوة أو يهدد باستعمالها ضد الدولة الساحلية ، ولا يسبب أضرار للبيئة والصيد في المياه الإقليمية للدولة.

٣-الجرف القاري أو الرصيف القاري : وكان الجرف القاري معروف لدى الجغرافيين و الجيولوجيين لكن لم يكن له أي مغزى سياسي ، وظهر إلى الساحة عندما أعلن مبدأ ترومان سنة ١٩٤٥ وبفضل هذا استطاعت الولايات المتحدة استغلال الثروات من البترول والغاز الموجودة في منطقة خليج المكسيك ، وسرعان ما سلكت الدول الأخرى نفس سلوك الولايات المتحدة بفرض السيطرة على رصيفها القاري لاستغلال ثرواته ، وتشمل هذه الثروات كما عرفها القانون الدولي "الموارد غير الحية من المعادن وموارد الطاقة ، والكائنات الحية مثل اللؤلؤ" ، ووفقًا لمؤتمر جنيف عام ١٩٥٨ صدر قانون يفيد بسيادة الدول على الجرف أو الرصيف القاري حتى إذا قررت عدم استغلال ثرواته الطبيعية فإنه لا يمكن لأي دولة أخرى أن تستغل هذه الموارد بدون مواجهة الدولة المجاورة للجرف ، كما أنه ينبغي للدول التي تمتلك السيادة على الرصيف أو الجرف ألا تعرقل إنشاء وصيانة الكابلات وخطوط الأنابيب وألا تتدخل في الملاحة والصيد والنشاطات الأخرى في أعالي البحار .

٤-المنطقة الاقتصادية الخالصة Exclusive Economic Zone : تقاس المنطقة الاقتصادية الخالصة من خط القاعدة وتحدد بمسافة ٢٠٠ ميل بحري بمعنى أنه إذا كانت الدولة تأخذ بقاعدة ١٢ ميلًا بحريًا للمياه الإقليمية فإن لها بعد ذلك ١٨٨ ميل بحري تمارس فيها حقوق السيادة لاكتشاف الموارد الطبيعية الحية وغير الحية سواء في المياه أو في قاع البحر واستغلالها ، وفي هذه المنطقة تقع مصائد البترول والغاز الطبيعي والمعادن ، والصيد البحري إلى جانب الطاقة الكامنة (المد والجزر).

٥-أعالي البحار High Seas : عبارة عن المناطق البحرية المفتوحة للجميع بدون قيود والتي لا يدعي السلطة فيها أحد ولا يحق لأي دولة أن تتدخل في حرية الملاحة في أعالي البحار .

طرق قياس المياه الإقليمية

١-طريقة الربليكا / التماثل Replica: تتلخص هذه الطريقة في رسم خط الساحل بنفس تعريجاته في البحر على بعد يتفق مع مدى المياه الإقليمية الذي تعتقد فيه الدولة ، وتستدعي هذه الطريقة رسم الحد البحري في كل مكان وتثير مشاكل كثيرة .

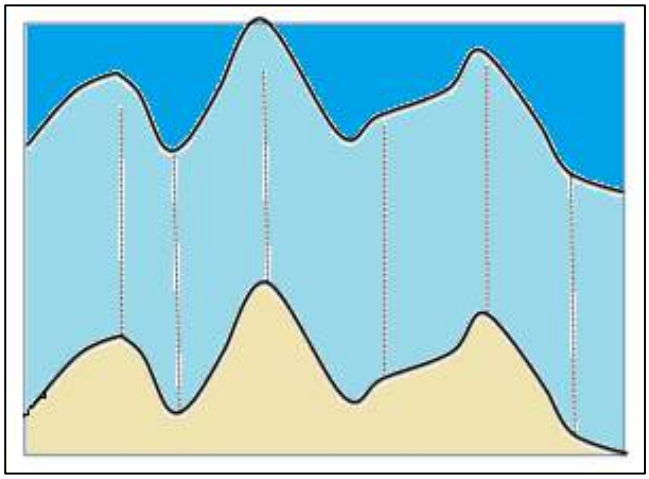

٢-طريقة خط القاعدة أو الأساس Baseline

تنقسم خطوط الأساس إلى نوعين :

أ- خطوط الأساس العادية : وهي خطوط تمتد على طول شواطئ الدولة الساحلية وتساير هذه الخطوط الحد الأدنى للجزر ، وهذه الطريقة تأخذ بعين الاعتبار تعرجات الساحل الطبيعية ونقاط انحسار مياه البحر إلى أدنى حد تصله هذه المياه في حالة الجزر.

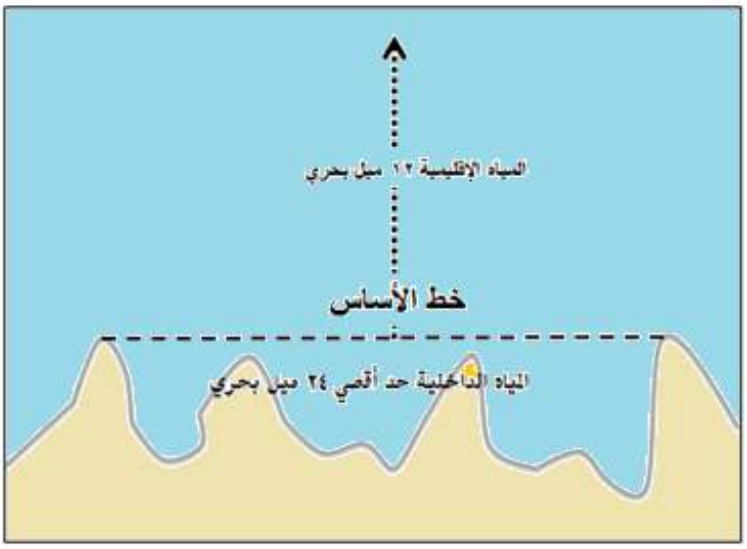

ب- خطوط الأساس المستقيمة: تستخدم هذه الطريقة عند صعوبة تطبيق طريقة خطوط الأساس العادية عندما تكون هناك انبعاجات عميقة في خط الساحل ، ففي هذه الحالة يتم رسم خطوط قاعدة مستقيمة تصل بين الرؤوس البارزة في خط الساحل على شرط ألا يتعدى أي خط قاعدة ٢٤ ميلًا ، وبهذه الصورة يمكن تحديد المياه الداخلية ونقطة بدء قياس البحر الإقليمي .

يواجه تحديد الخط البحري أو الحدود السياسية البحرية صعوبات كثيرة منها :

- أن الساحل ليس خطًا مستقيمًا إذ تقطعه التعرجات والخلجان والفتحات ومصبات الأنهار .
- موقع الساحل متغير لأنه في حالة المد البحري تطغى المياه على مناطق اليابسة أما في حالة الجزر تنحسر المياه عن هذه المناطق ويختلف لذلك موضع الحد البحري في حالة ما إذا كان القياس من أعلى مد عنه في حالة ما إذا كان القياس من أدنى جزر .
- الساحل ليس خطًا رغم لفظ خط الساحل Coast line ولكنه عبارة عن منطقة انتقالية تنحصر بين اليابس والماء ويحدد كل من المد والجزر عرض هذه المنطقة .

وقد جرت مناقشة خطي القاعدة لأعلى مد وأدنى جزر في مؤتمر جنيف عام ١٩٥٨م وأتفق على أن القياس البحري يبدأ عند خط متوسط أدنى الجزور Moon low water line ، وقد ثارت مشكلة بخصوص المناطق الساحلية التي تغمرها المياه وقت المد وتنحسر عنها وقت الجزر ، وتتضح هذه الظاهرة في السواحل تدريجية الانحدار صوب البحر ، وربما تدعي الدولة بأن هذه الحواجز الوحلية جزء من يابسها وليس من البحر ويترتب على ذلك أن تقرر الدولة أن قياس الحد البحري يبدأ من عند هذا الحاجز الرملي وليس من عند الساحل ، وقرر مؤتمر جنيف ١٩٥٨م أن هذه الحواجز تستخدم لزيادة مدى البحر الإقليمي

إذا كانت تقع فيه ومعنى هذا أن يبدأ قياس الحد البحري من الحواجز وليس السواحل.

وقد أقرت الدول سريان الحد البحري مع الخط الأوسط خط المنتصف Median بين الدولتين المتقابلتين أو المتجاورتين أي الذي يكون على مسافة متساوية من كلا الشاطئين ، وقد يؤدي هذا الأمر إلى تقسيم الممرات المائية ، وإخضاعها لسيطرة الدولتين المتقابلتين مثال لذلك مضيق ملقا الذي يقل عرضه عن ٢٤ ميل بين إندونيسيا وماليزيا ، لأن المياه الإقليمية لكل منهما ١٢ ميل ، وقد اعترضت الولايات المتحدة وحلفائها على هذا الأمر لأنه يقتضي حصول سفنها على أذن مسبق للمرور في هذا المضيق بل ودفع رسوم مرور لدولتين ، الأمر الذي دعا إلى بعث فكرة قناة كرا Kra عبر برزخ كرا في تايلاند لتفادي هذا المضيق .

وقد ثارت مشكلة أيضًا بخصوص الخلجان ، ويعتبر الخليج من المياه الداخلية إذا كانت فتحته لا تزيد عن ٢٤ ميل ، ويحدد هذا خط اتصال Closure line يصل بين فتحتي مدخل الخليج ، وفي هذه الحالة تصبح المياه المحصورة بين الخط المرسوم والساحل خليجًا داخليًا أما لو كان الخليج أوسع من ٢٤ ميل فإنه يجرى تحديد المياه الإقليمية فيه على حسب القواعد المتبعة حيث يتم رسم نصف دائرة من مساحة المياه المحصورة بين خط الاتصال والساحل.

ولو كانت مساحة الخليج أصغر من مساحة نصف الدائرة المرسومة على خط اتصاله فإنه لا يصبح مياه داخليه إنما تعريجه يحدد خط القاعدة عند أدنى

جزر فيها بداية لقياس المياه الإقليمية ، أما لو كانت مساحة الخليج أكبر من مساحة نصف الدائرة المرسومة على خط الاتصال فإنه يصبح جزء من المياه الداخلية .

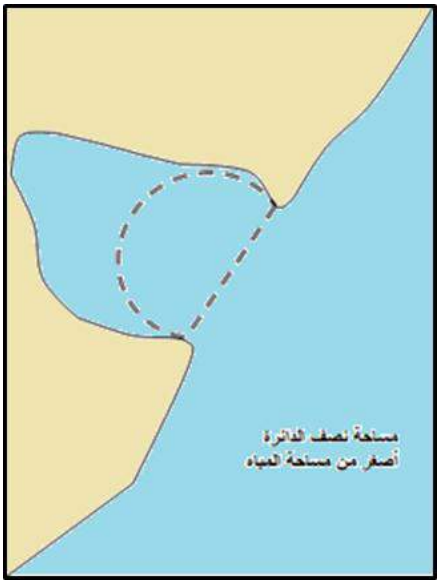

وتظهر مشكلة أخرى عندما توجد مجموعة من الجزر في مدخل الخليج ففي هذه الحالة لكي يصبح الخليج مياه داخلية لابد أن يكون اتساع الفتحات بين الجزر الواقعة في مدخله لا تتعدى ٢٤ ميل .

نشاط (١) باستخدام خريطة العالم وضح الدول الحاجزة في قارتي آسيا وأوروبا.

قارة آسيا	قارة أوروبا

نشاط (٢) وضح على خريطة العالم نماذج للحدود السياسية الطبيعية:

- الأنهار
- الجبال
- البحيرات

نشاط (٣) وضح من خلال خريطة قارة أفريقيا الدول المطلة على البحيرات الآتية :

فكتوريا	
ملاوي	
تنجانيقا	

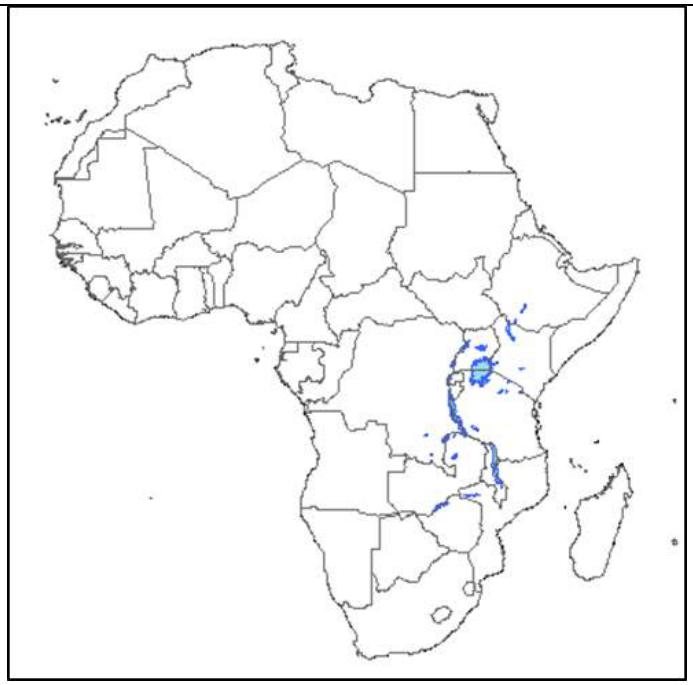

نشاط (٤) قارن بين الحدود والتخوم.

وجه المقارنة	التخوم	الحدود

نشاط (٥) وضح الحدود البحرية وقياسها على الشكل التالي:

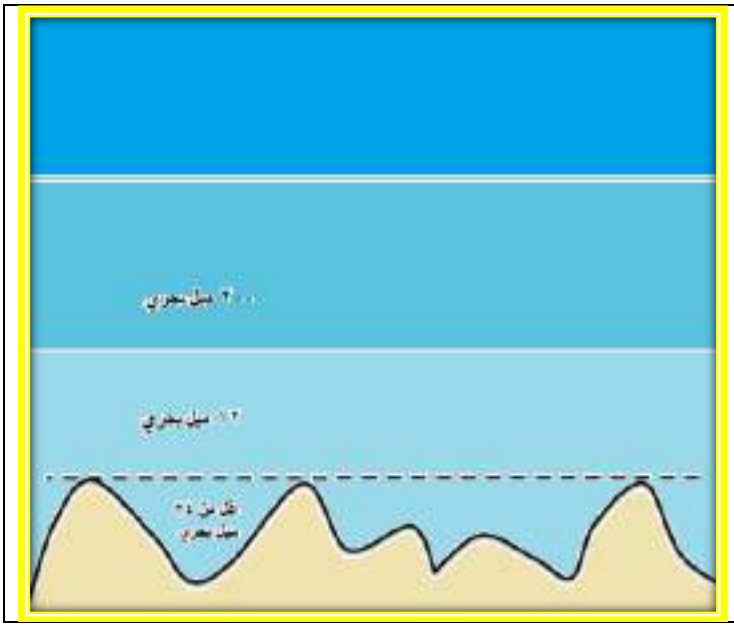

الفصل السابع

نموذج لمشكلات الجغرافيا السياسية

"مشكلة كشمير بين الهند وباكستان"

يتناول الفصل الموضوعات الآتية :

- الجغرافيا الطبيعية والبشرية لكشمير
- الجذور التاريخية لمشكلة كشمير
- الصراع الهندي الباكستاني حول كشمير
- أهمية كشمير الاستراتيجية لكلًا من الهند وباكستان
- الوضع الحالي في كشمير

مشكلة كشمير "بين الهند وباكستان"

أولًا : الجغرافيا الطبيعية لكشمير

١- الموقع

تجاور كشمير أربعة دول ذات ثقل كبير من جانب المساحة والسكان والحضارة والتاريخ ؛ حيث تحدها من الغرب والجنوب الغربي باكستان ، ومن الشرق والشمال الشرقي تحدها الصين ، ومن الجنوب الشرقي الهند ، وأفغانستان من الشمال بشريط ضيق لمسافة ١٦٠ ميل يفصلها عن تركمانستان التي كانت إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ، وتقع كشمير بين دائرتي عرض ٣٢-٣٧ شمالًا ، وخطي طول ٧٢٣٠-٧٩شرقًا.

تتميز كشمير بحدود طويلة مع باكستان الغرب والشمال الغربي (٧٠٠ ميل) ، وفي الشرق والشمال الشرقي مع الصين (٤٥٠ ميل)،وحدودها الجنوبية مع الهند (٣٥٠ميل)، وتشترك في حدودها الشمالية الغربية مع أفغانستان(١٦٠ميل).

٢- الأقسام الطبيعية لكشمير

١- **المرتفعات الشمالية الشرقية :** تمثل امتدادًا لمرتفعات الهيمالايا ، وهضبة التبت ، وتمثل هذه الجبال فاصلًا جغرافيًا قويًا بين الصين والهند ، والأهمية الاقتصادية لهذه الجبال تتمثل في كونها المنابع العليا لروافد عدة أنهار أهمها نهر السند ، إلى جانب الثروات الغابية حيث الغابات المخروطية والنفضية ، مما يجعل حرف قطع الأخشاب وما يرتبط بها من حرف خشبية مهمة في ذلك الإقليم ، وتؤدي وفرة الحشائش إلى تربية الأغنام والماعز ذات الصوف الناعم والتي تستثمر في صناعة المنسوجات الصوفية الكشميرية ، والسجاد الفاخر بالإضافة إلى منتجات اللحوم والألبان ، وتعد مدينة جلجت على النهر الذي تحمل أسمه أهم المدن الجبلية .

٢- **وادي كشمير :** يمثل المجرى الأعلى لنهر تشيلوم ، وهو عبارة عن سهل رسوبي يمتد لحوالي ١٥٠ كم ، ويزيد عرضه قليلًا عن ٤٠ كم ،وينحصر بين سلسلتي جبال بانجال وزاسكار ، وتعد بحيرة ولار أهم معالم هذا الإقليم ، ويشتهر الإقليم بالسياحة لاعتدال المناخ والطبيعة الخلابة ، والزراعة والحرف المرتبطة بها أهم الأنشطة الاقتصادية بالإقليم ، ويمارس السكان أيضًا صناعة النسيج والصناعات الجلدية ، ويتوسط الإقليم مدينة سرينجار العاصمة الصيفية لولاية كشمير ، والأغلبية السكانية بالإقليم مسلمون.

٣- **جنوب غرب كشمير:** سفوح جبال الهيمالايا هي السمة السائدة في جغرافية هذا الإقليم، وتتسم هذه المنطقة بكثافة سكانية مرتفعة ، يوجد بالإقليم مدينة جامو العاصمة الشتوية لكشمير ، وهي مركز تجاري مهم للحاصلات الزراعية ، والهندوس أهم العناصر السكانية بهذا الإقليم.

٣-المناخ

يتسم بالاعتدال صيفًا نظرًا لارتفاع سطحها عن مستوى البحر بما يزيد عن ١٥٠٠م ، وتتعرض لأمطار موسمية صيفًا ، والشتاء يتسم بالبرودة الشديدة ويمثل التساقط الثلجي سمة شتوية حيث تنخفض درجة الحرارة لأقل من الصفر المئوي.

ثانيًا : الجغرافيا البشرية لكشمير

تبلغ مساحة الإقليم ٢١٨ألف كم، ويبلغ عدد سكانه ١٥ مليون نسمة يشكل المسلمون نسبة ٩٠٪ والهندوس ٨٪ ،أما البوذيون ٢٪ ، يتركز المسلمون في ولاية كشمير أما الهندوس فيتركزون في ولاية جامو ، ويمتاز إقليم كشمير بأنه من أجمل المناطق الطبيعية في العالم .

١- التقسيم الإداري

- جامو : يقع جنوب كشمير وعاصمته مدينة جامو ويقطنها أغلبية هندوسية وأقليات من المسلمين والسيخ .

- وادي كشمير : أهم الأقاليم على الإطلاق ،ارتبط أسمه بقبائل "الكاش كاست" وهي أول من استقر بهذا الإقليم ، غالبية أهله من المسلمين ، ويتحدثون باللغة الكشميرية ، ويرتفع الوادي ١٧٠٠م عن سطح البحر ، وتملأ الوادي الحدائق التي تعود للعصر المغولي ، ويقطعها نهر جلهم أحد أهم أنهار كشمير .

- جلجت : إقليم استراتيجي يقع عند حدود باكستان الشمالية الغربية والحدود الأفغانية وهو إقليم جبلي تسكنه الطائفة الإسماعيلية الشيعية ولا زالت تحت حكم ما يسمى بالأغا خان.

- لاداخ (لاديكيه): يطلق عليه التبت الصغير للتشابه الثقافي ، يقع في شمال شرق كشمير ، وكانت مدينة لاداخ قديمًا محطة لعبور تجارة الحرير ، والكثافة السكانية بالمدينة ليست كبيرة ، ويمثل البوذيين الأغلبية الدينية بالإضافة لبعض الشيعة الذين يسكنون منطقة كارجيل شمال الاقليم بالقرب من خط السيطرة line of control الفاصل بين الشطرين (الهندي /الباكستاني).

- بالتيستان: جنوب شرق جلجت ويوجد به أهم المعابر الاستراتيجية الذي يربط الشمال الغربي من كشمير ب(لاداخ) ويقطنه عناصر من أصول وسط أسيوية ، وتتمتع المنطقة بحكم ذاتي ضمن الجمهورية الباكستانية .

- كشمير الحرة (Azad kashmir): تقع جنوب غرب كشمير وعاصمتها مظفر أباد ، وهي تتمتع بالحكم الذاتي ضمن اتحاد فيدرالي مع باكستان .

٢- النشاط الاقتصادي

تمثل الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي في الإقليم حيث يزرع الأرز على المدرجات الجبلية ، وبعض الحبوب الأخرى مثل الذرة والقمح ، بالإضافة للحرف المرتبطة بالزراعة من تربية الحيوانات حيث تنتشر المراعي بوادي السند الأعلى، كما تغطي الغابات مساحة واسعة وتسهم بنحو ٢٥٪ من دخل الإقليم .

توجد ثروة معدنية حيث خام الحديد والرصاص والذهب والفضة ، وإن كان استغلالها حاليًا لا يمثل قيمة اقتصادية كبيرة ، وترتبط الصناعة في كشمير بالإنتاج الزراعي والحيواني ،حيث تسهم كشمير ببعض الصناعات الصوفية والحريرية والصناعات الغذائية ، وتعد السياحة من أهم مصادر الدخل القومي لولاية كشمير حيث تشتهر بطبيعتها الخلابة وجوها المعتدل ، ولكن تأثرت السياحة بسبب النزاع السياسي والعسكري .

ثالثًا : الجذور التاريخية لمشكلة كشمير

يعرض الجدول التالي لمحطات تاريخية هامة في تاريخ كشمير

التاريخ	الأحداث
١٥٨٧	أصبحت كشمير جزء من إمبراطورية المغول الإسلامية
١٨٣٩	خضعت للاحتلال الإنجليزي
في نهاية القرن ال١٩	استطاع السيخ السيطرة على كشمير بواسطة المهراجا دانجيت سينج ، ومنحته إنجلترا تفويضًا بحكم الولاية لمدة مائة عام نظير إتاوة سنوية .
١٩٤٧	بعد استقلال الهند تم تقسيم الدولة الوليدة إلى دولتين على أساس ديني هما الهند وباكستان (الشرقية –الغربية)، وبقيت إمارات متعددة ترتبط بالتاج البريطاني وعندما أعلن استقلال هذه الإمارات فإن قرار الاستقلال نص على أن هذه الإمارات الصغيرة لها الحرية في أن تحتفظ باستقلالها أو أن تختار الانضمام لإحدى الدولتين ، بشرط أن يكون القرار تحقيقًا لرغبة شعوب الولايات ، ومراعاة الموقع الجغرافي ومسألة الجوار عند الإقدام على الانضمام للهند أو باكستان .

نتائج القرار البريطاني

ترتب على القرار البريطاني بخصوص الإمارات الصغيرة التي بقيت بأن لها الحرية في أن تحتفظ باستقلالها أو أن تختار الانضمام لإحدى الدولتين واقعتين هما:

- الواقعة الأولى : ما حدث بولاية "حيدر أباد" عندما حاول حاكم الولاية ضمها لباكستان أولًا وسرعان ما تردد بسبب تهديد الهند ، فأبقى على الولاية مستقلة إلا أنها ولاية حبيسة داخل الهند وبدون سواحل فكان

اعتمادها على الهند كلية في الاتصال بالعالم الخارجي ، وتعمدت الهند حصار الولاية اقتصاديًا وعسكريًا وسرعان ما احتلت جيوش الهند حيدر أباد وضمتها إليها عنوة .

- الواقعة الثانية : ولاية "جوناكار" والتي تقع جغرافيًا بجوار باكستان وكان حاكمها مسلمًا بينما اغلب السكان من الهندوس ، وقد ضم الحاكم الولاية لباكستان في سبتمبر ١٩٧١ فاحتجت الهند على هذا الإجراء ، وسرعان ما اجتاحت الولاية وضمتها إليها بالقوة .

رابعًا : الصراع الهندي الباكستاني حول كشمير

كانت كشمير خلال مرحلة التقسيم تتمتع بالاستقلال الذاتي وتحكم بواسطة المهراجا الهندوسي هاري سينج ، والذي رفض رغبة سكان الولاية بالانضمام إلى باكستان، بل على العكس طلب الانضمام إلى الهند ضد رغبة السكان، وبالفعل اجتاح الجيش الهندي كشمير ثم دخلت القوات الباكستانية الولاية لكن بعد أن احتلت الهند ثلاثة أرباع الولاية.

لم تستطع باكستان سوى السيطرة على الجزء الشمالي والذي يعرف حاليًا باسم "أزاد كشمير" أو كشمير الحرة ومساحته لا تزيد على ٨٤٣٨٣كم٢فقط من جملة مساحة كشمير(٢٢٤ألف كم٢) .

وقد كانت الهند في مركز أقوى عسكريًا حيث ورثت القوة العسكرية الهندية قبل التقسيم ، أما باكستان فكانت في طور النشأة ولم تكن بالدولة القوية عسكريًا

واقتصاديًا ، فما من ولاية تعلن نيتها الانضمام لباكستان حتى تسارع الجيوش الهندية باجتياحها فجأة فتصبح تحت الأمر الواقع والسيطرة الهندية .

تدخلت هيئة الأمم المتحدة لا يقاف الحرب الهندية – الباكستانية حول كشمير وذلك في يناير ١٩٤٩ ، وأقيم خط لإيقاف اطلاق النار على أن يجري استفتاء يعطي الحق للكشميريين في تقرير مصيرهم ، ولم يجرى هذا الاستفتاء حتى الآن وبقي الحال كما هو عليه ، ولا زالت الهند تحاول إدماج الولاية داخل الاتحاد الهندي بكافة الوسائل مثل تغيير التركيبة السكانية .

تطور الصراع

حاولت الأمم المتحدة مرارًا تسوية المشكلة سلميًا دون اللجوء للقوة العسكرية ، فطلبت من الهند وباكستان سحب قواتهما من الولاية ، أو حتى تخفيض عدد القوات المسلحة إلى أقل من ثلث العدد الحالي ، ثم إجراء استفتاء ليقرر الشعب الكشميري مصيره ، وعينت الأمم المتحدة مندوبا منها هو السفير "جونار يارنج" وذلك لتسوية النزاع سنة ١٩٥٧م.

وقد اقترح أعضاء رابطة الكومنولث ثلاث خطوات لذلك :-

- إحلال قوات بديلة من دول الكومنولث وبصفة خاصة من أستراليا ونيوزيلندا.
- أو قوة هندية باكستانية مشتركة .
- أو قوة داخلية من الإقليم يعينها المشرفون على الاستفتاء.

رفضت الهند كل المقترحات، بل ونشب قتال جديد بين الهند وباكستان سنة ١٩٦٥ بسبب كشمير وتوغلت القوات المتحاربة داخل مناطق النزاع وأصدر مجلس الأمن قرار بوقف إطلاق النار والعودة لحدود التقسيم لسنة ١٩٤٩م.

وقد ازدادت مشكلة كشمير تعقيدًا عند مطالبة الصين بمساحة ١٥ ألف كم٢ من أراضي كشمير وهي منطقة "أكساي تشني" التي تقع في أقصى شمال شرق الولاية ، والمطالبة كذلك بمنطقة لاداخ والتي تسكنها جماعات من التبت تدين بالبوذية وتضم عدد من الرهبان البوذيين فهذه المنطقة ترتبط مع الصين بروابط وثيقة ، وقد كان إقليم لاداخ مركز لتجارة وسط آسيا خلال النصف الأول من القرن العشرين حيث كانت "ليه"عاصمة لاداخ مستقرًا للتجار القادمين من الهند والدول الآسيوية المجاورة فكانت مزدهرة تجاريًا لكن بعد الثورة الشيوعية الصينية ١٩٤٩ أغلقت الحدود بين التبت ولاداخ ومن ثم تدهورت لاداخ اقتصاديًا.

في عام ١٩٦٣ عقدت اتفاقية لتسوية المشاكل الحدودية بين الصين وباكستان واعترضت الهند بشدة على هذه الاتفاقية على أساس أن باكستان ليست لها حدود مع الصين وأن كشمير ذات الحدود الصينية هي أرض هندية ، وأتهمت الهند باكستان أنها تنازلت عن أرض هندية دون وجه حق للصين وقد ضمت الصين ما تربو مساحته عن ١٦٪ من مساحة كشمير .

خامسًا : الأهمية الاستراتيجية لكشمير لكل من باكستان والهند

تكمن الأهمية الاستراتيجية لموقع كشمير في أن حدودها تحتوي على مفاتيح الممرات والثغرات في المرتفعات الشاهقة ، وتتحكم في طرق المواصلات بين شبه القارة الهندية وبين إقليم التبت وما بعدها من وراء سلاسل الجبال شمالًا .

وبفضل الموقع الاستراتيجي لإقليم كشمير فإنه تلتقي فيه أربعة أقاليم طبيعية تشمل آسيا الوسطى من الشمال والتبت من الشرق وجنوب آسيا من الجنوب ، والشرق الأوسط من الغرب ، وتلتقي كذلك ثلاث أقاليم حضارية عريقة هي حضارة العالم الإسلامي والحضارة الهندية والحضارة الصينية .

١- الأهمية الاستراتيجية لكشمير بالنسبة لباكستان

إن موقع كشمير في الجزء الشمالي الشرق من باكستان جعل منها منطقة هامة للأمن القومي الباكستاني ، وأن هذا الأمن مهدد في حالة سيطرة الهند على كشمير حيث التأثير على القطاع الزراعي الذي يعتمد على الأراضي الكشميرية .

- ترى باكستان أن كشمير منطقة حيوية لأمنها لوجود طريقين وشبكة للسكك الحديدية في منطقة سرحد وشمال شرق البنجاب تمر بمحاذاتها .
- تنبع ثلاث من أهم أنهار باكستان من كشمير (السند –جليم – جناب) ، وتعد هذه الأنهار شريان الحياة لباكستان .

- تشكل كشمير مدخلًا شماليًا لباكستان إضافة إلى قربها من منطقة القلب الباكستاني الممتد من لاهور إلى لابور ويحتوي على أغلب النشاطات الاقتصادية والتجارية .
- جغرافيًا تعد كشمير جزء من باكستان حيث تشترك معها في حدود طويلة تمتد لمئات الكيلومترات ،ولا يربطها بالهند سوى شريط ضيق من الأرض.

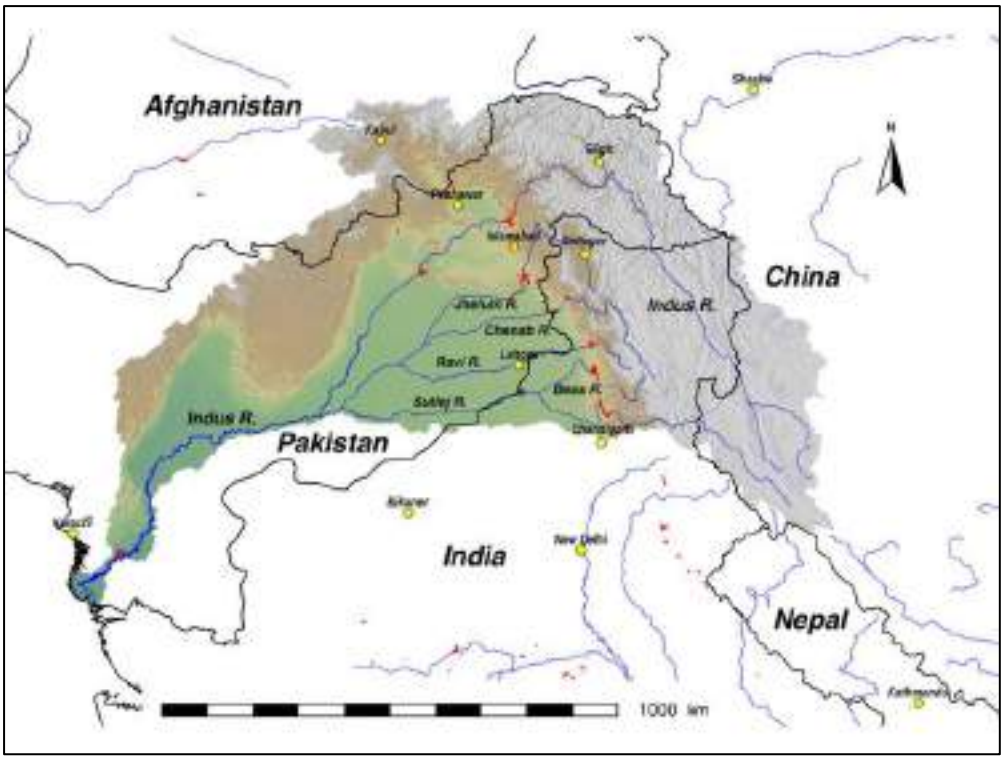

خريطة توضح نهر السند ومنابعه

٢- الأهمية الاستراتيجية لكشمير بالنسبة للهند

- تعتبر الهند كشمير عمقًا أمنيًا لها تجاه كل من الصين وباكستان .
- ترى الهند أنها حاجز طبيعي أمام فلسفة الحكم الباكستاني التي تعتبرها الهند أنها قائمة على أسس دينية مما يهدد الأوضاع الداخلية في الهند ذات الأقلية المسلمة كبيرة العدد.

- تخشى الهند من أن يكون استقلال كشمير قائم على أسباب دينية أو عرقية مما يكون له أبعاده على الولايات الهندية المتعددة الأديان والأعراق.
- تشكل منطقة دفاعية طبيعية فهي تمثل مدخل للأراضي الهندية من ناحية الغرب ، وذلك إلى جانب أهميتها الاقتصادية .

سادسًا : الدوافع الباكستانية والهندية لضم كشمير

١- دوافع باكستان

- الدوافع الجغرافية

حيث تشترك باكستان مع كشمير بحدود سياسية طويلة لا تقارن بالحدود الكشميرية – الهندية والتي لا تتعدى ٣٥٠ ميل ، ولا يتصل إقليمي كشمير وجامو بالهند إلا عبر مضيق "كانو" الشديد الصعوبة والذي يقع جنوب شرق الولاية ،وهو منطقة جبلية تمثل عقبة اتصال خاصة وأن الثلوج تغطي قمم المناطق المرتفعة به .

ويدلل على ذلك أن الاتصال الهندي بكشمير يعتمد في المقام الأول على خطوط الطيران نظرًا لصعوبة الاتصال ، وعكس ذلك الاتصال بباكستان حيث الطرق البرية و النهرية التي تتخذ مجاري الأنهار التي لا تتوقف طول السنة ، وتعد جامو وهي أحد أقاليم كشمير جزءً جغرافيًا من سهول باكستان الغربية ، وبناءً على العامل الجغرافي تصبح كشمير باكستانية ، ويؤيد هذا القرار البريطاني بخصوص الإمارات الهندية المستقلة .

- الدوافع الحضارية

تتمثل في أن أغلبية سكان الولاية من المسلمين ، بالإضافة لامتداد الأعراق بين باكستان وكشمير .

- الدوافع الاقتصادية

تمثل كشمير حجر الزاوية في اقتصاد باكستان حيث تعتمد باكستان على مياه نهر السند وتمثل كشمير المنابع العليا لنهر السند وهي تتحكم في روافده الأساسية "شيناب – جهليم – جلجيت" فاستيلاء الهند على الإقليم يجعل منابع السند تحت يديها ومن ثم تستطيع الإضرار بالأمن القومي الباكستاني ، وبالفعل أقامت الهند مشاريع على روافد السند الأعلى مما أثر على كمية المياه المتدفقة لباكستان .

وقد نبهت عملية حبس المياه بالمجاري العليا للسند إلى أهمية كشمير الاستراتيجية بالنسبة لباكستان حيث تضمن السيطرة الباكستانية على كشمير عدم تعرضها لغزو شمالي حيث أنها منطقة جبلية لا تستطيع الجيوش اختراقها بسهولة ، أما إذا ظلت الولاية تحت سيطرة الهند فستكون باكستان مهددة من الشرق و الشمال .

٢- دوافع الهند

إعلان المهراجا الهندي هاري سينج حاكم كشمير ضم الولاية للهند في ٢٥اكتوبر ١٩٤٧م ، وطلب تدخل القوات الهندية المسلحة أي أن دخول الهند للولاية كان بطلب من سلطاتها وليس بمبادرة منها ، وهذا الادعاء بأن السلطات الكشميرية طلبت تدخلها فمردود عليه بأنه قامت ثورة عنيفة ضد حاكم الولاية الهندي مما أضطره إلى ترك العاصمة واللجوء إلى منطقة جامو ومنها أعلن

انضمام كشمير للهند ، أما الثوار فأقاموا حكومة مؤقتة باسم "أزاد كشمير" أو كشمير الحرة ، وهذا يدحض الادعاء بأن الرأي العام كان مؤيد لهاري سنج في قراره.

تدعي الهند أن الرأي العام في كشمير يؤيد الانضمام للهند ولم تجرى أية استفتاءات للتأكد من ذلك التأييد ، وإن كانت الطبقة الغنية والمتحكمة في الاقتصاد تجاهر بتأييدها للهند، وذلك بسبب أن مصالحهم الاقتصادية مع الهند ، كما ترى الهند أنها قامت بتطوير الإقليم و تنميته منذ١٩٤٧ وأنها نفذت مشاريع ضخمة لذلك ترى أن مستقبل كشمير مرتبط بالهند حيث الأسواق الواسعة والإمكانات التي توفرها الهند أكبر من الإمكانات الباكستانية ، ويطرح هنا تساؤل كيف يتم كل ذلك وليس هناك أتصال بري جيد بين الهند وكشمير .

وتحاول الهند طمأنة العالم حول حقوق باكستان المائية بمنابع السند في كشمير بأنها ترى بأن هذه المسألة يحكمها القانون الدولي، وهي لم تنفذ أي قرار دولي خاص بكشمير، وآخر الذرائع الهندية كانت أنها موجودة في كشمير لحماية الأقلية الهندية والتي تزيد قليلًا على مليون هندوسي تتركز بمنطقة جامو .

سابعًا : الوضع الحالي في كشمير

استقر الوضع الحالي في كشمير على سيطرة باكستان على الأجزاء الغربية من الولاية ولا تتجاوز هذه المساحة ثلث مساحة كشمير ، أما الهند فتبسط سيطرتها على جامو والأجزاء الشرقية من كشمير .

تسيطر الهند على ما يقارب ٤٣٪ – وباكستان على ما يقارب ٣٧٪ – والصين ٢٠٪.

وهناك عدد من المقترحات الدولية لإنهاء النزاع الذي أدى لدخول كل من الهند وباكستان النادي الذري بعد نجاح تجاربهما الأخيرة ، ومحاولة لوضع حد لسباق التسلح بين الدولتين والذي يهدد السلام والأمن الدوليين ، وأهم هذه المقترحات :-

- **إجراء استفتاء شعبي تحت إشراف الأمم المتحدة المباشر على أن يسبق ذلك سحب شامل للقوات الهندية والباكستانية ، وأن يتولى تنفيذ إجراء الاستفتاء هيئة محايدة تمامًا**
- **استقلال كشمير وإعلانها دولة مستقلة .**
- **وضع كشمير تحت الإشراف الكامل للأمم المتحدة .**

نشاط (١)

- تعبر مشكلة كشمير عن عدد من مشكلات الجغرافيا السياسية المعقدة .اشرح ذلك في ضوء فهمك.

- ارسم خريطة كشمير ووضح ما يلي :
  - الحدود الجغرافية
  - التقسيم الإداري
  - نهر السند

- ارسم خريطة الوضع الحالي في كشمير مع توضيح المناطق التي تسيطر عليها (الهند –باكستان – الصين).

ملحق أطلس خرائط العالم السياسية

عزيزي الطالب .....

فهمك الجيد للجغرافيا السياسية يبدأ من فهمك لخريطة العالم ؛ فالعالم يتكون من تنظيمات من اليابس والماء ، والماء هو عبارة عن المحيطات الكبرى وهي عبارة عن خمسة محيطات (الهادي – الهندي – الأطلنطي – المتجمد الشمالي – المتجمد الجنوبي) ، بينما اليابس يشمل قارات العالم السبع (آسيا – أوروبا – أفريقيا – أمريكا الشمالية – أمريكا الجنوبية – الإقيانوسية – القطبية الجنوبية .

وهذه القارات مقسمة بواسطة الحدود السياسية وهي عبارة عن خطوط بشرية (بمعنى ليست موجودة طبيعيًا إنما هي من وضع البشر) قد تتفق مع الظواهر الطبيعية مثل الجبال والأنهار ، وقد تتفق مع الخطوط الفلكية (دوائر العرض وخطوط الطول التي هي في الأساس خطوط وهمية لتحديد المواقع والمسافات والزمن) .

والخريطة ما هي إلا عبارة عن تلخيص لهذا الواقع ؛ فالخريطة هي صورة مصغرة لسطح الأرض وما عليها من ظاهرات وفقًا لمقياس رسم معين ؛فكل مسافة على الخريطة الصغيرة ترادف مسافة معينة في الواقع الكبير ، وهكذا .....

قارات العالم

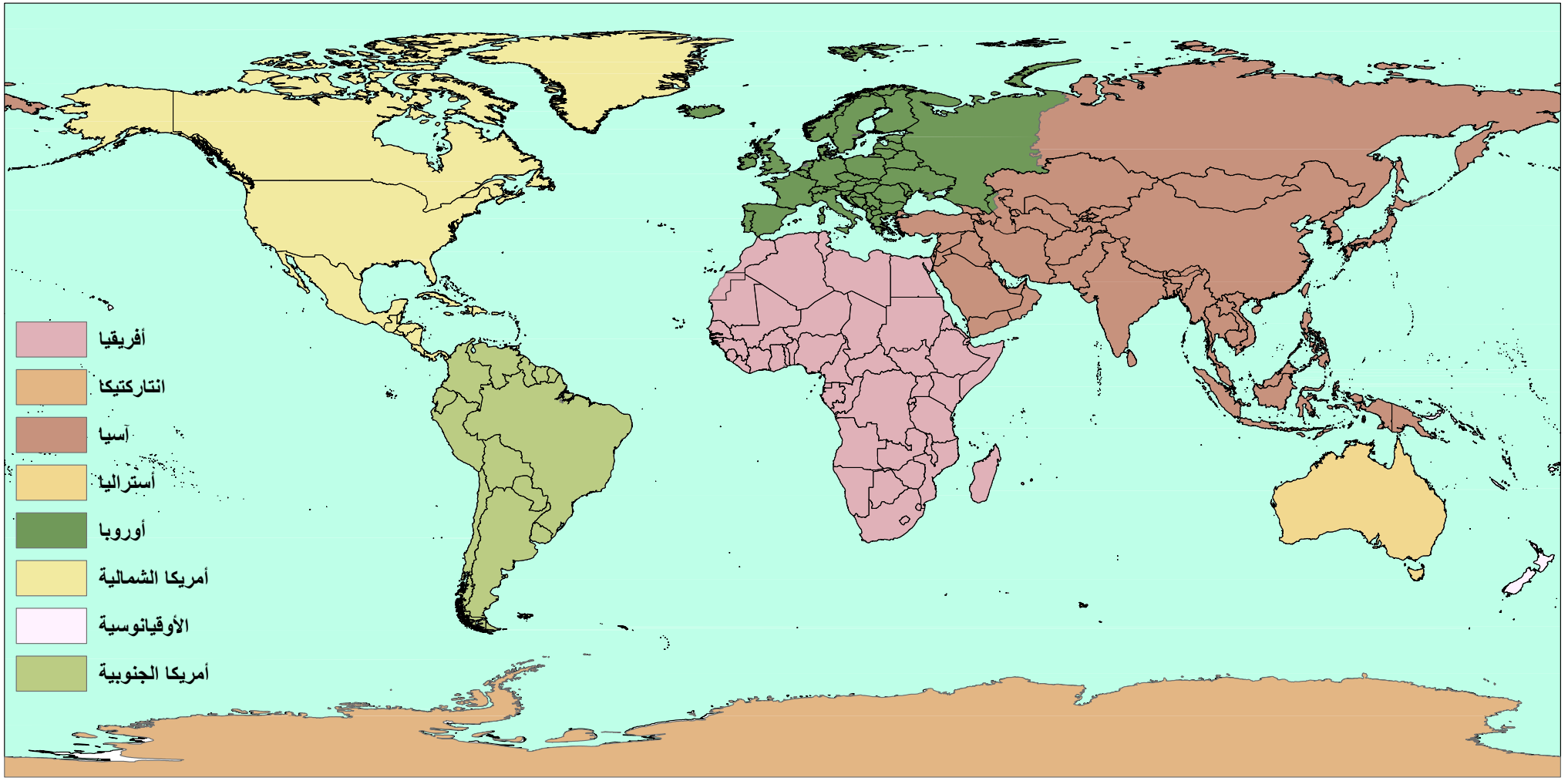

0 2,850 5,700 11,400 Kilometers

خريطة العالم السياسية

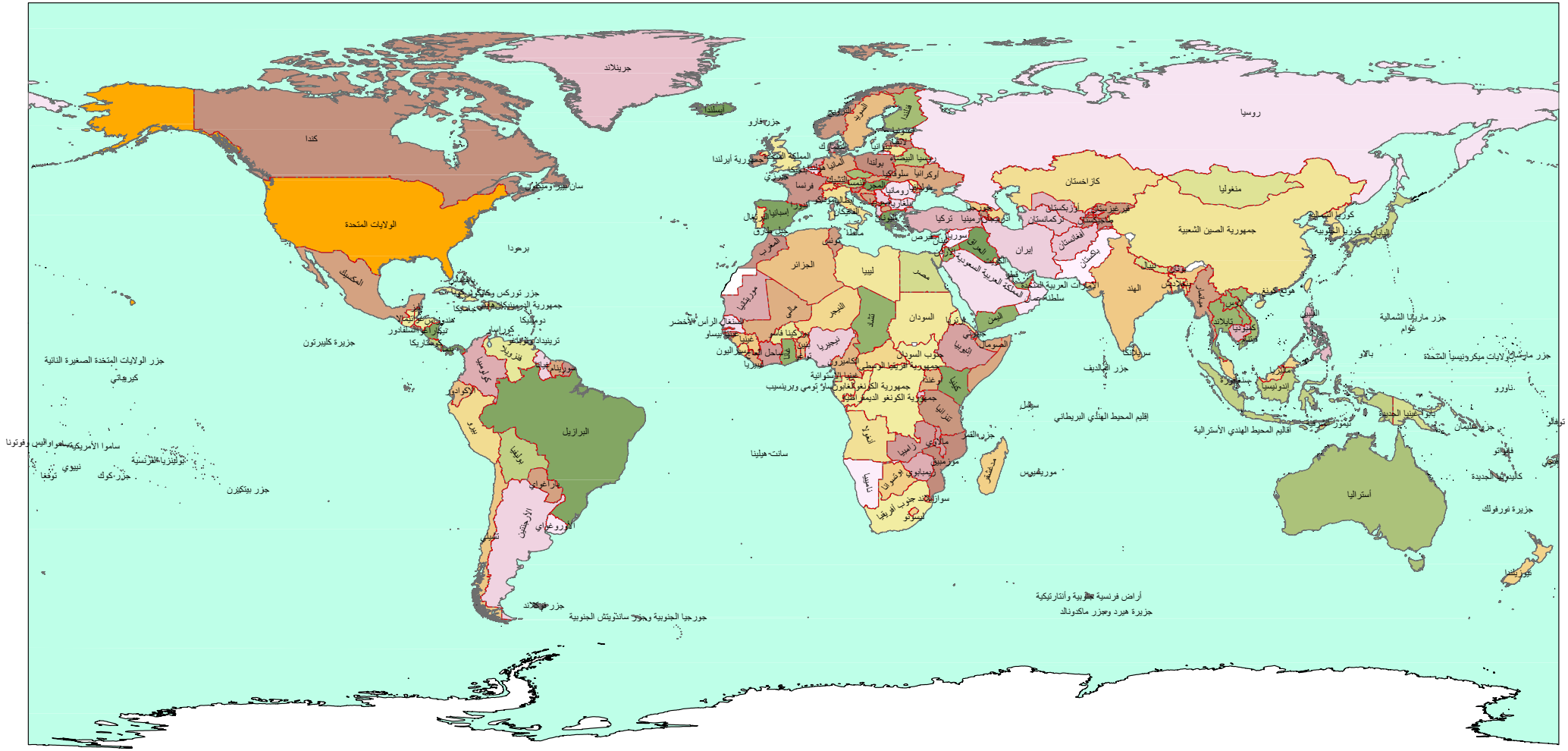

خريطة العالم السياسية
صماء

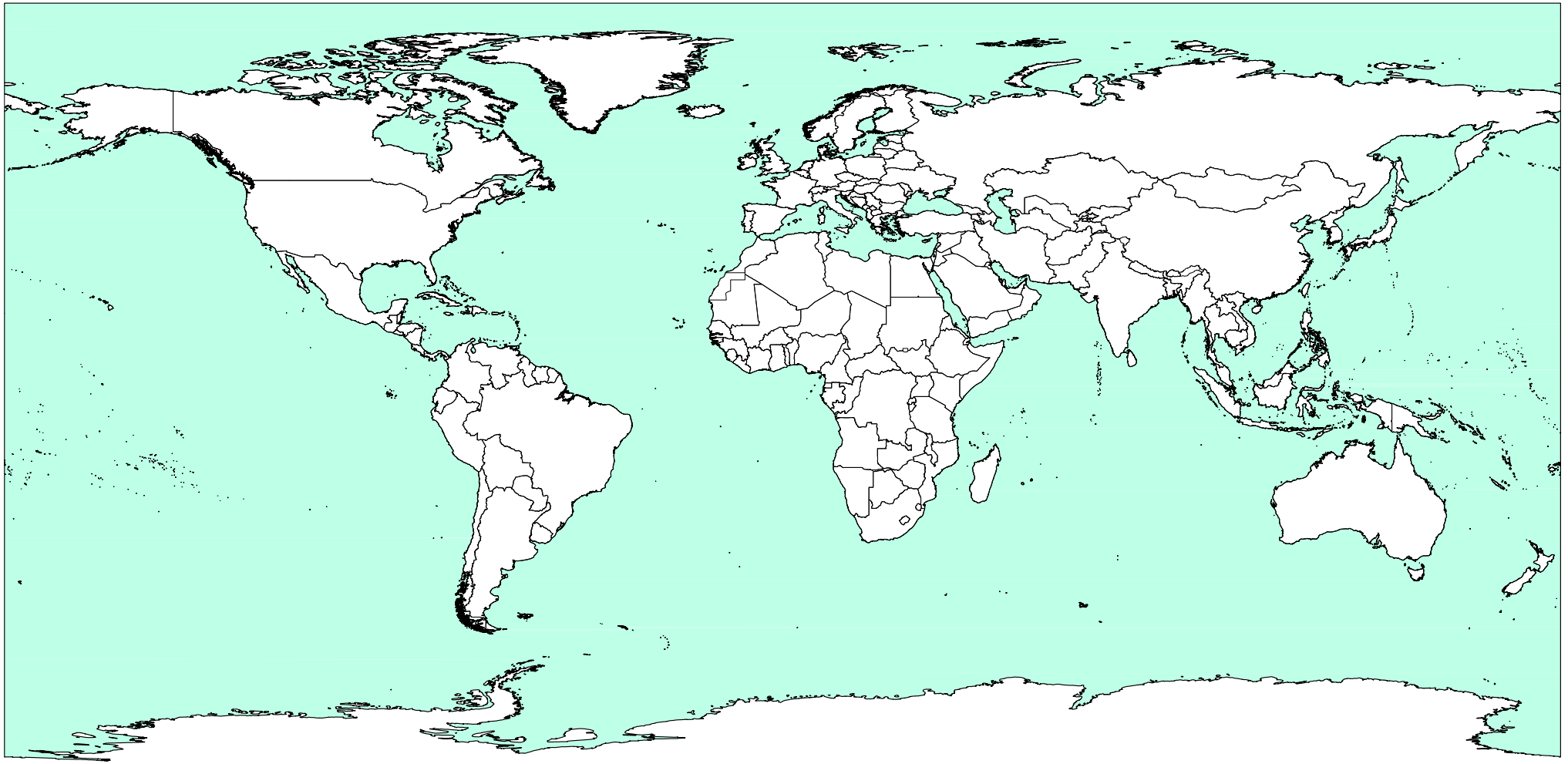

0 2,850 5,700 11,400 Kilometers

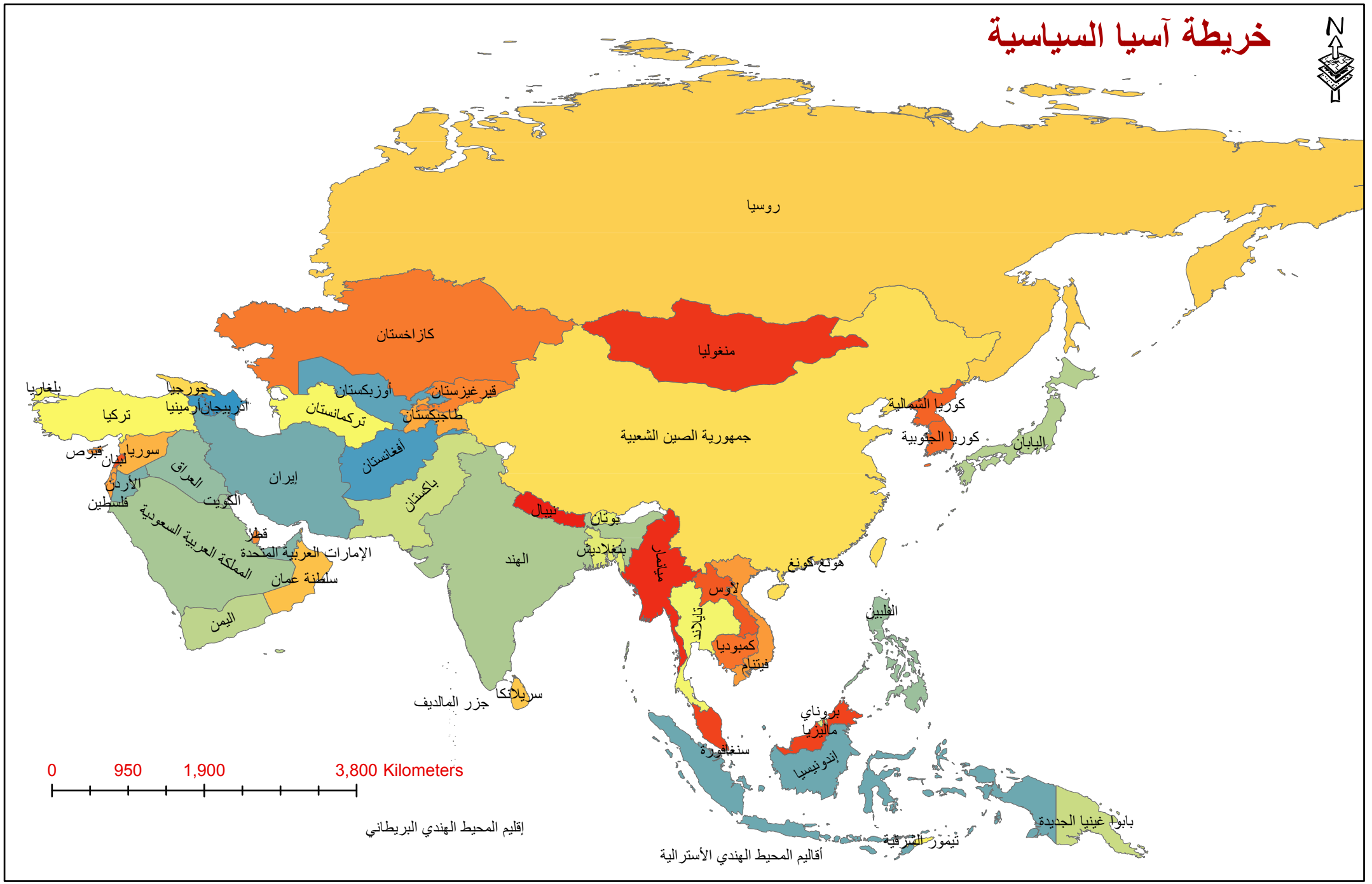
خريطة آسيا السياسية
N
روسيا
كازاخستان
منغوليا
جمهورية الصين الشعبية
كوريا الشمالية
كوريا الجنوبية
اليابان
بلغاريا
جورجيا
تركيا
أذربيجان
أرمينيا
أوزبكستان
تركمانستان
قيرغيزستان
طاجيكستان
أفغانستان
إيران
سوريا
لبنان
قبرص
العراق
الأردن
فلسطين
الكويت
قطر
الإمارات العربية المتحدة
المملكة العربية السعودية
سلطنة عمان
اليمن
باكستان
نيبال
الهند
بوتان
بنغلاديش
ميانمار
لاوس
تايلاند
كمبوديا
فيتنام
هونغ كونغ
الفلبين
بروناي
ماليزيا
سنغافورة
إندونيسيا
سريلانكا
جزر المالديف
بابوا غينيا الجديدة
تيمور الشرقية
0 950 1,900 3,800 Kilometers
إقليم المحيط الهندي البريطاني
أقاليم المحيط الهندي الأسترالية

خريطة أوروبا السياسية

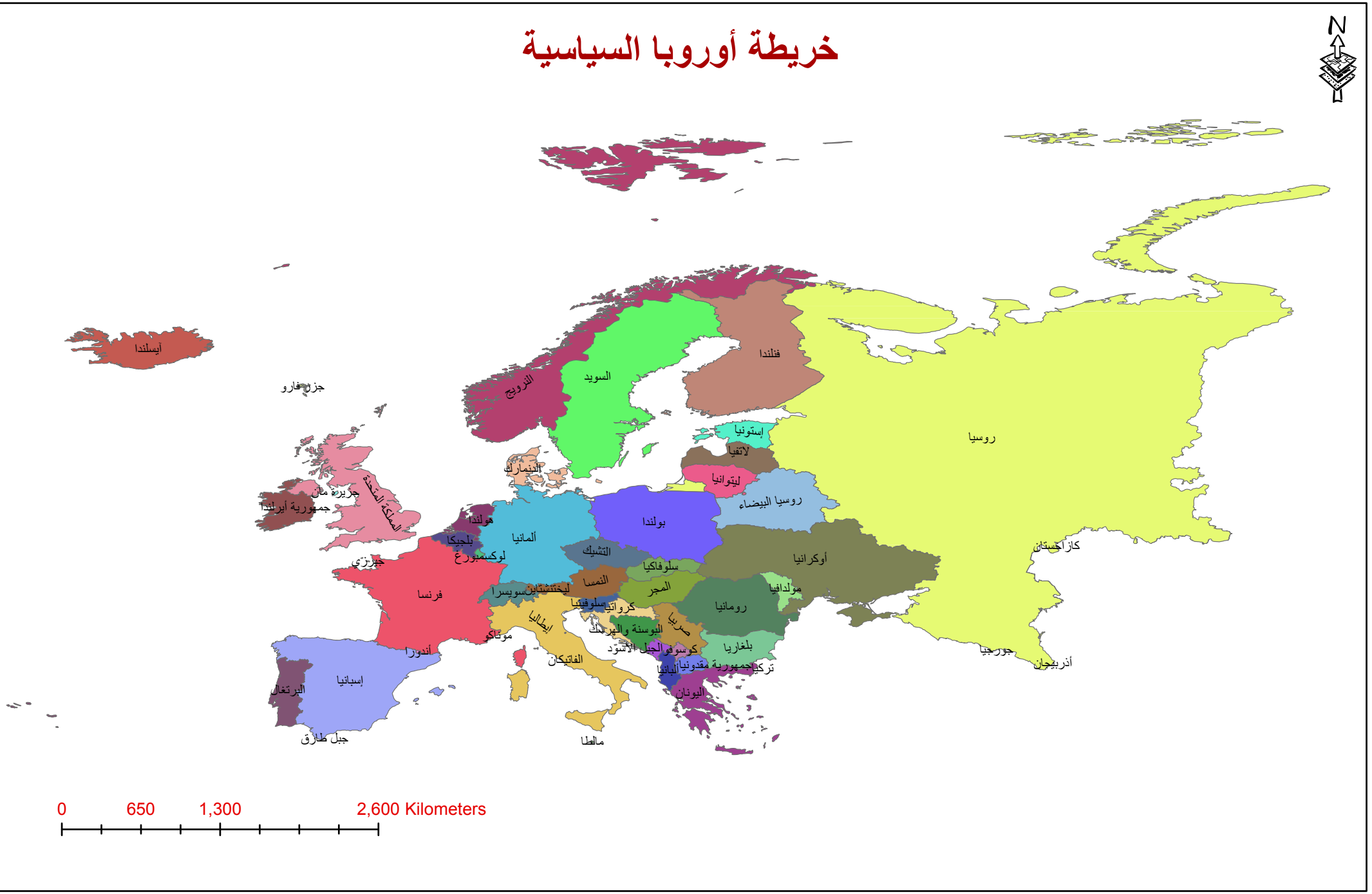

خريطة أمريكا الشمالية السياسية

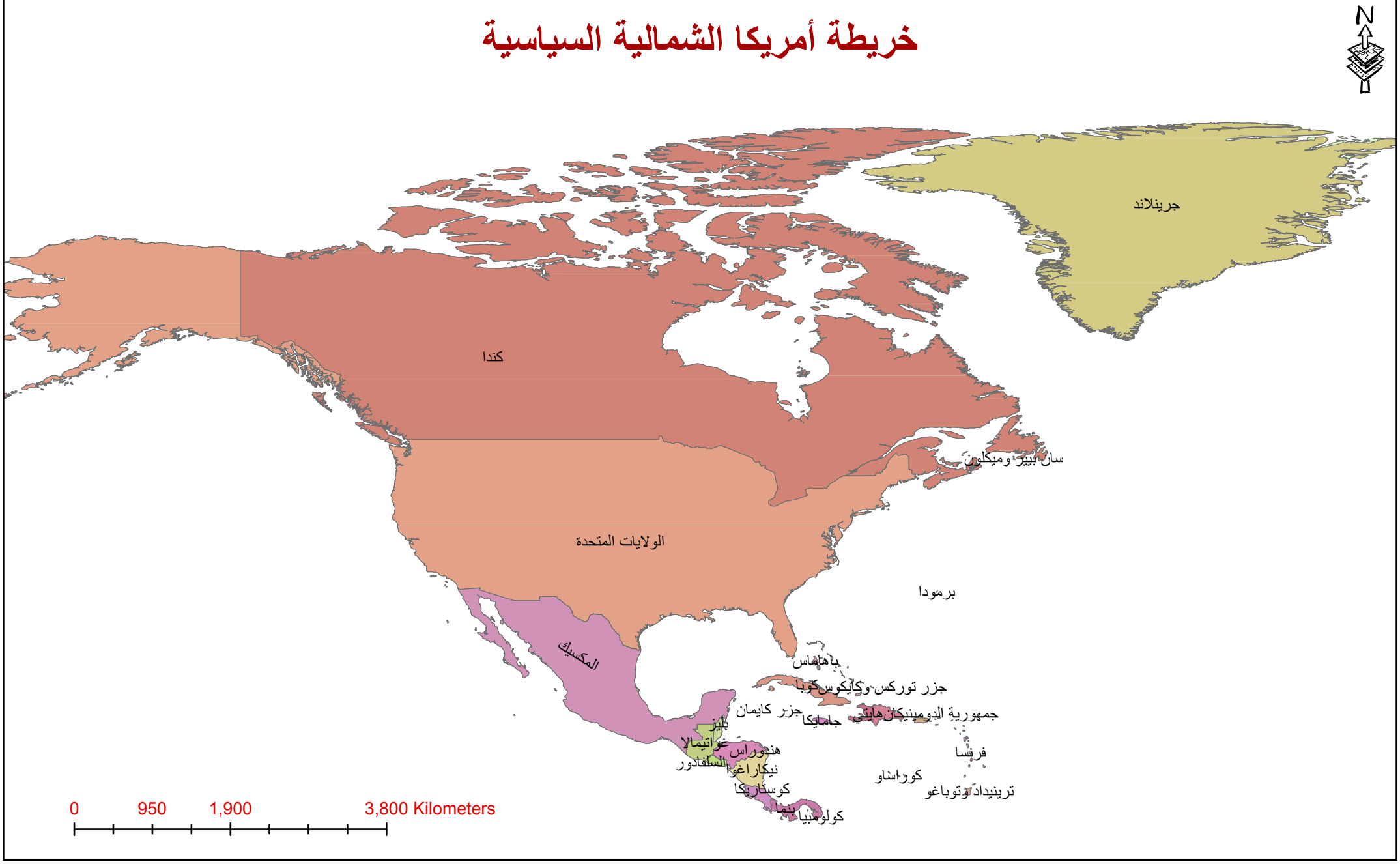

الخريطة السياسية لأستراليا والمحيط الهادي

خريطة أفريقيا السياسية

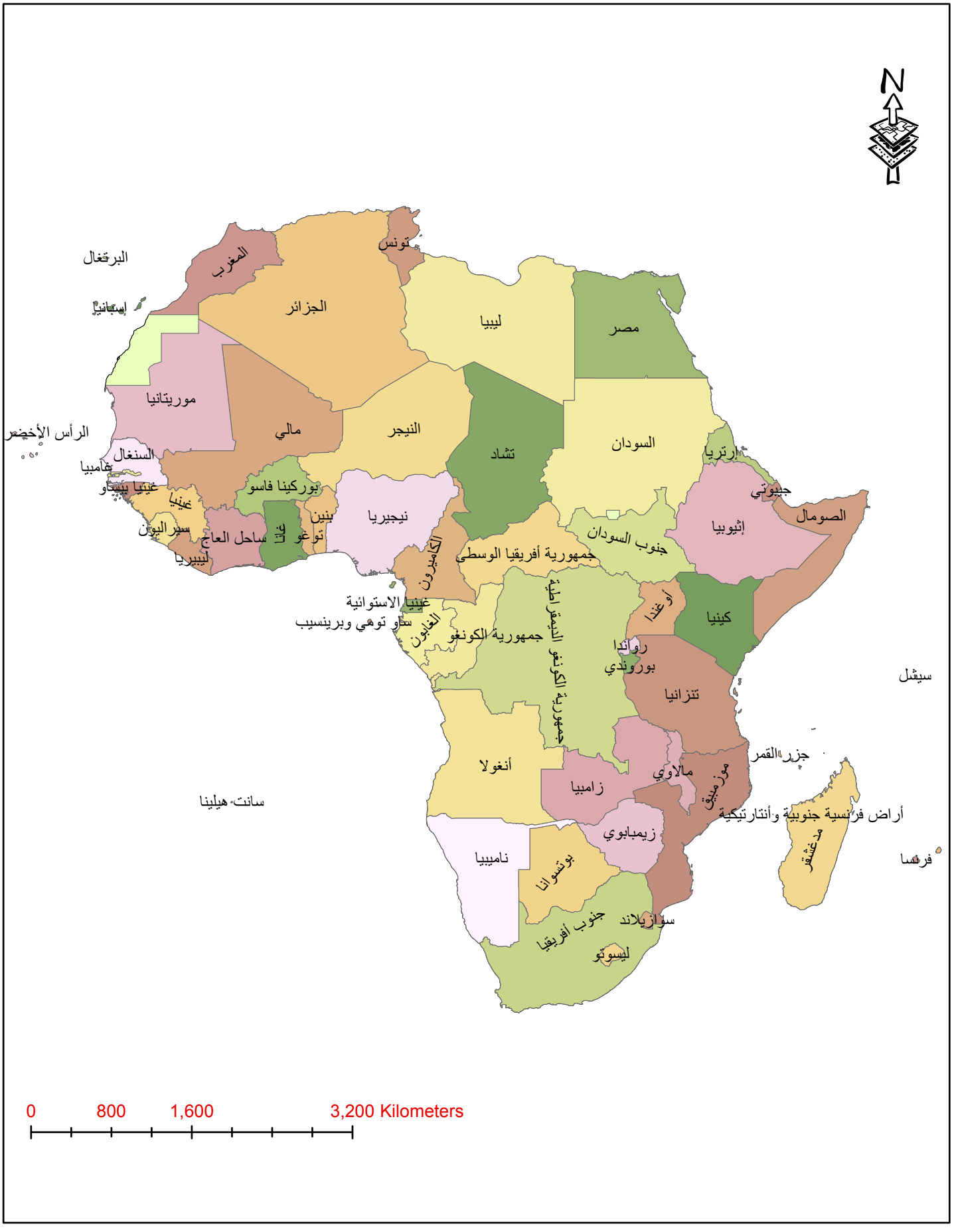

خريطة أمريكا الجنوبية السياسية

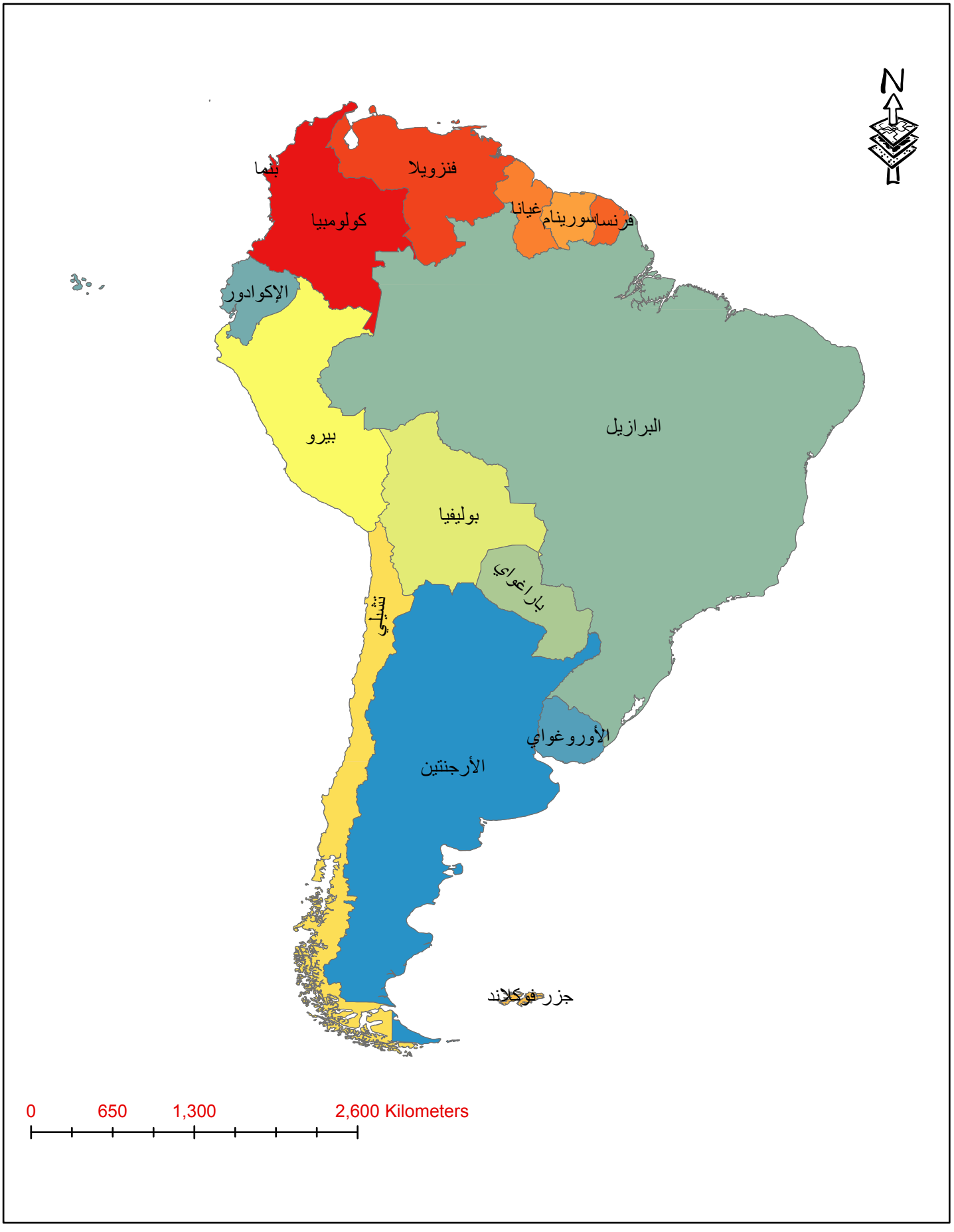

المراجع

١. أحمد عباس عبدالله ، وأحمد محمد جاسم ، دور الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد٢٩، ٢٠١٢.

٢. أحمد عبدالعزيز وآخرون ، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد ٨٥، ٢٠١٠ .

٣. أحمد على إسماعيل ، الجغرافيا العامة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٦.

٤. أسيل شماسنة ، النظام الدولي منذ الحرب الباردة إلى اليوم دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين ، جامعة بيرزيت ، فلسطين ، ٢٠١٨.

٥. السيد الزغبي ، خريطة الدوائر الانتخابية في مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٤.

٦. الكسندر دوفاي ،الجغرافيا السياسية ، الطبعة الأولى ، عويدات للنشر والطباعة ، بيروت ، ٢٠٠٧.

٧. بيتر تايلور ، وكولن فلنت ، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر ، ترجمة : عبدالسلام رضوان وإسحاق عبيد ، عالم المعرفة ، العدد ٢٨٢، يونيه ، ٢٠٠٢.

٨. حمود بن عبدالله بن حمود، أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عمان (١٩٧٠–٢٠١١) ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٢.

٩. رافدي عبدالله ، الجيوبوليتيكا والعولمة في الحديث عن نهاية الجغرافيا ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد١٧ ،٢٠١٧.

١٠. سان توماس ، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية ، الفصل الثالث : الطابع الجغرافي السياسي للعالم الحالي ، الطبعة الأولى ، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ١٩٨٨.

١١. سامح عبدالوهاب ، خريطة مصر الانتخابية مع التطبيق على محافظة الجيزة ، المجلة الجغرافية العربية ، القاهرة ، العدد٤٥.

١٢. صفوح خير ، الجغرافية موضوعاتها ومنهجها وأهدافها ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، دمشق ، ٢٠٠٠.

١٣. سعاد الشرقاوي ، دراسات في النظم الانتخابية ، مركز البحوث البرلمانية ، القاهرة ، ٢٠٢٠.

١٤. شيماء أحمد عبدالله ، تطور خريطة الدوائر الانتخابية في محافظة قنا دراسة تطبيقية في جغرافية الانتخابات ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة جنوب الوادي ، ٢٠١٦.

١٥. شيماء أحمد عبدالله ، جيوبوليتيكا البترول والغاز الطبيعي في مصر دراسة في الجغرافيا السياسية ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة جنوب الوادي ، ٢٠١٩.

١٦. طه عبدالعليم رضوان ، الجغرافيا السياسية المعاصرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٨.

١٧. عبدالجليل عبدالفتاح ، جغرافية الانتخابات في اليمن ، دراسة في الجغرافيا السياسية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤.

١٨. عبدالرحمن حميدة ، أعلام الجغرافيين العرب ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٩٥.

١٩. عدنان السيد حسين ، الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر ، الطبعة الثانية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٦.
٢٠. عدنان صافي ، الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر ، منشورات مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان – الأردن ،١٩٩٩.
٢١. فايز محمد العيسوي ، الجغرافيا السياسية المعاصرة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠.
٢٢. علي أحمد هارون ، أسس الجغرافيا السياسية ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٨.
٢٣. قدري محمود إسماعيل ، دراسة في الجيوبوليتيك أسس وتطبيقات ، دار فاروس العلمية ، الإسكندرية ، ٢٠١٤.
٢٤. كلاوس دودز ، وديفيد انتكنسون ، الجغرافيا السياسية في مائة عام ، الطبعة الأولى ، ترجمة :عاطف معتمد وعزت زيان ، المركز القومي للترجمة ، العدد١٥٩٢، ٢٠١٠.
٢٥. محمد أزهر السماك ، الجغرافيا السياسية ، الطبعة الأولى ، دار اليازوري ، عمان ، ٢٠١١.
٢٦. محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٤.
٢٧. محمد صالح المسفر ، النظام الدولي الجديد وموقع العرب منه ، مجلة مركز الوثائق و الدراسات الإنسانية ، العدد الثامن ، ١٩٩٦.
٢٨. محمد عبدالسلام ، الجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية ، مكتبة نور ، ٢٠٢٠.
٢٩. محمد عبدالغني سعودي ، الجغرافيا السياسية المعاصرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠١٠.
٣٠. محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٨.
٣١. محمد محمود إبراهيم الديب ، جغرافية الانتخابات فحواها ومرماها ومناهجها ، المجلة الجغرافية العربية ، القاهرة ، العدد٤٩، ٢٠١٢.
٣٢. محمد محمود محمدين ، الجغرافيا والجغرافيون بين الزمان والمكان ،الطبعة الثانية ، دار الخريجي للنشر والتوزيع ، ١٩٩٦.
٣٣. نزار عبدالكريم ، وأحمد محمد جاسم ، مستقبل الصراع الهندي الباكستاني في إقليم كشمير ، مجلة دراسات إقليمية ، العدد٤٩، يوليو ، ٢٠٢١.

مواقع شبكة الإنترنت

-bbc.com /Arabic
-ar.wikipedia.org
-merfa2000.com